

اجراءات الدائرة في مجال حقوق الانسان حتى نهاية عام ٢٠١٨

تولي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات موضوع حقوق الإنسان أولوية هامة وفي جميع النواحي حيث اتخذت العديد من الإجراءات في هذا المجال وتم مراجعة كافة التشريعات الضريبية بما فيها من قوانين وانظمة وتعليمات بما يتوافق ويتواءم مع الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان التي صادقت عليها المملكة وكانت مطابقة لتلك الاتفاقيات مبيناً اهم اجراءات الدائرة في مجال حقوق الانسان:-

أولاً: حقوق الفئات الأكثر ضعفاً وحاجتها إلى الحماية

أ- حقوق المرأة:

١. نصت التشريعات الضريبية على عدم السماح بالحصول على اعفاء الزوجة أو بدمج دخل الزوج والزوجة الا بموافقة الزوجة.
٢. نصت التشريعات الضريبية على السماح للمرأة المعيلة بأخذ كافة اعفاءات الاعالة التي يأخذها الرجل المعيل.
٣. نصت التشريعات الضريبية على حق المرأة بالتمتع بالإعفاء الشخصي دون موافقة الزوج
٤. الاستفادة من فرق الاعفاءات الممنوحة للمكلف وزوجته ومن يعيلونهم بحد اعلى لمجموع الاعفاءات (٢٨٠٠٠) الف دينار.
٥. تقوم الدائرة بالتعامل بالمساواة وفق التشريعات المعمول بها في نظام الخدمة المدنية والتعليمات الداخلية التي لا تميز بين الذكر والأنثى.
٦. تبوء الإناث لمواقع متقدمة في الدائرة منها مدير مديرية- رئيس قسم -رئيس شعبة- مشرف مجموعة- رئيس لجنة ضابط ارتباط.
٧. يوجد في الدائرة جائزة لموظف الشهر المميز تم وضع أسس موضوعية تراعي العدالة والموضوعية باختيار الموظفين من جميع الفئات شهرياً.

ب- حقوق الطفل:

- نصت التشريعات الضريبية على اعفاء او اخضاع لنسب مخفضة للعديد من المستلزمات الخاصة بالأطفال من الضريبة العامة على المبيعات منها:-
١. اعفاء التعليم المقدم في رياض اطفال والمدارس والكليات والجامعات وما شابه من ضريبة المبيعات.
 ٢. اخضاع المحضرات المعدة اعداداً خاصاً بتغذية الاطفال والمعوقين والمحضرات الغذائية المعدة فقط كأغذية للحالات المرضية الخاصة لضريبة المبيعات بنسبة أو بمقدار (الصفرة) أي أنها محررة من أي عبء ضريبي.
 ٣. اخضاع الكتب والمطبوعات بما فيها الكتب المدرسية لضريبة المبيعات بنسبة أو بمقدار (الصفرة) أي انها محررة من أي عبء ضريبي.
 ٤. اخضاع منتجات الصيدلة بما فيها ادوية الاطفال لضريبة المبيعات بنسبة ٤% وهي نسبة مخفضة عن الضريبة العامة.
 ٥. اخضاع الزي المدرسي واقمشة الزي المدرسي لضريبة المبيعات بنسبة ٤% وهي نسبة مخفضة عن الضريبة العامة .
 ٦. اخضاع الادوات المدرسية التي يستخدمها الطلاب من المحايات والبريات واقلام الحبر الجاف واقلام الرصاص واقلام التلوين والحقائب المدرسية والدفاتر المدرسية ودفاتر المحاضرات الجامعية وعلب الهندسة والمساطر لضريبة المبيعات بنسبة ٤% وهي نسبة مخفضة عن الضريبة العامة .

ج- حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة:

١. نصت التشريعات الضريبية النافذة على اعفاء دخل الاعمي والمصاب بعجز كلي من الوظيفة من ضريبة الدخل.
٢. نص القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ على اعفاء مبلغ (٢٠٠٠) الف دينار لكل شخص من ذوي الإعاقة المستمرة والدائمة.
٣. نصت التشريعات الضريبية النافذة على مزايا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من ضريبة المبيعات وذلك بإخضاع مشترياتهم ومستورداتهم للضريبة بنسبة أو بمقدار صفر والواردة بأحكام المادة ٢٢/أ/٢ من قانون الضريبة العامة على المبيعات.
٤. توظيف عدد من الاشخاص ذوي الاعاقة ضمن الكادر العامل في الدائرة .
٥. يوجد لدى الدائرة آلية خاصة للتعامل مع الموظفين ذوي الإعاقة من حيث السماح لهم بالتوقيع يدوياً بدلاً من آلة ختم الدوام عند وجود إعاقة في أطرافهم العلوية.
٦. تأهيل مباني الدائرة في مختلف المحافظات لخدمة ذوي الإعاقة وتوفير مواقف خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في المبنى الرئيسي ومديريات الدائرة.
٧. تقوم الدائرة بإعطاء الأولوية في الدور للأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن والمرضى عند طلبهم اية خدمات ضريبية.
٨. توفير كراسي متحركة خاصة لمساعدة الأشخاص المعوقين المراجعين للدائرة.
٩. تخصيص موظفين مؤهلين بدورات متخصصة في كافة مديريات الدائرة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة للقيام بمتابعة جميع معاملاتهم وتسليمهم اياها باليد عند الانتهاء من انجازها المعلن عنها لجميع مراجعي الدائرة في موقع تقديم الخدمة.

د- حقوق كبار السن.

١. اعفاء مكافأة نهاية الخدمة التي تقل عن ٥٠٠٠ دينار من ضريبة الدخل وذلك كخدمة لكبار السن.
٢. اعفاء أول ٣٥٠٠ دينار من اجمالي راتب التقاعد الشهري من ضريبة الدخل كخدمة لكبار السن.
٣. نصت التشريعات الضريبية على السماح بإعالة الوالدين للمكلف.

ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أ. الحق في مستوى معيشى لائق

١. تقوم الدائرة بوضع قوائم لأسعار الوجبات والاصناف التي تقدمها المطاعم الشعبية لضمان وصول هذه الوجبات والاصناف للمواطنين بالسعر والكمية المناسبة مقابل اعفاء المطاعم الشعبية التي تلتزم بالأسعار من الضريبة العامة على المبيعات.
٢. اعفاء كامل الدخل الاجمالي للشخص المتأتي من نشاط زراعي داخل المملكة سواء كان هذا الدخل لشخص طبيعي أو اعتباري وذلك تشجيعاً للإنتاج الزراعي.
٣. تقوم اللجنة الاجتماعية وموظفي الدائرة بدعم ذوي الموظف الذي يتوفى على رأس عمله مهما كانت درجته أو فنته أو جنسه بمساعدة مالية بما يقارب ثمانية آلاف دينار.

ب. الحق في الصحة

١. تقبل نفقات معالجة الموظفين والتأمين على حياتهم ضد اصابات العمل او الوفاة والتأمين الصحي الذي يدفعه صاحب العمل عن الموظفين ومعاليتهم كنفقة انتاجية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل النافذ.
٢. تم اخضاع معظم الادوية بكافة أنواعها لضريبة مبيعات بنسبة ٤% وهي نسبة مخفضة عن الضريبة العامة.
٣. قبول اعفاءات مقابل نفقات العلاج عملية جراحية أو اقامة في احد مستشفيات المملكة أو خارجها السماح بتنزيل النفقات العلاجية للمكلف ومن يعيله من دخل الموظف.

ج. الحقوق الثقافية المتعلقة بالتوعية ونشر ثقافة حقوق الانسان

١. تم اعفاء المهرجانات الفنية التي تقام في المملكة وموردي خدماتها من الرسوم الجمركية وضريبة الدخل والضريبة الخاصة والعامة على المبيعات.
٢. قامت الدائرة بعقد ورش عمل حول النوع الاجتماعي للمدراء ورؤساء الاقسام في الدائرة بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي.
٣. وضع القوانين والأنظمة والتعليمات على موقع الدائرة ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالدائرة لتعريف المكلفين بحقوقهم وواجباتهم.
٤. تم وضع نموذج حق الحصول على المعلومة على موقع الدائرة الداخلي والخارجي ليكون في متناول متلقي الخدمة.
٥. يوجد آلية لتلقي واستقبال أي شكاوى أو استفسارات أو اقتراحات ترد للدائرة وذلك لخدمة المكلفين والمواطنين المتعاملين مع الدائرة عبر :

أ. هاتف الشكاوي

ب. صناديق الاقتراحات والشكاوى

ت. عبر صناديق الشكاوى على الموقع الالكتروني

ث. عبر البريد الالكتروني للدائرة

ج. عبر صفحات الدائرة على مواقع التواصل الاجتماعي

٦. وجود مركز اتصال خاص بالدائرة للإجابة على استفسارات المواطنين وتقديم النصح والإرشاد لهم.

٧. وجود ساعة مفتوحة يومياً لمقابلة المدير العام من قبل المراجعين دون موعد مسبق.

٨. اعفاء الجوائز التي تقل قيمتها عن ١٠٠٠ دينار من ضريبة الدخل.

٩. إتاحة المجال للمكلفين للتعامل مع خدمات الدائرة إلكترونياً من خلال الحصول على اسم مستخدم ورقم سري.

١٠. التواصل إلكترونياً مع المكلفين من خلال الرسائل الخلوية والبريد الالكتروني لإيصال أي إرشادات أو معلومات تتعلق بهم.

١١. تم تخصيص موقع داخلي للمعرفة كقاعدة بيانات للموظفين وتم انشاء مكتبة لزيادة نشر المعرفة والتوعية الثقافية في هذا المجال.

١٢. تم انشاء وحدة تلفزيون داخلي للتوعية والإرشاد يبيت في غالبية مديريات الدائرة ووجود نشرة الكترونية وتقرير صحفي يومي يرسل الكترونياً للموظفين وتخصيص موقع للمعرفة للموظفين فقط وموقع خارجي للتوعية والإرشاد وانشاء مكتبة داخل الدائرة.

ثالثاً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في اللجوء

طبقت الدائرة كافة قرارات مجلس الوزراء التي تنص على منح الاعفاءات الضريبية للخدمات اللوجستية الخاصة بتقديم الدعم للاجئين.



المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

١٥ أيار ٢٠١٧

رقم الإضارة: ٥/٥

رقم التسجيل: ٨٧٩٠

13489 / 2/1/25

الرقم: 2017/05/09

التاريخ

الموافق

معالي.....

سماحة.....

عطوفة.....

لاحقاً لكتابي رقم (8713/2/1/25) تاريخ 2017/3/23 بخصوص العمل بمضمون
"تعليمات اجراءات وآلية وأسس اجراء عملية المقاصة رقم (1) لسنة 2017"
(المرفق صورة عنها) والمنشورة في الجريدة الرسمية في العدد رقم (5450) تاريخ
2017/3/16.

ولغايات تسوية العلاقة المالية للمكلفين والشركات الذين لهم حقوق مالية على أي من الدوائر
الحكومية (المدرجة ضمن قانون الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية) وعليهم
التزامات اتجاهها، ارفق بطيه نسخة من "نموذج طلب اجراء المقاصة" المعتمد لهذه الغاية،
راجياً اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للعمل بمضمونها وفقاً للآلية والأسس المنصوص عليها
في التعليمات المشار إليها اعلاه، علماً بأن لجنة المقاصة في وزارة المالية المشكلة بموجب
هذه التعليمات ستقوم بالإجابة على أية استفسارات حول الموضوع، كما أرجو الإيعاز لمن
يلزم لديكم لنشرها على مواقعكم الالكترونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

وزير المالية

عماد الحارثي

السيد مدير التسجيل
السيد مدير الضرائب
السيد مدير الاموال
السيد مدير الميزانية
السيد مدير المصارف
السيد مدير التأمين
السيد مدير المصارف
السيد مدير المصارف
السيد مدير المصارف

نسخة: مساعد الامين العام للشؤون المالية
نسخة: مدير مديرية الخزينة العامة
نسخة: مدير مديرية الحسابات العامة
نسخة: مدير مديرية الشؤون القانونية
نسخة: مدير مديرية الإيرادات العامة
نسخة: رئيس قسم الإيرادات العامة

Do-142-2017

المملكة الأردنية الهاشمية



نموذج طلب إجراء مقاصه

الرقم المتسلسل:

الدائرة / الوحدة الحكومية:

	اسم المكلف :
	الرقم الضريبي للمكلف / المنشأة :
	الرقم الوطني للمكلف / المنشأة :
	اسم الدائرة / الوحدة الحكومية (الدائرة) :
	اسم الدائرة / الوحدة الحكومية (المدينة) :
	الرصيد المستحق على المكلف وبيان أصل المبلغ :
	الرصيد المستحق للمكلف وبيان أصل المبلغ :
	المعززات :
<p>أقر انا الموقع ادناه بان الرصيد المستحق صحيحاً وغير متنازع عليه لدى أي جهة حكومية أخرى وانه ليس هناك أي دعوى مرفوعة لدى القضاء بشأنه ومفوض عن المكلف _____ رسمياً * بطلب إجراء التقاص بالمبالغ المستحقة على المكلف _____ لدى _____ مقابل المبالغ المستحقة لها لدى _____</p>	
اسم مقدم الطلب : التوقيع : التاريخ :	

* يجب المصادقة على التفويض من البنك او امام المدير المختص .

تعليمات اجراءات وآلية وأسس اجراء عملية المقاصة رقم (١) لسنة ٢٠١٧
صادرة استنادا لأحكام المادة (١٤) من قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٧

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات اجراءات وآلية وأسس اجراء عملية المقاصة لسنة ٢٠١٧) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة (٢):

أ- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

- الدائرة : أي وزارة أو دائرة حكومية مدرجة في قانون الموازنة العامة للدولة.
- الوحدة الحكومية : أي هيئة أو سلطة عامة أو مؤسسة رسمية أو عامة مدرجة في قانون موازنة الوحدات الحكومية.
- لجنة المقاصة : اللجنة المشكلة وفقاً لأحكام المادة (٣) من هذه التعليمات لغايات تسوية العلاقة المالية للمكلفين الذين لهم حقوق مالية على الدائرة أو الوحدة الحكومية وعليهم التزامات مالية تجاهها.
- المكلف : أي شخص طبيعي أو اعتباري له مبالغ على الوزارة أو الوحدة الحكومية وعليه مبالغ لأي منها.
- الرصيد المستحق على المكلف : إجمالي قيمة الضرائب والرسوم والبدلات والذمم والديون والعوائد والأجور وبدلات البيع والغرامات وأية مبالغ تستحق على المكلف وفقاً للتشريعات النافذة لصالح الدائرة أو الوحدة الحكومية .

ب- لغايات هذه التعليمات يقصد باجراء المقاصة: (خصم الرصيد المستحق على المكلف من المبالغ المستحقة له) وتقع المقاصة بالقدر الاقل بين المبالغ المستحقة على المكلف والمبالغ المستحقة له .

المادة (٣):

- أ- تشكل في وزارة المالية لجنة لإدارة أعمال المقاصة بمشاركة :
- ١- مديرية الإيرادات العامة.
 - ٢- مديرية الخزينة العامة.
 - ٣- مديرية الشؤون القانونية.
 - ٤- الدائرة أو الوحدة الحكومية الدائنة للمكلف.

- ٥- الدائرة أو الوحدة الحكومية المدينة للمكلف .
٦- ديوان المحاسبة (بصفة مراقب).

ب- تجتمع اللجنة بحضور أغلبية أعضائها وتتخذ قراراتها بأغلبية أعضائها الحاضرين على أن يكون قد صوت أعضاء الدائرتين أو الوحدتين الحكوميتين الدائنة والمدينة للمكلف بالموافقة، ولا تعتبر قرارات اللجنة نافذة إلا بعد المصادقة عليها وفقاً لأحكام البند (٤) من هذه المادة.

- ج- تقوم لجنة المقاصة بفتح سجل إجراءات المقاصة وتدون فيه عمليات المقاصة.
١- يصادق مساعد الأمين العام للشؤون المالية على قرار اللجنة إذا كانت قيمة المقاصة لا تزيد على (١٠٠٠) دينار.
٢- يصادق الأمين العام على قرار اللجنة إذا كانت قيمة المقاصة لا تزيد على (١٠٠٠٠) دينار.
٣- يصادق الوزير على قرار اللجنة إذا كانت قيمة المقاصة تزيد على (١٠٠٠٠) دينار.

المادة (٤):

- ١- تتم المقاصة بناء على طلب خطي يقدم من المكلف لدى الدائرة أو الوحدة الحكومية التي لها رصيد مستحق عليه.
٢- يجب أن يتضمن طلب المقاصة المقدم من المكلف بيان الرصيد المستحق له وغير المتنازع عليه لدى جهة حكومية أخرى، وإقرار منه أنه ليس هنالك أي دعوى لدى القضاء تتعلق بالمطالبة.
٣- على الدائرة أو الوحدة الحكومية التي قدم إليها الطلب التأكد من المبالغ المستحقة للمكلف والمبالغ المستحقة في ذمته، وتقديم كافة المعززات اللازمة مع الطلب حسب أحكام النظام المالي إلى لجنة المقاصة المشكلة بموجب هذه التعليمات.
٤- على لجنة المقاصة اتخاذ قرارها بشأن طلب المقاصة المقدمة إليها خلال مدة أسبوعين من تاريخ استلامها طلب المقاصة المستوفي لجميع متطلبات عملية إجراء المقاصة.

المادة (٥):

بعد تصديق قرار اللجنة من المرجع المختص تقوم الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تقدم إليها المكلف بطلب إجراء المقاصة بتبليغ المكلف بالقرار، وحسب الأصول .

المادة (٦):

وكون المقاصة المالية تقوم مقام التسديد الفعلي للمبالغ المستحقة على المكلف، توقف الغرامات والفوائد المستحقة على المكلف الذي تقدم بطلب المقاصة وتوقف الفوائد المستحقة للمكلف بتاريخ المصادقة على قرار اللجنة وفقاً للصلاحيات أعلاه.

المادة (٧):

١. تقوم الدائرة و/أو الوحدة الحكومية بإدراج إيضاحات ضمن البيانات المالية الشهرية تبين المبالغ التي تم إجراء المقاصة عليها وتزود وزارة المالية/ مديرية الحسابات العامة بنسخة عنها.
٢. تقوم اللجنة بتزويد مديرية الحسابات العامة بالقرارات التي تصدر عن اللجنة لتثبيت عمليات المقاصة من خلال جدول ملحق بالحساب الختامي بالمبالغ التي تم إجراء التقاص عليها.

المادة (٨):

١. لغايات تنفيذ عمليات المقاصة وفقاً للأحكام الواردة في هذه التعليمات تقوم اللجنة بإعداد نموذج خاص للمقاصة تتوافق فيه كافة الشروط والمتطلبات اللازمة لمستند الصرف وفقاً لأحكام النظام المالي النافذ، والتعليمات الصادرة بموجبه.
٢. تفصل اللجنة في أي مسألة لم يرد فيها نص في هذه التعليمات ولا يكون قرارها نافذاً إلا بعد مصادقة الوزير عليها.

وزير المالية

مدير الحسابات



8713 / 2/1/25

2017/03/23

..... معالي
..... سماحة
..... عطفة

الموضوع : تعليمات إجراءات وآلية وأسس
إجراء عملية المقاصة رقم (1)
لسنة 2017

أرفق ببطيه تعليمات إجراءات وآلية وأسس إجراء عملية المقاصة رقم (1) لسنة
2017 والتي يعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية ، وتم نشرها بالجريدة الرسمية
ضمن العدد رقم (5450) تاريخ 2017/3/16 .

راجيا التكرم بالإيعاز للمختصين لديكم للعمل بمضمونها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

ر وزير المالية

عمر ملحس

الامين العام
د. عمر الملايين كفا كرية

خطة تحفيز النمو الإقتصادي الأردني

٢٠٢٢ – ٢٠١٨

مجلس السياسات الإقتصادية



خطة تحفيز النمو الإقتصادي الأردني

٢٠٢٢ – ٢٠١٨

مجلس السياسات الإقتصادية

الملخص التنفيذي

مقدمة

ويشتمل البرنامج على استراتيجيات اقتصادية ومالية موزعة قطاعياً تعمل على تأطير ملامح الرؤية والسياسات المتعلقة بكل قطاع لمجالات النمو. ويوضح البرنامج أيضاً التدخلات الإضافية اللازمة سواءً كانت على شكل سياسات أو مشاريع حكومية أو استثمارات بالشراكة مع القطاع الخاص التي يجب تنفيذها لتحفيز نمو القطاعات المختلفة. وسيساهم تطبيق هذا البرنامج بالتزامن مع تنفيذ البرنامج الإصلاحي للسياسات المالية والاقتصادية المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي بموجب تسهيلات القرض الممتد لثلاث سنوات، في وضع الأردن على مسار تحقيق النمو المستدام، وبما يضمن توفير المرونة الاقتصادية الكافية والمناعة لمواجهة الاضطرابات التي تشهدها المنطقة.

يهدف برنامج النمو الاقتصادي الأردني إلى استعادة زخم النمو الاقتصادي واستغلال الإمكانيات الواعدة والكامنة للتنمية في الأردن.

إن قيام الحكومة الأردنية بتطبيق برنامج النمو الاقتصادي بنجاح سيضعف النمو الاقتصادي خلال الخمس سنوات القادمة رغم استمرار الاضطراب الإقليمي

النظرة الاقتصادية للمملكة

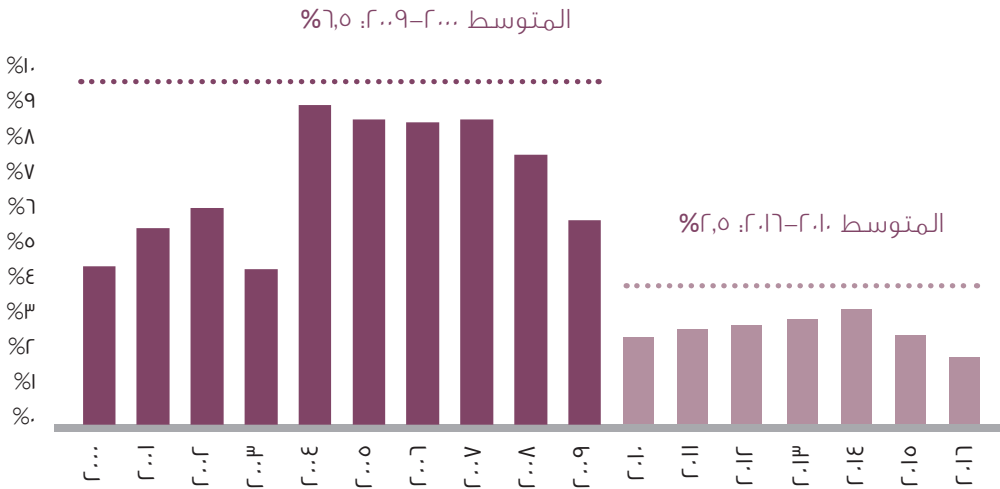
شكل أعباء هائلة على الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن.

بالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي وما قبله، يتضح جلياً بأن متوسط الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، بلغ ما نسبته (٦,٥%)، وفي المقابل بلغ (٢,٥%) فقط خلال الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٦، كما ارتفع إجمالي الدين العام بمعدلات تجاوزت النمو الاقتصادي، لتصل نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٩٥%) مع نهاية العام ٢٠١٦، مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسبة في عام ٢٠١٠ والبالغة (٦١%).

أظهر الأردن قدرة استثنائية ومتميزة في الحفاظ على حالة الثبات والتماسك الداخلي، والقدرة على مواجهة التحديات. لقد تأثر الأردن سلباً بتداعيات التطورات الاقتصادية العالمية التي تبعت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ والاضطرابات الإقليمية المصاحبة لثورات الربيع العربي. وقد نجم عن هذه التحديات الإقليمية أزمة في قطاع الطاقة وإغلاق لطرق التجارة، والتي أفضت جميعها إلى حالة أشبه بحصار اقتصادي فعلي (وعلى سبيل المثال شكّلت الصادرات إلى العراق ٢٠% من إجمالي الصادرات الأردنية)، وذلك بالتزامن مع انخفاض حوالات المغتربين والدخل السياحي، وارتفاع التكاليف الأمنية، وزيادة أسعار النفط والمواد الغذائية، مما

الشكل (١)
المصدر: البنك المركزي الأردني.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن



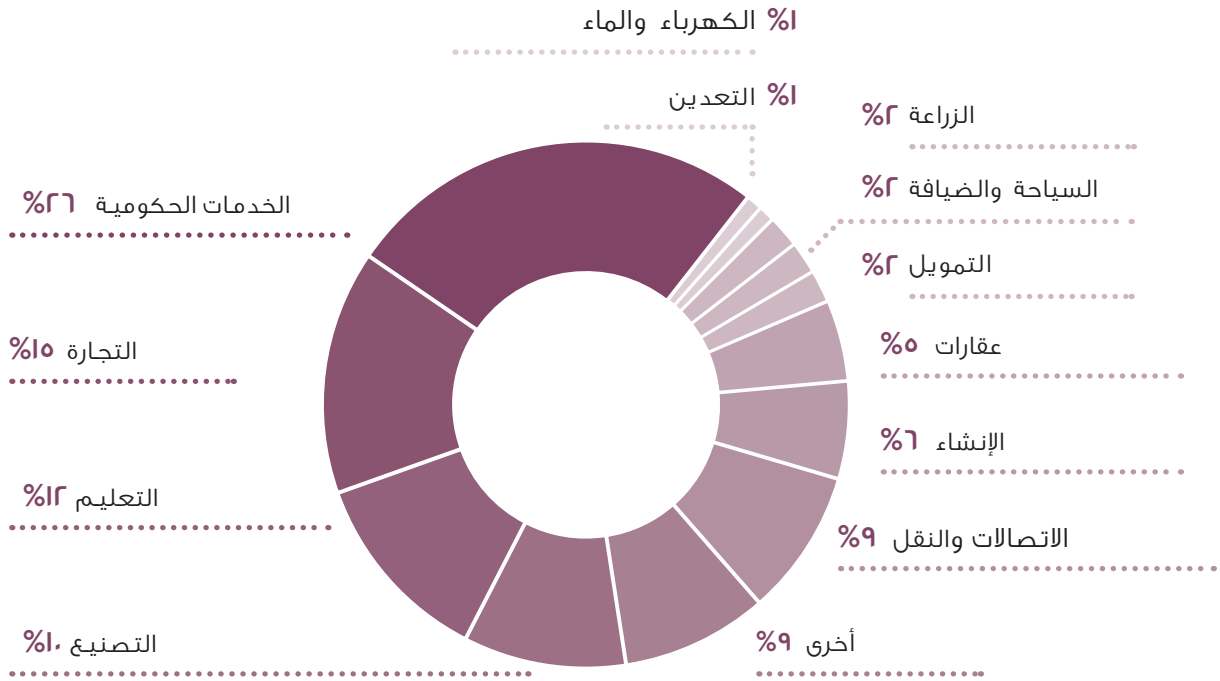
ومن التحديات الداخلية التي تواجه الأردن، بالإضافة إلى تواضع النمو الاقتصادي وارتفاع عبء الدين العام، ارتفاع معدلات البطالة التي تفاقمت تزامناً مع مسألة اللجوء السوري. فقد وصلت نسبة البطالة إلى (١٥,٢٥%) في عام ٢٠١٦ مقارنة مع (٢,٥%) في عام ٢٠١٠، وارتفعت نسبة البطالة بين صفوف الشباب إلى (٢٥%). كما ارتفعت معدلات الفقر من (٤,٤%) عام ٢٠١٠ إلى حوالي (٢٠%) في عام ٢٠١٦. وفي موضوع الأزمة السورية، يعد الأردن أكبر بلد مضيف للاجئين المسجلين في العالم (٢,٨ مليون لاجئ مسجل لدى الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، حيث يستضيف الأردن (١,٣) مليون لاجئ سوري، يقيم نحو (٩٠%) منهم خارج المخيمات، مما جعلهم ينافسون المواطنين الأردنيين على فرص العمل التي هي محدودة بالأصل.

ولمواجهة مثل هذه التحديات، فقد أعد الأردن برنامجاً اصلاحياً مالياً بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في شهر آب ٢٠١٦ حصل من خلاله على تسهيلات القرض الممتد لمدة ثلاث سنوات بقيمة (٥١٣) مليون دينار أردني، بهدف تخفيض مستويات الدين العام واستعادة التوازن المالي. وبناء على ذلك، فقد اتخذت الحكومة الأردنية في عام ٢٠١٧ عدداً من الإجراءات المالية الهيكلية الصعبة لتحصيل إيرادات حكومية بواقع (٤٥٠) مليون دينار أردني، وذلك سعياً من الحكومة الأردنية لتخفيض نسب الدين العام بشكل تدريجي من خلال تنفيذ نظام جديد للنفقات والإعفاءات الضريبية، وتم عكس ذلك في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧. وقدرت إجمالي الإجراءات التي تبنتها الحكومة خلال عام ٢٠١٧ بحوالي ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وستقوم الحكومة باتخاذ إجراءات إضافية مماثلة خلال عامي ٢٠١٨-٢٠١٩. إن تبني هذه الإجراءات والتي هي أصلاً ضمن برنامج الإصلاح المالي الكلي، ستمكن الحكومة من الحفاظ على سياسة مالية متوازنة ومنضبطة، تهدف إلى ضبط الإنفاق العام من خلال ترشيد النفقات الجارية وفق أولويات واضحة ومحددة، بحيث تعطى الأولوية للإنفاق الموجه لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتطوير الخدمات العامة كالصحة والتعليم والإنفاق الرأسمالي التنموي، مع تعزيز إمكانيات وقدرة الأردن على سداد الالتزامات المالية السابقة، خاصة فيما يتعلق بالمستحقات المالية للمحروقات والقطاع الصحي، والقدرة على التعامل مع الضغوطات المالية المستمرة الناجمة عن اللجوء السوري.

وستواصل الحكومة اتخاذ عدد من الإجراءات لزيادة فاعلية الإدارة المالية العامة وتنفيذ «إطار إدارة الاستثمارات العامة»، بما يضمن تعزيز كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات، وزيادة توظيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الرأسمالية الحكومية.

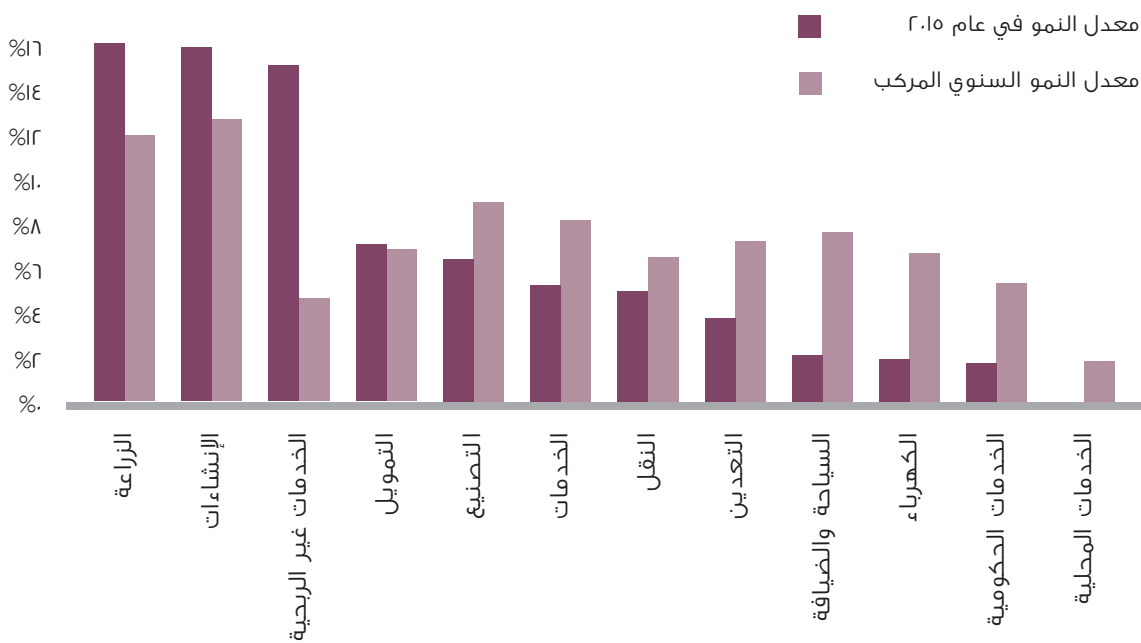
تصنيف العاملين الأردنيين حسب مجال النشاط الاقتصادي

الشكل (٢)
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٦.



معدلات النمو بحسب القطاع

الشكل (٣)
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



يضمن التنفيذ الفعلي لبرنامج صندوق النقد الدولي المتعلق بتسهيلات القرض الممتد لمدة ثلاث سنوات، وتحقيق النتائج المرجوة منه.

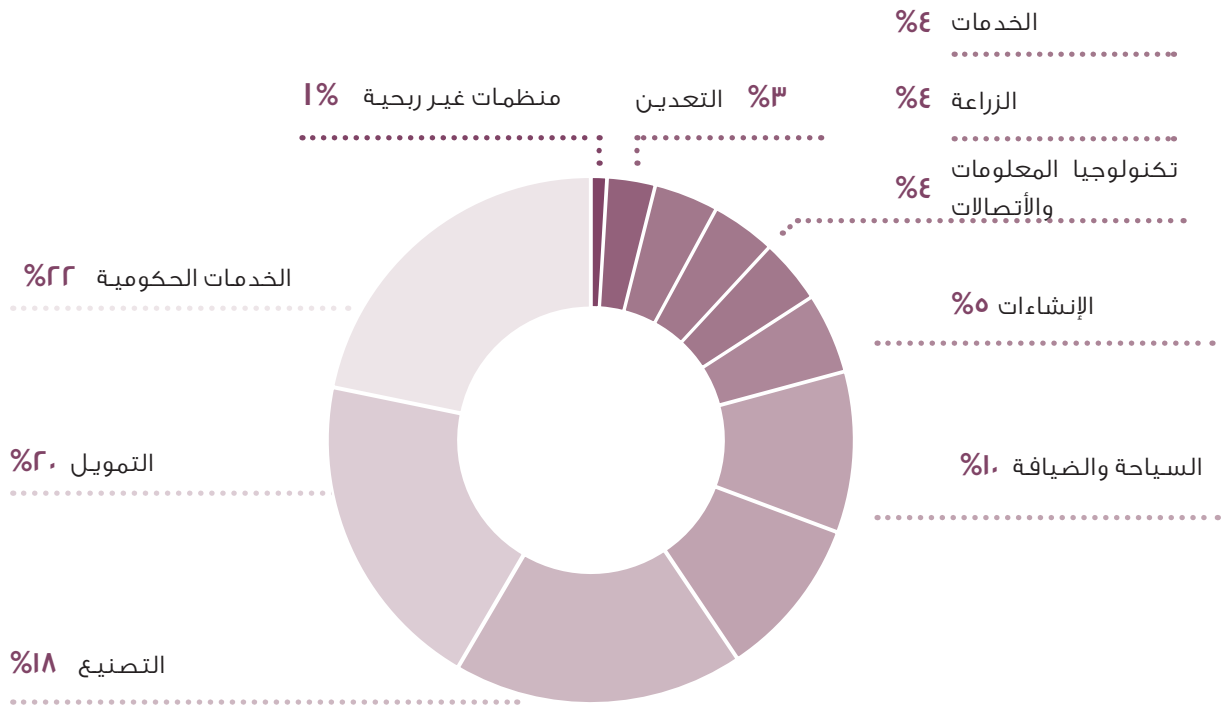
وكما يتضح من خلال الشكل (٤)، فإن مساهمة قطاع الخدمات الحكومية والتمويل تهيمن على تركيبة الاقتصاد الأردني في الوقت الراهن، ولا يمكن لأي منهما أن يكون محركاً للنمو في السنوات القادمة، وذلك نظراً لاستمرار الضغوطات المالية على الحكومة، والالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح المالي الكلي للاستمرار في تطبيق سياسات التقشف المالي، مما يعني بأن حوالي (٥٠%) فقط من الاقتصاد يركز على القطاعات الإنتاجية والمحفزة للنمو.

تتركز المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن في خمسة قطاعات رئيسية، (مرتبة حسب قيمة المساهمة): الخدمات الحكومية، والتمويل، والصناعة، والنقل، والسياحة. كما تقدم بعض القطاعات، إلى جانب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمات كبيرة في التوظيف وتوفير العملة الصعبة للأردن وتعزيز الصادرات الأردنية. ويعرض هذا البرنامج عدداً من استراتيجيات النمو لتلك القطاعات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، والتي تشمل مزيجاً من إصلاحات السياسات والمشاريع الحكومية والفرص الاستثمارية. وستساهم هذه التدخلات في تمكين الأردن استثمار محركات النمو القطاعية، وبما

الشكل (٤)
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٦.

مساهمات القطاعات في الاقتصاد الأردني

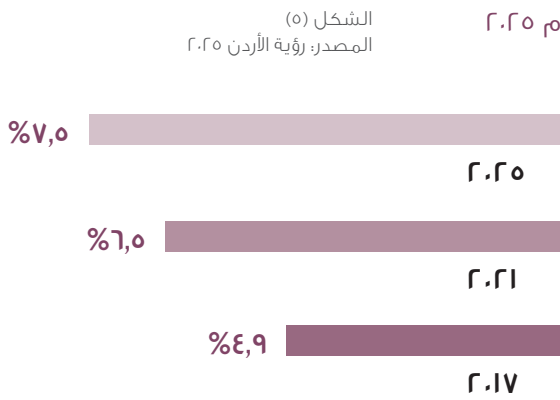
*يندمج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع قطاع النقل والمواصلات لأغراض حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠١٤، ويتم تطبيق الوزن الخاص بها بناء على نسب العام ٢٠١٤.



والإنشاءات من تحقيق معدلات النمو المطلوبة في السنوات الخمس الماضية، ما زالت هناك حاجة لأن تساهم جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى في إحداث قفزة نوعية للوصول إلى النسب المستهدفة.

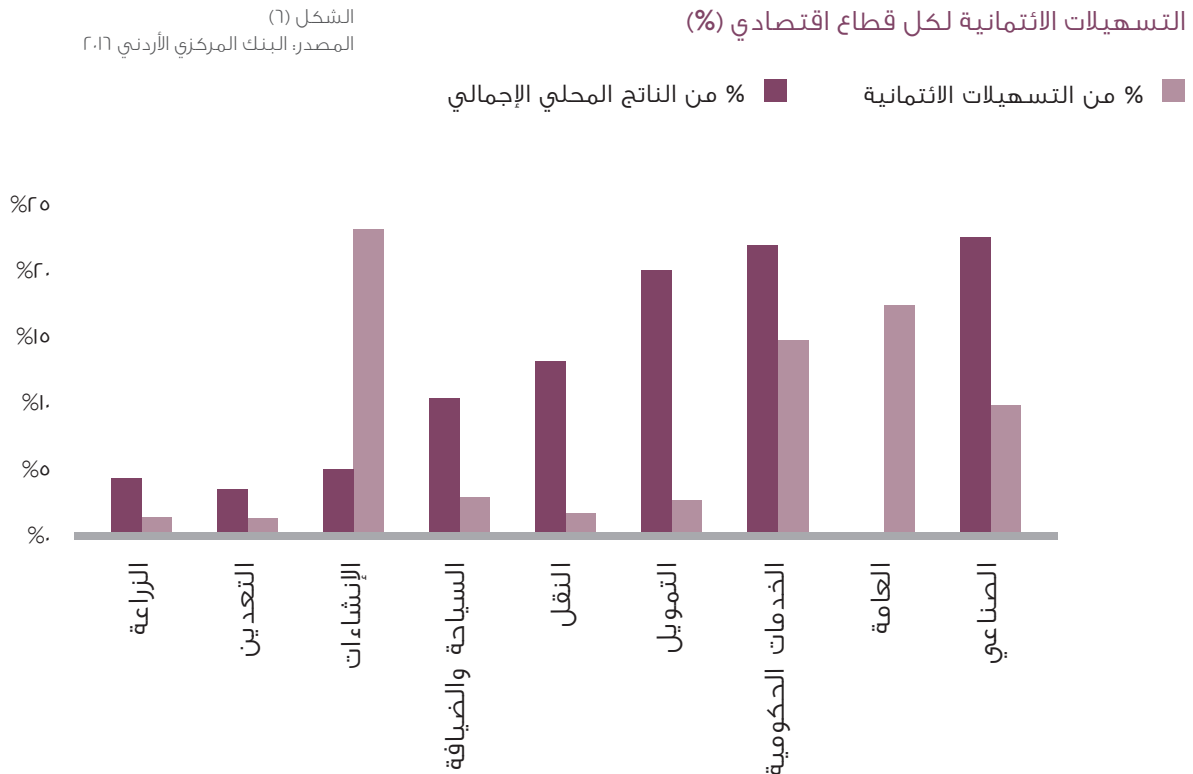
يشير معدل النمو الاقتصادي المقدر بنحو (٥%) إلى نمو بواقع (١,٣) مليار دينار أردني سنوياً. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تضافر جهود عدد من القطاعات الأساسية التي ينبغي عليها تحقيق معدلات نمو بالحد الأدنى (١٠%) سنوياً خلال الأعوام (٣- ٥) القادمة (الشكل ٧). وفيما تمكنت قطاعات الزراعة

مستهدفات نمو الناتج المحلي الإجمالي في رؤية الأردن للعام ٢٠٢٥



لقد أدت تداعيات الاضطرابات الإقليمية إلى تراجع نمو الأردن الاقتصادي عن الهدف الذي حددته «رؤية الأردن ٢٠٢٥» لعام ٢٠١٧ والبالغ ٤,٩% حيث اقتصر النمو في عام ٢٠١٦ على مجرد ٢%. وتهدف «خطة تحفيز النمو الاقتصادي» هذه إلى اعطاء زخم للنمو الاقتصادي لمواءمته مع الاهداف التي حددتها «رؤية الأردن ٢٠٢٥» لعام ٢٠٢١ وما بعدها من سنوات.

التسهيلات الائتمانية لكل قطاع اقتصادي (%)



استقرار الاقتصاد الكلي

أثبت الأردن قدرته على اتخاذ إجراءات مالية صعبة والالتزام بها لتخفيض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (٢٢٠%) في عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٦٠%) في عام ٢٠٠٨ مع بداية الأزمة المالية العالمية. ولكن الضغوطات الخارجية خلال السنوات السبع الماضية، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، أدت إلى ارتفاع نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (٩٥%). وقد نجح الأردن في تطبيق برنامج ترتيبات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وفي شهر آب ٢٠١٦ اتفق الأردن مع صندوق النقد الدولي على منحه «تسهيلات القرض الممتد» لثلاث سنوات بقيمة (٥١٣) مليون دينار أردني، وذلك بهدف تخفيض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (٧٧%) بحلول عام ٢٠٢١. ويأتي برنامج «تسهيلات القرض الممتد» ضمن ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

القائم (رصيد الدين من الجهات متعددة الأطراف)، والتي استحوذت عام ٢٠١٦ (أسعار فائدة أقل من ٢%)، الأمر الذي يشكل تحدياً أمام الحكومة (ضغوطات مالية كبيرة على خزينة الدولة) لتطبيق أو تبني استراتيجيات محفزة للنمو الاقتصادي.

وبناءً على ذلك، فإن ضمان نجاح الأردن في تحقيق الانضباط المالي بالتزامن مع اتخاذ التدابير لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وتفعيل الإصلاحات الهيكلية من أجل تحفيز النمو والحفاظ عليه، يتطلب تعزيز قدرة الأردن على الحصول على تسهيلات ائتمانية استثنائية وعلى شكل قروض ميسرة، بهدف تمكين الحكومة من تأجيل عملية سداد الدين المستحق والبالغة قيمتها ٧٠٠ مليون إلى ١,٢ مليار دينار أردني في السنة الواحدة خلال السنوات الخمس المقبلة، إضافة إلى الاستمرار في تقديم المساعدات المالية من قبل الدول المانحة، للتخفيف من حدة وأثر الإجراءات الحكومية على المواطنين جراء برنامج الحكومة التقشفي.

- تحقيق وفرة في حساب العجز الأولي للموازنة العامة من خلال التخلص التدريجي من المساعدات والانتفاء من الإصلاحات الهيكلية الرئيسية.
- خفض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- العودة إلى مسار النمو الاقتصادي الطبيعي (النمو الاقتصادي المستدام).

إن واقع الدين العام الأردني من حيث تواريخ الاستحقاق قريب من المعدل العام للدول ذات الدخل المتوسط، حيث بلغت بالمتوسط (٥,٤) سنوات. لكن التحدي الرئيسي للدين العام الأردني يتمثل في ارتفاع تكلفة الاقتراض التي يحصل عليها الأردن محلياً ودولياً. كما وأن معدلات الدين المحلي ترتفع مع عودة التضخم إلى الاقتصاد. وفيما يلاحظ زيادة في الإقبال على الإصدارات الحكومية الأخيرة، وهي سندات يوروبوند بقيمة (٧٠٠) مليون دينار أردني بفائدة (٥,٧٥%) والمستحقة عام ٢٠٢٧، مما يعني بأن تكلفة خدمة الدين لهذا النوع من التمويل ستكون أضعاف تكاليف رصيد الدين العام

التنافسية والاستثمار

سهولة ممارسة الأعمال

يدرك الأردن أهمية تسهيل وتعزيز منظومة ممارسة الأعمال والحدّ من البيروقراطية والإجراءات الروتينية العقيمة، وتحديث إطار التشريعات الاقتصادية وتبسيط المعاملات القضائية المتعلقة بالشأن الاقتصادي. وفي ضوء ذلك، فقد اتخذت الحكومة الأردنية عدداً من الخطوات المهمة في كل من الأبعاد المذكورة آنفاً، مما يعزز من قدرتها على استقطاب الاستثمارات والحفاظ عليها. وفيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال، التزمت الحكومة الأردنية بعدد من الإصلاحات التي تدعو إلى إعادة هندسة وتصميم مجموعة من المعاملات التجارية الرئيسية مع الحكومة ورقمنتها وإحالتها للقطاع الخاص (outsourcing)، إضافة إلى السماح بإنشاء المكاتب الافتراضية وعدد من الإجراءات الأخرى في هذا الصدد. أما في جانب تحديث وتطوير الإطار التشريعي، قامت الحكومة الأردنية بعرض مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة والمعدّلة على البرلمان الأردني، ومنها على سبيل المثال؛ قانون الإفلاس والإعسار المالي ونفاذ اتفاقيات المساهمين وقانون الأصول المنقولة وقانون الشركات، كما تعتزم اتخاذ التعديلات اللازمة لإلغاء ضريبة الشهرة. أما في الجانب القضائي، فإن الأردن بصدد إقامة غرفة متخصصة لقضايا الشؤون الاقتصادية، إلى جانب اعتماد الإشعارات الإلكترونية لتسهيل إجراءات التقاضي.

التحول الرقمي

لم يعد الأردن ينظر إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمعزل عن بقية القطاعات، إذ يتجه نحو رقمنة الاقتصاد الأردني بالكامل مع التركيز على الأسواق المتخصصة وسلاسل القيمة العالمية (global value chains). وتتضح تلك الرؤية في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (REACH ٢٠٢٥) التي تحدد (٩٦) بنداً حول دمج التقنيات المختلفة في أبرز القطاعات الاقتصادية الرائدة في الأردن. وتتضمن تلك الإجراءات عناصر مرتبطة بالقطاعين العام والخاص، وتوزع على عدد من المبادرات والسياسات والبرامج الأكاديمية المختلفة.

الضوئية، وتطوير الحكومة الإلكترونية، واستقطاب تحالف من الشركات لترسيخ مكانة الأردن كمركز للتعهد الرقمي، وإقامة البنية التحتية اللازمة لدعم التحولات الإلكترونية. ويعتمد إحراز التقدم في مجال التحول الرقمي على إمكانية الحصول على التمويل اللازم واكتساب الخبرات العالمية حول أفضل الممارسات الناجحة.

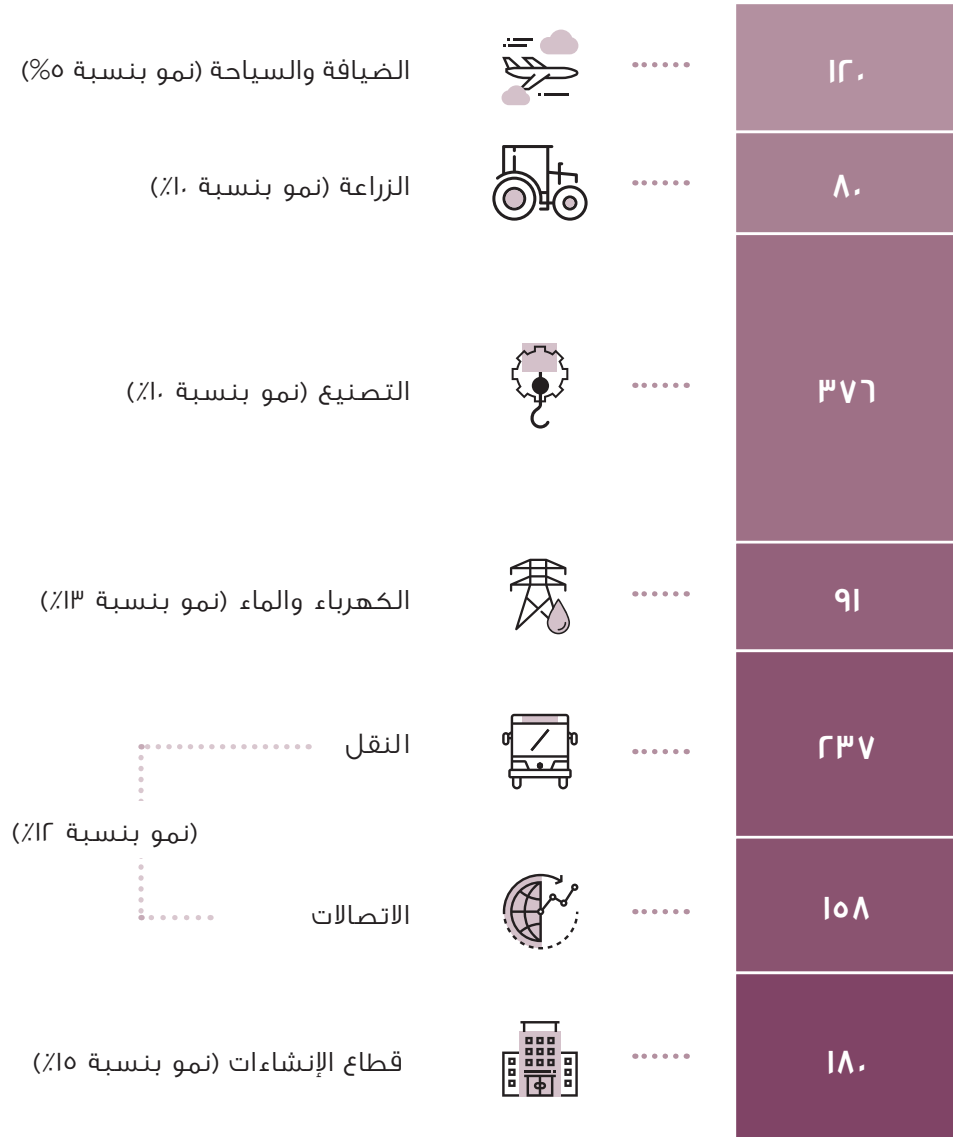
كما يهدف الأردن إلى الاستفادة من الميزة التنافسية التي يتمتع بها رأس المال البشري الأردني المؤهل، والظروف الاقتصادية المواتية للمشاريع، والأجور المنافسة، والنطاق الزمني المناسب، وذلك عبر ترسيخ مكانته كمركز للتعهد الرقمي (digital outsourcing hub) في المنطقة والعالم، من خلال السعي إلى اكتساب أفضل الممارسات الدولية من الخبراء، منها على سبيل المثال شركة سيسكو. وفي هذا السياق، باشرت الحكومة بسلسلة من المشاريع التي تتضمن ما يلي: الشبكة الوطنية للنطاق العريض (National Broadband Network)، الهادفة إلى ربط مختلف الجهات العاملة في قطاع الرعاية الصحية والتعليم بواسطة شبكات الألياف

البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية

قيمة النمو اللازمة بملايين الدنانير (بالنسبة المئوية)

كما هو موضح في صفحة ٩، فإن تحقيق نسبة نمو بمقدار ٥% في الناتج المحلي الإجمالي يتطلب تحقيق قيمة مضافة بحوالي ١,٣ مليار دينار أردني. يبين الشكل أدناه مقدار النمو اللازم لكل قطاع لتحقيق نسبة النمو المستهدفة (٥% في الناتج المحلي الإجمالي) خلال الأعوام ٢٠٢٢-٢٠١٨.

الشكل (٧)
المصدر: تحليلات مجلس
السياسات الاقتصادية



الإنشاءات



يحتاج الأردن إلى تحديث وتطوير ومضاعفة بنيته التحتية لمواكبة الضغط المتزايد الناجم عن تزايد عدد السكان، بما في ذلك توفير البنية التحتية الأساسية للمدارس، والمستشفيات والمرافق الصحية، ومناطق السكن. وتتميز هذه المشاريع في استحداث فرص عمل إضافية للشباب الأردني.

النقل والمواصلات



يتيح قطاع النقل والمواصلات إمكانية تحقيق أسرع العوائد التنموية بالمقارنة مع باقي القطاعات، وذلك في حال استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة. ويقدم ميناء العقبة مركزاً لوجستياً للمنتجات التي تدخل إلى العراق، وكذلك إلى سوريا (لكن بوتيرة أقل). ويولي الأردن أولوية وأهمية قصوى لتحديد الاستثمارات اللازمة لتعظيم حصة هذا القطاع في حال تم فتح الحدود مع العراق. ويتضمن ذلك ضرورة رصد المخصصات المالية اللازمة لإنشاء بنية تحتية جديدة لقطاع النقل في العقبة، والبنية التحتية للخدمات اللوجستية، والتمويل التجاري، والخدمات الحكومية (الجمارك والأمن).

هذا بالإضافة إلى تحديث المواصلات العامة (النقل العام)، بما يضمن توفير شبكة من المواصلات ذات تكلفة مقبولة، بهدف تحقيق آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي، وتحسين التبادل التجاري، وسهولة حركة المواطنين والربط بين المحافظات والمناطق التنموية.

الكهرباء والمياه



في ضوء ارتفاع أعداد السكان المقيمين في الأردن، وزيادة الطلب الكلي على تلك الخدمات الأساسية، أصبح هناك حاجة ماسة للاستثمار في كل من قطاعي الطاقة الكهربائية والمياه، حيث يعدان من الخدمات الداعمة لمحركات النمو في مختلف القطاعات، وخاصة الإنتاجية كالصناعة والزراعة. ويمكن تمويل الاستثمارات في الكهرباء والمياه من خلال التمويل الميسر طويل الأمد ومتعدد الأطراف، ولكن تكمن المخاطرة في عدم وجود جدوى اقتصادية في حال تم تمويلها بالقروض فقط. ويعد كل من نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) من الخيارات المجدية. وينصب التركيز على الاستثمار في المجالات التي يمكن من خلالها تقليص حاجة الأردن من الاعتماد على مصادر خارجية، كمجالات الطاقة المتجددة وبرامج استخراج وترشيد المياه على سبيل المثال؛ الأمر الذي يتطلب التركيز على جلب المزيد من الاستثمارات في شبكة النقل والاستخدام «الذكي» للكهرباء، وتعد برامج تحلية المياه أيضاً مجالات جاذبة للاستثمار، في حال رافقتها موارد مستدامة ومناسبة للطاقة.

الصناعة



ساهمت جهود تبسيط قواعد المنشأ الأوروبية في تعزيز قدرات القطاع الصناعي. ومع ذلك، لا يزال على الأردن الاستثمار في إعادة تأهيل القطاع الصناعي لتحقيق متطلبات الجودة الأوروبية، وتحديد وإرساء الروابط التجارية والشراكات مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية وحلول

العاملة الأردنية. ومن المتوقع أن يؤدي وجود خطة محكمة للاستثمار الزراعي إلى تحسين الإنتاجية. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه الإجراءات ستتطلب حتماً توفير موارد إضافية داعمة كالمياه والكهرباء.

السياحة



يتمتع الأردن بمناخ معتدل ومناظر طبيعية خلابة، بالإضافة إلى الموروث الواسع من المواقع الأثرية يتمتع الأردن بمناخ معتدل ومناظر طبيعية خلابة، بالإضافة إلى الموروث الغني من المواقع الأثرية والتاريخية، وهناك العديد من العوامل التي قد تساعد في النهوض مجدداً بهذا القطاع. وفيما تظهر البيانات الحديثة ارتفاعاً في أعداد السياح القادمين إلى الأردن، فإن استدامة هذا الارتفاع سيتطلب مزيداً من الاستثمارات في تسويق الأردن في الدول المستهدفة وفي مناطق جديدة، إلى جانب ضرورة صيانة المواقع السياحية وتحديثها، علاوةً على صيانة البنية التحتية، وتحسن مناخ الاستقرار والأمن في المنطقة.

النقل المجدية. لذلك ستكون البرامج العملية التي تدعم الشركات، والتي تتمتع بأفضل الإمكانيات الواعدة للاستفادة من قواعد الاتفاقيات الجديدة، من أكثر الإجراءات فاعلية. فكما أدت اتفاقية التجارة الحرة الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الصادرات إلى السوق الأمريكي بشكل كبير، فإنه بات مهماً أيضاً تحقيق التنوع في المنتجات المصدرة للولايات المتحدة، بما يضمن تعزيز سلسلة القيمة ومتانة الروابط الاقتصادية بين الشركات في سلسلة التوريد. ويتميز قطاع الصناعة بأنه لا يواجه قيوداً على الأيدي العاملة، ولكن كل ذلك يعتمد على إمكانية الحصول على التمويل وتوفير الكهرباء والمياه، وهي تشكل التحدي الأكبر.

الزراعة



أدت زيادة النمو السكاني إلى تزايد الطلب على الغذاء. ونظراً لأن الأردن حالياً يستورد الغالبية العظمى من المحاصيل الغذائية الأساسية، بما فيها حوالي 100% من الحبوب والقمح تحديداً، فإن ذلك يفرض عبئاً متزايداً على الخزينة العامة للدولة، ما لم يتمكن الأردن من تعزيز إنتاجيته الزراعية. فقد حقق قطاع الزراعة نمواً وضعاف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 2% إلى 4% خلال السنوات الخمس الماضية، مدعوماً بشكل أساسي بالطلب المحلي، إلا أن الأردن ما زال مستورداً للغذاء بشكل كبير، وهو وضع لا يرحب بتغييره على المدى المنظور والمتوسط. لذلك فقد باتت ضرورياً الاستفادة من التقنيات الزراعية الجديدة، كأنظمة الزراعة المائية، ورقمنة مدخلات ومخرجات صناعة القرارات الزراعية، ما يعزز من كفاءة هذا القطاع بشكل كبير، مما يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حجم الصادرات الوطنية، ورفع مستوى مشاركة القوى

التنمية الاجتماعية

التعليم



يضمن الحفاظ على جودة الخدمات التعليمية المقدمة واستدامتها.

الصحة



سجّل قطاع الرعاية الصحية في الأردن مراتب متقدمة في العديد من المجالات على المستوى الإقليمي. فقد ساهم هذا القطاع في تأهيل كوادر متميزة من الأطباء ومقدمي الرعاية الصحية، الذين يتمتعون بالكفاءات والمؤهلات العالية، كما يضم الأردن عدداً من مؤسسات الرعاية الصحية ذات الأداء المتفوق. إلا أن الثغرات المؤسسية في ضبط الجودة وغياب القدرة على تطوير عناقيد استراتيجية للقطاع الصحي حدّت من قدرته على الاستمرار في استقطاب الزوار القادمين من المنطقة والعالم بغرض السياحة العلاجية. ويمثل مشروع قانون المساءلة الطبية (وهو قيد النقاش في البرلمان حالياً)، ونظام اعتمادية مؤسسات الرعاية الصحية، إصلاحات جوهرية للتحسين، من شأنها معالجة نقاط الضعف سالفة الذكر. وسيؤدي وضع خطة عمل لترسيخ مكانة الأردن كمركز للسياحة العلاجية بأسعار منافسة إلى تحقيق مردود وعوائد كبيرة على الاقتصاد.

كان الأردن سابقاً في تطوير رأس مال بشري مؤهل كان له دور رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن على مر السنوات. ولكن لا يمكن مواصلة الاعتماد على تطوير قدرات رأس المال البشري بسبب ارتفاع أعداد السكان والتكشف المالي والضغوطات، التي تتعرض لها البنية التحتية التعليمية في الأردن بعد أن فتح أبوابه أمام عمليات اللجوء، ومنها اللجوء السوري. وطوّر الأردن استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية للأعوام ٢٠١٦ - ٢٠٢٥. تعمل هذه الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة على تحديد أبرز التدخلات اللازمة في تعليم مراحل الطفولة المبكرة، والتعليم المدرسي الأساسي والثانوي والتدريب المهني والتعليم العالي، بما يضمن استمرار الأفضلية التنافسية لرأس المال البشري في الأردن. وقد التزمت الحكومة الأردنية بتطبيق هذه الاستراتيجية التي تمتد إلى ١٠ سنوات، وشرعت باتخاذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في هذا المجال.

وبسبب تسارع النمو السكاني كنتيجة لاستمرار تدفق اللاجئين، فقد تعرضت الطاقة الإستيعابية للمرافق التعليمية الأردنية لضغوطات شديدة، وارتفع عدد الأفراد الملتحقين بالمدارس من (١,٣) مليون طالب عام ٢٠٠٤ إلى (١,٨) مليون طالب عام ٢٠١٦. كما ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا من (١٤٢) ألف طالب عام ٢٠٠٤ إلى (١٩٢) ألف عام ٢٠١٦. ومن هنا، كان لا بد من التوجه نحو إقامة المرافق بشكل استراتيجي

أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية في الأردن، وما يزال ثلث السكان في الأردن غير مشمولين بالتأمين الصحي. وتبين نتائج تقييم نقاط الضعف في القطاع الصحي إلى أن الخدمات المقدمة إلى (٢٢%) من السكان، قد تكون غير كافية نظراً لكون المراكز الصحية الشاملة في مناطقهم تخدم مواطنين أكثر من المعيار الوطني البالغ مركزاً واحداً لكل (٦٠) ألف نسمة. وبناء على ذلك، لا بد من ضرورة استمرار تطوير وتعزيز قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي ودعم تقديم الخدمات الصحية عالية الجودة.

الطريق نحو تحفيز النمو

مرتبطاً بالإصلاحات الاقتصادية و(٨٥) مشروعاً حكومياً بتكلفة إجمالية تقدر بنحو (٦,٩) مليار دينار أردني. كما يسلط البرنامج الضوء على (٢٧) فرصة استثمارية للقطاع الخاص بقيمة إجمالية تصل إلى حوالي (٩,٥) مليار دينار أردني.

يسلط هذا التقرير الضوء على الجهود المبذولة خلال السنوات القليلة الماضية لتطوير الاستراتيجيات الشاملة والقطاعية المختلفة، وتشمل الرؤية الملكية السامية كما وردت في كتاب التكليف السامي للحكومة، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، والاستراتيجية الوطنية لرقمنة الاقتصاد (REACH ٢٠٢٥)، «رؤية الأردن ٢٠٢٥: رؤية واستراتيجية وطنية»، وتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون.

تم تطوير برنامج النمو الاقتصادي الوطني من خلال تعاون كامل ما بين الحكومة الأردنية ومجلس السياسات الاقتصادية (والذي تأسس بموجب إرادة ملكية سامية عام ٢٠١٦). ويضطلع مجلس السياسات الاقتصادية بمهام مناقشة الخطط والسياسات والبرامج الاقتصادية والتنموية في مختلف القطاعات، إلى جانب تحديد المعوقات الرئيسية التي تحد من النمو الاقتصادي واقتراح الحلول للتغلب عليها. ويضم مجلس السياسات الاقتصادية طيفاً واسعاً من مجتمع الأعمال والاقتصاد، بما فيهم رئيس الوزراء وممثلون عن اللجان الاقتصادية في مجلسي النواب والأعيان، والبنك المركزي الأردني، وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وممثلون عن غرف التجارة والصناعة، وقادة الأعمال من القطاع الخاص. كما ويسعى مجلس السياسات الاقتصادية للاستفادة من خبرات ومساهمات مجموعات العمل المختلفة في شتى المجالات والقطاعات.

يتناول برنامج النمو الاقتصادي الأردني (١٩) مجالاً إصلاحياً وبيئة تمكينية من خلال تحديد (٩٥) إجراء

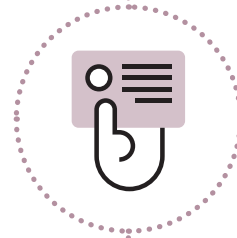
يتناول برنامج النمو الاقتصادي الأردني ١٩

مجالاً إصلاحياً وبيئة تمكينية

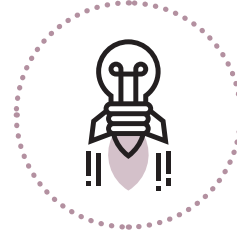
من خلال تحديد



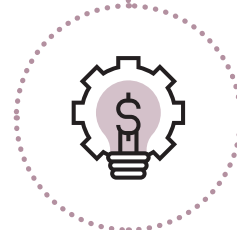
٩٥
(٦٣٥ مليون دينار أردني)
إجراء مرتباً بالإصلاحات الاقتصادية



٨٥
(٦,٢ مليار دينار أردني)
مشروعاً حكومياً



٢٧
(٩,٥ مليار دينار أردني)
فرصة استثمارية للقطاع الخاص



النتائج المرجوة لرؤية الأردن ٢٠٢٥



المجتمع

مجتمع آمن مستقر



المواطن

المواطنة الفاعلة والإحساس بالانتماء

سيادة القانون

الثقة بالقانون والامتثال لأحكامه

المواطنة الفاعلة

مجتمع فعال مبني على المواطنة الفاعلة

الأسر والمجتمعات

نسيج أسري متماسك

الفقر والحماية الاجتماعية

حماية وتمكين الفئات المحتاجة وتوفير الحياة الكريمة

السلامة والأمن

مجتمع آمن ومستقر

الصحة

مستوى صحي رفيع

التعليم

امتلاك الأردنيين للمهارات اللازمة للنجاح

المشاركة في القوى العاملة

مشاركة الأردنيين بفعالية في الاقتصاد

التشغيل

فرص عمل لائقة ومجزية للأردنيين



الحكومة

حكومة تتسم بالكفاءة والفعالية

استقرار الاقتصاد الكلي

خدمات مالية شمولية تحافظ على ثقة المستثمرين والأسواق

جودة الخدمة العامة

خدمات حكومية فاعلة وقائمة على العدالة وتركز على المواطن

الإدارة والتنسيق

تميز في صناعة السياسات التنموية الفضلى وتطبيقها على المستوى الحكومي

الشفافية والمساءلة

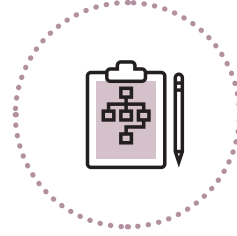
مؤسسات حكومية تعمل بشفافية ومساءلة أمام مجلس الأمة والمواطن

أمن الموارد

إدارة مستدامة على المدى الطويل لتحقيق الأمن الغذائي وأمن التزود بالطاقة والمياه

البنية التحتية

بنية تحتية بمواصفات عالمية داعمة للتنمية



قطاع الأعمال

قطاع خاص يتمتع بالديناميكية والتنافسية العالمية

التجارة والتنافسية

مركز إقليمي منافس

بيئة الأعمال

بيئة تشريعية مستقرة ومنافسة

رأس مال لتحقيق النمو

وفرة في رأس المال لدعم مشاريع الأعمال والتنمية

الشركات الصغيرة والمتوسطة

بيئة داعمة ومحفزة لتأسيس الأعمال

المساهمة في النمو

عناقيد منافسة إقليمياً تشجع التصدير وتوفر فرص العمل للأردنيين

المحتوى

٢٥	١. السياسة العامة
	٢. الإستقرار الكلي للإقتصاد
٢٨	• السياسة المالية
٣٠	• السياسة النقدية
	٣. التنافسية والإستثمار
٣٢	• السياسة الاستثمارية
٣٩	• قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٤٥	• تطوير القطاع العام
	٤. البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية
٥٢	• قطاع المياه
٥٦	• اقطاع الطاقة
٦١	• قطاع النقل
٦٦	• قطاع الصناعة
٦٩	• قطاع التجارة الخارجية
٧٣	• قطاع التجارة الداخلية والتموين
٧٦	• قطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME)
٨٠	• الخدمات المهنية
٨١	• قطاع السياحة
٨٧	• قطاع البناء والهندسة والاسكان
٩٢	• قطاع الزراعة
	٥. التنمية الإجتماعية
٩٨	• قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية
١٠٢	• قطاع الرعاية الصحية
١٠٨	• قطاع العمل

١. السياسة العامة

تضطلع الدولة الأردنية بواجب رئيسي يتمثل في توفير مجتمع مستقر وآمن للجميع، يكفل العيش الكريم للمواطنين، ويضمن نمواً اقتصادياً، وازدهاراً اجتماعياً وسياسياً، مبنياً على مبادئ الحرية والعدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان، والانفتاح وتكافؤ الفرص. وذلك لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة بأبعادها الشاملة، من خلال تكاملية التشريعات الواضحة والشفافة، والإدارة المؤسسية الحصيفة في ظل الدستور وسيادة القانون. وحيث أن المواطن هو غاية التنمية وأداتها، يسعى الأردن لتقديم الخدمات الحكومية الأساسية بكفاءة وفعالية، وتيسير سبل سعي المواطنين لتحسين مستوى معيشتهم، ومواجهة تحديات الفقر والبطالة وأن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للنمو وتوفير فرص العمل، كما أن نهج التشاور والشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص هو أساس تجذير النهج الاقتصادي الذي يحرص على المؤسسة.

وأن تحقيق التنمية وتعظيم الاستفادة من ثمارها يستند إلى استمرار عمليه الإصلاح بالإعتماد على التشاركية مما يتطلب من الجميع العمل الجاد والمشارك، والمفاضلة الصعبة بين أنسب البدائل والخيارات في سبيل تحقيق رؤية جلالة الملك المعظم وطموحات المواطنين، وذلك من خلال إيجاد بيئة تمكينية حافزة لإطلاق واستثمار طاقات وابداعات أبناء وبنات الوطن لتحقيق أقصى آمالهم.

ويرتكز هذا النهج الإقتصادي على الأهداف التالية:

١. تحسين مستوى معيشة المواطن.
٢. تحقيق التوازن التنموي وتقليل التفاوت بينها وتوزيع عوائد التنمية بعدالة على مناطق المملكة كافة (كل محافظة لها نصيب من التنمية وعوائدها/مشروع اللامركزية وبرامج التنمية المحلية وتنمية المحافظات).
٣. تحقيق تنمية بشرية مستدامة مبنية على التمكين وتكافؤ الفرص في مراحل التعليم وموائمة مخرجاته مع سوق العمل، والنهوض بقوة العمل وتنميتها وتمكينها.
٤. زيادة حجم الطبقة الوسطى والمحافظة عليها.
٥. تمكين الشباب في كافة المجالات لتطوير وتعزيز امكانياتهم وقدراته وآفاقه.
٦. زيادة الإنتاجية.
٧. توفير منظومة نقل فاعلة ومستدامة تجعل من الأردن مركزا اقليميا منافسا في مجالات النقل البحري والجوي والبري والسككي واللوجستي.
٨. تمكين المرأة و زيادة مساهمتها في سوق العمل لتفعيل مشاركتها الاقتصادية.
٩. المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.
١٠. ضبط نسبة عجز الموازنة العامة والدين العام ضمن المستويات الآمنة.
١١. تعزيز وتحفيز البيئة بيئة الأعمال والاستثمار وزيادة تنافسيتها وتعظيم الفرص الاستثمارية.
١٢. رفع كفاءة القطاع العام والعاملين فيه لتقديم مستوى افضل من الخدمات.
١٣. زيادة مرونة سوق العمل.
١٤. تعظيم الصادرات الأردنية، وتعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة واعدة ومتجددة وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة.
١٥. تعزيز قدرات القطاعات الاقتصادية الواعدة والرائدة وتحفيزها.
١٦. تفعيل دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي في عملية التنمية الشاملة والمستدامة لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل.
١٧. تقييم ومراجعة الاجراءات الاقتصادية باستمرار لتعزيز وتعميم النجاح منها وتعديل ما لم يحقق أهدافه.
١٨. تحقيق أمن التزود بالمياه وأمن التزود بالطاقة.

إن تحقيق ما تقدم من أهداف يستلزم تطبيق نسق منسجم ومتكامل لمنظومة السياسات الاقتصادية التالية:



١. السياسة المالية
٢. السياسة النقدية
٣. السياسة الإستثمارية
٤. السياسات العامة للقطاعات الاقتصادية

٢. الإستقرار الكلي للإقتصاد

السياسة المالية

انتهاج سياسة مالية فعالة ومرنة، تحفز النمو الاقتصادي، وتحسن بيئة الاستثمار، وتساهم في بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستقرة على المدى المتوسط والطويل، بما في ذلك تحديد حجم القطاع العام وفق الممارسات الفضلى، وتعالج الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة، بما يؤدي إلى تحسين التصنيف الائتماني للمملكة، وذلك بالإنسجام مع السياسة النقدية، وتضمن التزام التشريعات والممارسات المالية بهذه الأسس.

وترتكز السياسة المالية على ما يلي:

١. توجيه الدعم بصورة أكثر كفاءة، وتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المستهدفة.
٢. الأخذ بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية الكلية والدورة الاقتصادية والمتغيرات الخارجية، بحيث تكون السياسة المالية توسعية في حالات الركود والتباطؤ، وانكماشية في حالات الإرتفاع المضطرب لنسب التضخم وذلك بالقدر الممكن.
٣. الإلتزام بالنسب المستهدفة والأمانة لعجز الموازنة العامة والدين العام من الناتج المحلي الاجمالي.
٤. الإلتزام بضرورة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية.
٥. الإلتزام بالجدوى الاقتصادية للمشاريع الرأسمالية والأثر الإقتصادي على أوجه الإنفاق العام، عند إعداد الموازنة العامة للحكومة.

و يتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: في مجال الإنفاق العام

- ترشيد النفقات الجارية وتخفيضها بما يؤدي إلى تغطيتها بالكامل على الأقل من الإيرادات المحلية.
- زيادة كفاءة النفقات الرأسمالية وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة لتعزيز النمو الاقتصادي.
- زيادة كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية الأساسية لتعزيز الأثر التنموي للإنفاق العام.
- الإستمرار في تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في الإنفاق العام وبشكل أكثر فعالية.
- دعم اللامركزية وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إعداد الموازنة العامة.
- الإستمرار في تطوير وتأهيل رأس المال البشري، لضمان كفاءة ونجاعة الإنفاق العام.
- وقف الهدر في الإنفاق الجاري والرأسمالي.

ثانياً: في مجال الإيرادات

- تأكيد على المبدأ الدستوري بعدم فرض أي ضريبة أو رسم إلا بقانون.
- اعتماد مبدأ ربط الزيادة في الإيرادات الضريبية بالنمو الإقتصادي، ومعالجة التشوهات الضريبية، ورفع كفاءة التحصيلات، وترشيد الإستثناءات والإعفاءات الضريبية غير المبررة.
- تعزيز الثقة بين المكلفين ضريبياً والدوائر التحصيلية، من خلال التطبيق الشفاف والدقيق للقانون وتحفيز الإلتزام الطوعي للمكلفين.
- إيجاد نظام ضريبي مبسط وشفاف يعمل على تعزيز النمو في القطاعات التي تسهم في زيادة نمو الاقتصاد من خلال تشريعات مالية واضحة وسهلة التطبيق تعزز من المناخ الاستثماري.
- زيادة كفاءة التحصيل الضريبي من خلال تطبيق التقنيات اللازمة.
- الحد من التهرب الضريبي من خلال متابعة إنفاذ التشريعات الرادعة وتخفيض الأعباء الإدارية على الملتزمين.
- التوسع في استخدامات أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات المالية.
- تبني أدوات تمويل أقل كلفة.
- تفعيل آليات الرقابة الداخلية.
- زيادة مشاركة المجتمع الدولي في تحمل اعباء اللاجئين في الأردن.

السياسة النقدية

يعد الاستقرار النقدي والمالي ركيزة أساسية لإيجاد بيئة اقتصادية آمنة وجاذبة للاستثمار، لما توفره من وضوح في الرؤية وتعزيز الثقة وتخفيض المخاطر، بالإضافة إلى حشد المدخرات المحلية وتوجيهها إلى استثمارات ذات جدوى. وفي ضوء ذلك سيستمر البنك المركزي في تحقيق أهدافه في الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي، وتعزيز منعة الجهاز المصرفي وامتانه، جنبا إلى جنب مع تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى على مواجهة المخاطر، فضلاً عن المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة. ولتحقيق الأهداف أعلاه تبنى البنك المركزي سياسة نقدية تتسم بالمرونة والاستجابة السريعة والمناسبة والملائمة للتطورات في الاقتصاد المحلي والاقليمي والعالمية، بالإضافة إلى تبنيه العديد من السياسات والإجراءات والمبادرات خلال السنوات الخمس الماضية.

وضمن إطار هذه السياسة، يستمر البنك المركزي بالعمل على ما يلي:

- توظيف الأدوات النقدية، بما فيها أسعار الفائدة وأدوات السوق المفتوحة بهدف زيادة جاذبية الموجودات المحررة بالدينار، وتوفير الحجم الملائم من الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك وبكلفة منافسة.
- بناء مستوى مريح من الاحتياطيات الأجنبية.
- تعزيز متانة ومنعة الجهاز المصرفي وفق افضل الممارسات والمعايير الدولية .
- توسيع المظلة الرقابية للبنك لتشمل مؤسسات مالية غير مصرفية تعزيزاً للاستقرار المالي والشمول والإشتمال المالي.
- المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي الشامل من خلال ضمان توفير الاحتياجات التمويلية بكلفة ائتمانية تشجع على النمو، دون المساس بالإهداف الأخرى للبنك المركزي.
- تعزيز الاشتغال المالي وتعميقه ونشر الثقافة المالية والعمل على حماية المستهلك.
- دعم وتمكين شركات التمويل الأصغر وشمولها بالمظلة الرقابية للبنك المركزي.
- حشد المزيد من مصادر التمويل اللازمة للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- تعزيز دور الشركة الأردنية لضمان القروض في ضمان ائتمان الصادرات.
- تبسير وتشجيع قيام البنوك التجارية والإسلامية بتأسيس صناديق للاستثمار من خلال المساهمات الخاصة (Private Equity) وأخرى للمشاريع الريادية (Venture Capital).

- تطبيق نظام التسويات الإجمالية الفورية RTGS ونظام DEPO/x لأتمتة عمليات الدين العام وبيع وشراء السندات الحكومية.
- رفع كفاءة قنوات الدفع الإلكتروني، والتعاون مع الشركاء لتحديث البنية التحتية لأنظمة المدفوعات بهدف تعزيز الكفاءة والأمان.
- بناء أنظمة مدفوعات إلكترونية شاملة تدعم مختلف القطاعات الاقتصادية والسوقية.
- الاستفادة من شركة المعلومات الائتمانية في ترشيد القرارات الائتمانية وتسهيل حصول الأفراد والمؤسسات على الائتمان بشروط وأسعار عادلة.

٣. التنافسية والإستثمار

السياسة الإستثمارية

تهدف السياسة الإستثمارية في المملكة الأردنية الهاشمية الى وتوفير فرص عمل، وزيادة الإنتاجية والقيمة المضافة للمنتجات والخدمات المحلية، ونقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وتشجيع الابتكار، وزيادة الصادرات من السلع والخدمات ذات الجودة العالية، وتوفير بيئة منافسة ومشجعة وحاضنة للإستثمار المحلي والعربي والأجنبي من أجل المساهمة في النمو الإقتصادي.

وترتكز السياسة الإستثمارية على ما يلي:

١. يظطلع القطاع الخاص بالدور الرئيسي في الإستثمار، ويكون دور القطاع العام (بجميع أجهزته) محفز وميسر للإستثمار في ظل المعايير الفضلى للشفافية والمنافسة والعدالة لجميع ذوي العلاقة.
٢. يظطلع القطاع العام بدور تذييل الصعوبات امام الاستثمارات القائمة والسعي لتوسيعها وتعزيزها و دعم وتمكين الانشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية و / او التي تشغل نسبة عالية من الاردنيين و / او الانشطة ذات الاستهلاك الاقل للطاقة والمياه و الانشطة التي لها دور في اعادة توزيع منافع التنمية في المحافظات ، وكذلك دعم وتمكين المشاريع المبادرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٣. ضمان توفر آليات منافسة و كفاءة للتمويل وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بفائدة مخفضة، مع ضمان التوزيع العادل للامان المحلي.
٤. السعي الدائم لزيادة الطلب الكلي من خلال فتح أسواق سلعية وخدمية جديدة وتعزيز القائم منها، وزيادة الاستثمارات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.
٥. تخفيض الأعباء المالية و الادارية لبدء ممارسة نشاط الأعمال، و توفيرالاستقرار التشريعي اللازم لذلك.

٦. السعي الدائم لتخفيف تكاليف الإنتاج في الأردن من خلال زيادة الإنتاجية ورفع سوية العاملين فيه، وزيادة مرونة سياسة العمل، وتخفيض كلف الطاقة.
٧. توفير بنيه تحتية ملائمة في كافة محافظات المملكة من خلال تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص.
٨. توفير قواعد بيانات تفصيلية متكاملة وموحدة ومعتمدة حول الإحصاءات والأرقام المتعلقة بكافة القطاعات الاقتصادية.
٩. تلتزم كل الدوائر المعنية بالإستثمار بتطبيق المعايير العالمية الفضلى في الإجراءات التي تحكم الإستثمار في الأردن والأنشطة الاقتصادية المنبثقة عنه وذلك من خلال:

- تبسيط و توحيد إجراءات الرقابة على النشاط الاقتصادي ورفع كفاءة الموظفين المتعاملين مع القطاعات الإستثمارية والقضاء على البيروقراطية.
- الإلتزام بعدم فرض أعباء تنظيمية جديدة وتخفيف الأعباء التنظيمية على الأنشطة الاقتصادية والالتزام بشفافيتها وعدالتها وضمان تناسبها مع أهداف المصلحة العامة في مجالات الصحة والبيئة والسلامة العامة والأمن وحماية المستهلك والاقتصاد الوطني.
- تسهيل اجراءات تسجيل الأنشطة الاقتصادية وكذلك اجراءات تجديد الترخيص.
- سرعة البت في القضايا التجارية وتبسيط الاجراءات القضائية وتعزيز مبدأ التحكيم التجاري
- الإلتزام بمبدأ الحوار والتشاور مع القطاعات الاقتصادية بشأن التشريعات والأنظمة والتعليمات التي تحكم نشاطها او تؤثر عليها.
- الإلتزام بمبدأ التحسين المستمر للهيكل التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تحكم الأنشطة الاقتصادية بهدف ضمان تناسبها مع أهدافها التنظيمية والاقتصادية وكذلك زيادة شفافيتها.
- اعتماد مبدأ «المقصلة التشريعية» لدراسة واختصار القيود التشريعية السلبية لتسجيل وترخيص المنشآت، وتراخيص البناء وتجديد الرخص وذلك من أجل إزالة التشريعات والأنظمة و التعليمات غير الفعّالة والمتضاربة وتبسيط العديد منها.
- التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية بهدف تبسيط وتسريع وزيادة شفافية الخدمات الحكومية.

على أن يقوم مجلس الإستثمار بالعمل على تطبيق أحكام ما ورد أعلاه

١٠. إيجاد برامج ترويجية مبنية على الخارطة الإستثمارية والميزة النسبية في الأردن وكل من محافظاتها وعلى قصص النجاح فيه وكذلك على نوعيه الحياة فيه تستهدف جذب استثمارات ينتج عنها انشطه اقتصادية ترفع من القيمة المضافة في الأردن وتعزز جوده السلع والخدمات الأردنية كذلك الارتباطات مع القطاعات والعناقيد الاقتصادية القائمة.

١١. التركيز على جذب وتعزيز استثمارات الأردنيين في الخارج.

١٢. الدراسة الدورية لمؤشرات الأردن في التصنيفات العالمية التي تؤثر على الاستثمار في والأنشطة الاقتصادية وتحليلها وإيجاد السياسات والإجراءات التي تضمن تحسن وضع الأردن في هذه المؤشرات.

١٣. تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي برصد التطورات في المنطقه والعالم ورصد اثارها الايجابية او السلبية على اقتصاد الاردن و تجنب و ادارة الازمات المحتملة.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية			
سهولة ممارسة الأعمال			
سهولة الحصول على التمويل	إنشاء صندوق رأس المال المخاطر بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبالتنسيق مع البنك المركزي الأردني الذي سيؤمّن بدوره مبلغ ٥٠ مليون دولار إضافي.	مشروع حكومي	----
تحسين إدارة الضرائب	تبسيط الإجراءات الحمركية	إصلاح حكومي	----
	الحدّ من التهرب الضريبي من خلال تبني نظام الفوترة، وأتمتة الخدمات وربطها معاً بواسطة قاعدة بيانات إلكترونية، وتطبيق عقوبة السجن بحق المتهربين، بالإضافة إلى تطبيق فترات الإعفاء من الغرامات الضريبية.	إصلاح حكومي	----
	تأسيس مركز للمقاصة الضريبية.	مشروع حكومي	----
	تقليل تكلفة الامتثال الضريبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال السماح لها بتقديم التقارير بشكل نصف سنوي.	إصلاح حكومي	----
	التوافق مع تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال تخصيص الموارد للامتثال الضريبي مقابل التدقيق (٥-٠٪)، بالإضافة إلى استحداث التخصّصات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.	إصلاح حكومي	----
تسهيل الحصول على طلبات ترخيص الأعمال والإجراءات ذات العلاقة	استحداث تطبيق نافذة موحّدة (one stop shop) للتسجيل والاستخدام في كافة الجهات المعنية (ومنها أمانة عمان الكبرى، دائرة مراقب الشركات، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، غرف التجارة والصناعة، وغيرها).	إصلاح حكومي	----
	الربط الإلكتروني وأتمتة العمليات بين مختلف الدوائر المعنية بطلبات الترخيص.	إصلاح حكومي	----
	ضمان وضوح الحقوق الاقتصادية للقطاع الخاص عند التعامل مع الحكومة والحرص على الامتثال لهذه الحقوق.	إصلاح حكومي	----

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
التنافسية			
إعادة هيكلة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بما يحسّن من قدرته الاستثمارية	رغد مجلس إدارة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بخبراء في مجال الاستثمار.	إصلاح حكومي	----
	تبسيط هيكلية اتخاذ القرارات.	إصلاح حكومي	----
	السماح للصندوق بإستثمار جزء من موجداته لدى المؤسسات الاستثمارية لتحسين العوائد المالية وتوزيع المخاطر وفق ضوابط مساهلة واضحة، تتفق مع أفضل الممارسات الدولية.	إصلاح حكومي	----
	تعزيز مفهوم الشمول المالي والحرص على كفاية التمويل المتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة	إصلاح حكومي	----
	تخصيص ١٥% من قروض المؤسسات المالية الدولية والإقليمية للمشاريع الناشئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) (startups).	إصلاح حكومي	----
	المجموع الفرعي - سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية - فرص استثمارية		
	المجموع الفرعي - سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية - مشاريع الحكومة الأردنية (٢)		
	المجموع الفرعي - سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية - إصلاحات الحكومة الأردنية (II)		
	المجموع الكلي - سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية		

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
الجانب القضائي			
الإصلاح القضائي لتسهيل تنفيذ خطة النمو الاقتصادي (مجموعة مختارة من توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي التي لها أثر مباشر على النمو الاقتصادي)	تأسيس غرفة اقتصادية في محكمة بداية عمان تختص بالنزاعات التجارية والاستثمارية.	إصلاح حكومي	----
	استخدام التقنيات الحديثة لتحسين إجراءات التقاضي والتبليغ، وتعزيز الربط الإلكتروني بين كافة المؤسسات المعنية.	إصلاح حكومي	----
	تبسيط إجراءات التقاضي وتسريع وتيرة الفصل في القضايا خلال فترة زمنية معقولة.	إصلاح حكومي	----
	تفعيل مبدأ تخصص القضاة، وتعزيز قدرات القضاة والإدعاء العام.	إصلاح حكومي	----
	إنشاء غرفة جزائية متخصصة للنظر في بعض المنازعات، وعلى وجه الخصوص تلك المرتكبة باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.	إصلاح حكومي	----
	إزالة جميع العوائق لتسريع اجراءات الدعاوى، دون انتقاص من الضمانات المقررة للخصوم.	إصلاح حكومي	----
	تشجيع اللجوء إلى وسائل بديلة للدعاوى المدنية، وتيسير السبل المحفزة لذلك؛ للتخفيف عن المحاكم.	إصلاح حكومي	----
	تحديث وتيسير وضبط إجراءات تبليغ الأوراق القضائية؛ لتحقيق السرعة المطلوبة لحسم النزاعات.	إصلاح حكومي	----
	تحديث وتطوير إجراءات تصفية الشركات وإفلاس التجار.	إصلاح حكومي	----
	تطوير وتحديث إجراءات الضابطة العدلية والإرتقاء بأدائها.	إصلاح حكومي	----
المجموع الفرعي-قضائي- فرص استثمارية			----
المجموع الفرعي-قضائي-مشاريع الحكومة الأردنية			----
المجموع الفرعي-قضائي- إصلاحات الحكومة الأردنية (١٠)			----
المجموع الكلي - قضائي			----

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تعزيز استخدام التكنولوجيا كنهج لتوفير البنية التحتية الرقمية الآمنة لبناء قاعدة بيانات وتشجيع استخدامها، مما يساعد على تحفيز الاستثمار، وتطوير بيئة الأعمال، بهدف زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني، وبناء القدرات المؤسسية، واعتماد مبادئ واضحة وشفافة في عملية صناعة القرار.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. استخدام السياسات الرقمية لتعزيز توظيف التكنولوجيا
٢. اعتماد سياسة البيانات المفتوحة وسياسة أمن وحماية المعلومات
٣. اشراك القطاع الخاص بتفعيل دور البريد ومحطات المعرفة
٤. تحفيز الاستثمار في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٥. الحد من استخدام الورق في المؤسسات الحكومية «حكومة غير ورقية»
٦. اعتماد سياسة رقمنة الأردن / الحكومة

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة، ما يلي:

أولاً: استخدام السياسات الرقمية لتعزيز توظيف التكنولوجيا

- اعتماد خارطة واضحة للإجراءات (Process Map) المتعلقة بالأعمال من حيث بدء وممارسة وتصفية الأعمال.
- توفير بنية تحتية رقمية متطورة بما في ذلك شبكات الألياف الضوئية وتطوير نماذج أعمال جديدة لتوسيع البنية التحتية.
- إتاحة الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية الناشئة لتوفير الطلب الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو في الأردن والمنطقة.
- تمكين وتشجيع إجراء التجارب وتبني استخدام هذا النوع في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا الداعمة لإستخداماتها.
- دعم البرمجيات الحديثة القادرة على جمع البيانات من خلال أجهزة الاستشعار والأجهزة الذكية السلكية واللاسلكية المتطورة.
- تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة تمكن الأجهزة الذكية من إتخاذ القرار دون الحاجة لتدخل بشري.

- إطلاق العنان للتحول الرقمي والتطور التكنولوجي للطاقات التي يمتلكها الأردن أو لديه القدرة على تطويرها.
- استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليل التعليمي وتطبيقات الهواتف المتنقلة لإتاحة الوصول إلى الحلول وبناء المنصات الرقمية.
- تحديث أنظمة التعليم التقليدية وتمكين بيئات التعليم الرقمية الفردية.
- استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتبني مشاريع ريادية في قطاعات مختلفة منها التعليم والنقل والطاقة والصحة.
- إستغلال كافة الموارد بكفاءة عالية.
- تحفيز إيجاد وتطوير محتوى عربي محلي رقمي مناسب يمكن الوصول اليه في جميع المناطق الناطقة باللغة العربية.
- توفير تطبيقات لأجهزة الهاتف المتنقل في مجالات التعليم والصحة والخدمات المصرفية والخدمات الإلكترونية والألعاب وتطوير المواقع الإلكترونية والتدريب عبر الإنترنت.
- تشجيع ودعم الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء مختبرات لبرمجيات الألعاب.
- تطوير المناهج التعليمية لتتضمن برمجيات الألعاب.
- التوسع في التحول نحو الاقتصاد الرقمي ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية في الأردن.
- تمكين القطاعات الرئيسية المحركة للإقتصاد الرقمي وهي قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا النظيفة والنقل وتكنولوجيا المالية.

ثانياً: اعتماد سياسة البيانات المفتوحة وسياسة أمن وحماية المعلومات

- تصنيف بيانات الجهات الحكومية حسب درجة سريتها وخصوصيتها.
- إتاحة امكانية الحصول على البيانات بشكل حر ومجاني ضمن الشروط الموضحة في السياسة.
- تشجيع رياديين الأعمال لإستخدام هذه البيانات في بناء نماذج أعمال في مختلف المجالات.
- توفير بنية تحتية رقمية ومعلوماتية آمنة ومتطورة.
- تعزيز القدرات الأمنية للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في حماية البيانات والتطبيقات الإلكترونية.
- تمكين الكوادر الوطنية بالمهارات اللازمة لإدارة المنظومة الأمنية.

ثالثاً اشراك القطاع الخاص بتفعيل دور البريد ومحطات المعرفة

- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص لإعادة تأهيل مكاتب البريد ومحطات المعرفة.
- رفع استعداد مكاتب البريد ومحطات المعرفة لتقديم الخدمات المالية والاجتماعية والتجارة الإلكترونية وخدمات الحكومة الإلكترونية والخدمات البريدية وغيرها.
- تعزيز دور مكاتب البريد ومحطات المعرفة في دعم المجتمع المحلي في كافة المحافظات.

رابعاً: تحفيز الاستثمار في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- مراجعة دورية للأعباء الضريبية والرسوم المفروضة على قطاع الإتصالات وتعديلها عند الحاجة.
- مراجعة نموذج المشاركة بالعوائد ليوكب الاتجاهات العالمية من حيث زيادة إستخدامات البيانات وتراجع الإستخدامات الصوتية.
- مراجعة التشريعات النازمة بما يشجع الاستثمار في هذا القطاع مع مراعاة إستقرار البيئة التشريعية والتنظيمية.
- إستعمال التكنولوجيا في الإقتصاد التشاركي وتطوير تطبيقات تحسن نوعية الحياة للمواطن.
- تشجيع تبني أنظمة البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT للإستفادة من الخبرات الأجنبية.
- دعم القطاعات البنكية والتجارة الإلكترونية والنقل كقطاعات محركة للإستثمار في مجال تطبيقات الهاتف النقال والتكنولوجيات الناشئة.
- بناء قدرات كفاءات الطلبة والخريجين والعاملين في القطاع بما يهيئ لتبني التكنولوجيا الحديثة.
- تقديم تسهيلات وحوافز لرياديين الأعمال والشركات الصغيرة والناشئة وتعزيز الصادرات.

خامساً: الحد من استخدام الورق في المؤسسات الحكومية «حكومة غير ورقية»

- بناء وتطوير بنية تحتية ونظام إلكتروني مركزي (نظام تراسل) ليحقق الإحلال التدريجي محل النظام الورقي التقليدي وصولاً إلى التعامل بلا ورق بشكل كامل بحلول عام ٢٠٢٠.
- تفعيل التوقيع الإلكتروني على كافة المستويات الإدارية.
- تأهيل الموظفين الحكوميين ونشر الوعي باستخدام النظام المؤتمت للانتقال إلى بيئة عمل إلكترونية.

سادساً: اعتماد سياسة رقمنة الأردن / الحكومة

- إعادة هيكلة وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة تطوير القطاع العام لتعزيز تكاملية الجهود في إعادة هندسة الإجراءات وأتمتها.
- التركيز على محورية الأعمال والمواطن، ضمن سلسلة القيم لمنهجية التحول الإلكتروني (Re-DO: Reengineering, Digitizing, Outsourcing).
- إعداد خطط إلزامية لتنفيذ مشاريع التحول الإلكتروني، ورصد المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر، التي تقدم خدمات الأعمال وخدمات المواطنين (وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية/ دائرة ترخيص السواقين والمركبات/ وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة/ دائرة الجمارك/ وزارة الصناعة والتجارة- دائرة مراقبة الشركات/ وزارة الصحة/ ادارة التأمين الصحي/وزارة العدل/ أمانة عمان الكبرى/ هيئة الإستثمار).
- إعادة هندسة الإجراءات لتحسين وأتمتها خدمات الوزارات والدوائر المعنية.
- توفير الامكانات الضرورية للتحول الإلكتروني من البنى التحتية والمؤسسية اللازمة.

- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ الأردن الرقمي من خلال عدة قنوات مثل شراء الخدمات.
- وجود إدارة تغيير متخصصة وكوادر بشرية مؤهلة في تخصصات تكنولوجيا المعلومات للعمل على تحوّل ثقافة العمل، لتتواءم مع متطلبات البيئة الرقمية، وزيادة الوعي بالخدمات الإلكترونية وكيفية إستخدامها في المؤسسات الوطنية كافة، وتشجيع المواطنين والمقيمين على إستخدام الخدمات الإلكترونية.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
التحول الرقمي			
التحول الرقمي في الأردن	استحداث منصة للتحول الرقمي في الأردن من خلال: الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي REACH 2025 : استراتيجية وطنية انطلقت عام ٢٠١٦ لتحقيق التحول الرقمي في الاقتصاد. تدعو الاستراتيجية إلى تطبيق ٩٦ بنياً تتمحور حول دمج مختلف التقنيات ضمن كبرى القطاعات الاقتصادية في المملكة انطلاقاً من الركائز التالية: • ستة قطاعات رئيسية (الصحة، التعليم، الطاقة والتقنيات النظيفة، النقل والخدمات اللوجستية، القطاع المالي، الاتصالات والأمن). • أبرز عناصر التمكين (المحتوى والألعاب، التجارة الإلكترونية، الخدمات الاحترافية). • المجالات التقنية الرئيسية (إنترنت الأشياء، الحوسبة السحابية، الأجهزة، الذكاء الاصطناعي)	مشروع حكومي	١٧٥ مليون
	الشبكة الوطنية للاتصالات ذات النطاق الترددي العريض: مشروع شبكة الألياف الضوئية في جنوب وشرق ووسط الأردن لربط الجهات الحكومية والمؤسسات الصحية والمؤسسات التعليمية.	مشروع حكومي	١١٥ مليون
	تحديث المهارات التقنية للموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز تدريب على البرمجة.	مشروع تنموي	٥ مليون
تطوير برنامج الحكومة الإلكترونية	إعادة هندسة الإجراءات الرئيسية المتعلقة بالمعاملات التجارية والأعمال وتطوير الخدمات الإلكترونية في ١٣ جهة مختلفة بحلول العام ٢٠٢٠ (منهجية جليوتين- Guillotine approach): • وزارة المالية بما فيها دائرة الأراضي والمساحة، الجمارك الأردنية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات. • وزارة الصناعة والتجارة والتموين بما فيها دائرة مراقبة الشركات. • وزارة الداخلية بما فيها دائرة الأحوال المدنية والجوازات. • وزارة العدل. • هيئة الاستثمار الأردنية. • أمانة عمان الكبرى.	مشروع حكومي	٧ مليون
	وضع استراتيجية التحول الإلكتروني: وهي استراتيجية لتنفيذ الإجراءات المحدثة والتي تشمل تغيير الإدارة، وتدريب مزودي الخدمات، وتعريف المواطنين باستخدام الخدمات الإلكترونية.	مشروع حكومي	١٣ مليون

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
تطوير برنامج الحكومة الإلكترونية (تابع)	توفير البنية التحتية المساندة لعملية التحول الإلكتروني، بحيث تتضمن أبرز عناصر التمكين التي ستوفر البنية التحتية اللازمة للتحول الرقمي في الأردن، من خلال تبني البنية التحتية الرئيسية العامة والحوسبة السحابية والأنظمة العامة للأعمال والبطاقات الذكية والاتصال وإعادة تصميم مراكز الخدمات بما يناسب عملية التحول الإلكتروني.	مشروع حكومي	٢٥ مليون
	أتمتة الخدمات الحكومية، تطوير البرامج لأتمتة الخدمات التي تم إعادة هندستها (القائمة على الإنترنت وتطبيقات الأجهزة المتنقلة) للمواطنين والشركات.	مشروع حكومي	٧٠ مليون
حماية المعلومات الإلكترونية	مشروع منظومة الأمن السيبراني، مشروع وطني لإعداد سياسة للأمن السيبراني بالتعاون مع الجيش، حيث العمل جار على إحالة المرحلة الأولى من المشروع والتي تتضمن: تحديد مخاطر أمن المعلومات لدى الجيش والحكومة، بناء jaf cert و jo cert ومن ثم تدريب الكوادر اللازمة.	مشروع حكومي	١٥ مليون
استقطاب الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	استقطاب تحالف شركات لترسيخ مكانة الأردن كمركز اقليمي لتصدير الخبرات في مجال التكنولوجيا (إكسبيديا، أمازون، إيسون بي بي أو، الخ..)	فرصة استثمارية	----
استخدام السياسات الرقمية لتحسين استخدام التكنولوجيا	صياغة السياسة الرقمية لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية من خلال مراجعة الإطار القانوني الحالي وتقييم توجهات الأسواق العالمية والإقليمية.	إصلاح حكومي	----
تعريف المواطنين باستخدام الخدمات الإلكترونية	إطلاق حملة وطنية لتشجيع الخدمات الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإعلان من خلال إقامة أكشاك متخصصة في الدوائر الحكومية، وتنظيم الحملات التثقيفية. تهدف الحملة إلى تدريب موظفي القطاع العام بالإضافة إلى ٣٠٠ خريج جديد على استعمال الخدمات الإلكترونية في دوائهم ومحافظاتهم.	مشروع حكومي	٥ مليون
المجموع الفرعي-التحول الرقمي- فرص استثمارية /تنموية (٢)			٥ مليون
المجموع الفرعي- التحول الرقمي - مشاريع الحكومة الأردنية (٨)			٤٢٥ مليون
المجموع الفرعي - التحول الرقمي - إصلاحات الحكومة الأردنية (١)			----
المجموع الكلي - التحول الرقمي			٤٣٠ مليون

تطوير القطاع العام

تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية وفعاليتها، وتشجيع التطوير الذاتي لتمييز الأداء، وتبني مفهوم الخدمة العامة، وتطبيق مدونة سلوك الوظيفي للعمل، وتجذير مبادئ سيادة القانون والجدارة وتكافؤ الفرص.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

1. تحسين مستوى الخدمات الحكومية واعادة هندستها وتبسيطها وأتمتها وفق المعايير الدولية
2. رفع كفاءة وفعالية الجهاز الحكومي
3. تجذير مبدأ سيادة القانون في الإدارة العامة
4. تمكين المرأة في القطاع العام
5. تطوير وتمكين الموارد البشرية في القطاع العام
6. تشجيع التطوير الذاتي للمؤسسات
7. تجذير مبدأ الثقافة المؤسسية ومفهوم الخدمة واخلاقيات العمل
8. تطوير عملية رسم السياسات العامة وآليات صنع واتخاذ القرار
9. دعم الابداع والتميز ومحاسبة المقصر ومسائلته
10. تطوير عمل معهد الإدارة العامة

ويطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: تحسين مستوى الخدمات الحكومية واعادة هندستها وتبسيطها وأتمتها

- الاستمرار بإعادة هندسة الاجراءات وعمليات تقديم الخدمات وتهيئتها للأتمة مع التركيز على الخدمات الرئيسية وذات الاقبال الكبير من المواطنين كالصحة والتعليم والاحوال الشخصية بالإضافة إلى خدمات المستثمرين وقطاع الأعمال.
- الربط الالكتروني لقواعد بيانات المؤسسات والدوائر الحكومية التي تشترك في تقديم خدمة حكومية مشتركة، مما يقلل عناء استخراج الوثائق المطلوبة وتصديقها ودفع الرسوم.
- إيجاد مراكز الخدمات المشتركة (Service Centers)، بحيث توفر هذه المراكز الخدمات النمطية والمتكررة كإصدار الرخص والشهادات وتصديقها.

- تفعيل العمل بمبدأ مستوى الخدمة مقابل الكلفة وفقاً للممارسات الفضلى.
- تعزيز الثقافة المؤسسية المرتكزة على ثقافة تقديم الخدمة.
- العمل بنظام الدوام المرن للمؤسسات الخدمية بما يضمن إتاحة أكبر وقت ممكن لتقديم الخدمة الحكومية.
- تفعيل مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية وفق معايير شفافية وعادلة تراعي تحقيق الكفاءة والفاعلية والجودة في تقديم تلك الخدمات (Outsourcing).

ثانياً: رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الحكومي

- دمج المؤسسات التي تعمل على تحقيق أهداف مشتركة، بالتناغم مع الثقافة المؤسسية السائدة وبما يضمن تكاملية العمل وضمان توحيد الجهود وتكثيفها وانسجام السياسات والاهداف وترشيد النفقات العامة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.
- معالجة تداخل المهام بين الوزارات من جهة، وبين مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى، وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المقدمة للخدمة وإعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية (دمج، إلغاء، نقل مهام).
- الاستمرار بمراجعة وتطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي وأنظمة تنظيمها الإداري لضمان الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ورفع مستوى أداء الدوائر الحكومية.
- تفعيل العمل بمبدأ الثواب والعقاب في تقديم الخدمة على مستوى الموظف (مقدم الخدمة) من خلال تطوير نظام الخدمة المدنية ونظام تطوير الخدمات الحكومية.
- دراسة واقع حال المباني الحكومية لضمان تحقيق الكفاءة والاستغلال الأمثل لها.
- توسيع نطاق استخدام الأنظمة الالكترونية

ثالثاً: تجذير مبدأ سيادة القانون في الإدارة العامة

- اعتماد مبدأ الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص كمرجع وحيد في تعيين القيادات التنفيذية للجهاز الحكومي، من خلال تطوير نظام التعيين على الوظائف القيادية.
- تطوير نظام الخدمة المدنية بما يضمن الحد من السلطة التقديرية وتفعيل دور ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة في الرقابة على الاجراءات الإدارية ونقل الجزء الأكبر من المهام التنفيذية للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.
- تمكين القيادات التنفيذية في الجهاز الحكومي من خلال إعادة النظر بمنظومة الصلاحيات الممنوحة لهم في مختلف الانظمة الادارية والمالية، بحيث يصبح الأمين العام/ المدير العام هو المرجعية الادارية والتنفيذية ويتولى الوزير السياسات والتوجيهات العامة.

رابعاً: تمكين المرأة في القطاع العام

- تمكين القدرات القيادية للمرأة العاملة في القطاع العام، بما يعزز من فرص توليها للوظائف القيادية والإشرافية.
- تحليل واقع حال المرأة في القطاع العام لتمكين صناع القرار من رسم السياسات العامة التي تعزز فرص وجود المرأة في مختلف القطاعات.
- إبراز قصص نجاح المرأة العاملة في القطاع العام، لتحفيز التقدم والتطور الوظيفي للمرأة.
- تحليل البنية التنظيمية المتعلقة بعمل المرأة في القطاع العام ك:
 - ساعات الدوام المرن
 - العمل عن بعد
 - الدوام الجزئي
 - وتوفير البيئة الملائمة لاستمرارها في الوظيفة العامة وتقديمها الوظيفي
- العمل على زيادة إشراك المرأة في مجالس إدارات الشركات التي تساهم بها الحكومة والمؤسسات العامة.

خامساً: تطوير وتمكين الموارد البشرية في القطاع العام

- الاستمرار بتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة لموظفي القطاع العام من خلال مؤسسات متخصصة (قطاع عام أو خاص) بمبادئ وممارسات الحوكمة والنزاهة والشفافية.
- اطلاق برنامج ماجستير الادارة الحكومية والشهادات المهنية المعتمدة لبناء وتطوير القيادات الحكومية وبالتعاون مع المؤسسات الاكاديمية الوطنية وبالتعاون مع المؤسسات الدولية وحسب أفضل المعايير.
- تطوير منظومة عمل معهد الادارة العامة.
- تفعيل نظام التأمين الصحي الاختياري من خلال وضع شرائح مختلفة للتأمين في القطاع الحكومي والخاص ويترك للموظف حرية الاختيار بين هذه الشرائح مقابل نسبة اقتطاع يتم تحديدها لكل شريحة.
- تفعيل العمل بمبدأ الأداء مقابل المكافأة من خلال مراجعة الاطر التشريعية الناضجة لمنح المكافآت وتوحيدها على مستوى القطاع العام.
- تفعيل العمل بتسعير الوظائف وفق الكفاءة والجدارة وتكافؤ الفرص.

سادساً: تشجيع التطوير الذاتي المؤسسي

- تفعيل الوحدات التنظيمية المعنية بتطوير الاداء المؤسسي من خلال تعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة في هذه الوحدات لتصبح هي الجهة المعنية بالتطوير على مستوى كل دائرة فيما تتولى وزارة تطوير القطاع العام تقديم الدعم الفني لهذه الوحدات وتوفير الأدلة والمنهجيات والادوات اللازمة لعملها. واعتبار أداء هذه الوحدات أحد معايير التقييم الرئيسية

لغايات الحصول على جوائز التميز المختلفة.

- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في رسم السياسات العامة وصنع القرار من خلال المجالس والمنتديات واللقاءات ومراكز الفكر والبحوث وغيرها من الأدوات.
- تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة في عمل مؤسسات القطاع العام.

سابعاً: تجذير مبدأ الثقافة المؤسسية المبنية على مفهوم الخدمة وأخلاقيات العمل

- تفعيل مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة من خلال الرقابة الفعلية لتطبيق مضامين هذه المدونة وتفعيل المحاسبة.
- بناء ثقافة مؤسسية مبنية على أساس الخدمة العامة من خلال توفير أدوات ومنهجيات لتفعيل هذه الثقافة والتوعية بها.

ثامناً: في مجال تمكين الدوائر الحكومية لرسم السياسات العامة وبناء الخطط الاستراتيجية الخاصة بها

- إيجاد آلية فاعلة وموحدة في بناء الاستراتيجيات ورسم السياسات في الدوائر والمؤسسات الحكومية لتعزيز قدراتها في تطوير ادائها.
- انشاء جهة مرجعية لاعتماد التواقيع الالكترونية واعتماد النسخ الالكترونية بالمراسلات.

تاسعاً: دعم الابداع والتميز ومحاسبة المقصر ومسائلته

- تعظيم الاستفادة من الابتكار والابداع في مجالات محددة (كالصحة، والتعليم، النقل، الطاقة، المياه).
- تعزيز وتحفيز ونشر الثقافة الريادية والابداعية والتميز بين العاملين وتوفير دعم القيادات والموارد اللازمة من خلال توفير الأدوات والمنهجيات وتقديم الدعم الفني والتدريب والتوعية.
- تأسيس " نافذة " لرصد وتصنيف المجالات التطوير والبحثية المتعلقة بأداء الدوائر والمؤسسات الحكومية.
- مراجعة وتطوير جوائز التميز الوظيفي.
- إعداد واعتماد وثيقة لإدارة الإبداع والتميز الحكومي تشكل مرجعية للدوائر الحكومية في هذا المجال.
- إيجاد قاعدة بيانات متخصصة لإحصاء وتصنيف وتقييم وتطوير الكفاءات القيادية في القطاع العام بما يضمن توفيرها وتأهيلها واستثمارها لتولي المناصب العليا في الدولة، وإدامة التعلم المشترك بينها.

عاشراً: تطوير عمل معهد الإدارة العامة

- تطوير بنية المعهد التحتية والتكنولوجية وتطوير البرامج التدريبية ورفع كفاءة العملية التدريبية وبناء قدرات الموارد البشرية في المعهد جنباً إلى جنب مع تنفيذ خطة للترويج للمعهد وخلق انطباعات ايجابية تجاهه ليصبح مركزاً جاذباً ووجهة أولى للتدريب بالتشارك والتوأمة مع المعاهد الإقليمية والعالمية المتخصصة في هذا المجال، وبما يمكن المعهد من أن يصبح قادراً على تحمل مسؤولية بناء القدرات لكافة موظفي الحكومة وخصوصاً القيادات.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
تطوير القطاع العام			
تعزيز جودة الخدمات الحكومية	إعادة تقييم الخدمات الحكومية ذات الأولوية (أمانة عمان الكبرى، إدارة التأمين الصحي، دائرة الأراضي والمساحة، ودائرة الأحوال المدنية والجوازات).	مشروع حكومي	----
	إعادة هندسة إجراءات الأعمال والخدمات.	مشروع حكومي	----
	مراجعة التشريعات التي تتعلق بتزويد الخدمات الحكومية في الدوائر ذات الأولوية.	إصلاح حكومي	----
	تحديد مناطق الربط بين شبكات وأنظمة الدوائر الحكومية المختلفة.	مشروع حكومي	----
	بناء القدرات المؤسسية في مجال الخدمات التنموية (تدريب موظفي خدمة العملاء ومكتب تزويد الخدمات).	مشروع حكومي	----
	تخصيص نظام لجمع وتوجيه ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية.	مشروع حكومي	----
	تطوير تطبيق للأجهزة المتنقلة لتقديم شكاوى المواطنين حول الخدمات الحكومية.	مشروع حكومي	----
	تنفيذ برنامج تطوير دائرة تسجيل أراضي في الزرقاء.	مشروع حكومي	----
	استحداث ٥ مراكز تجريبية للخدمات المشتركة في عمان، ومن ثم تعميم التجربة على باقي محافظات المملكة خارج العاصمة.	مشروع حكومي	----

----	إصلاح حكومي	مراجعة برنامج هيكلية القطاع العام (إعادة هيكلة الدوائر الحكومية من خلال دمج المؤسسات أو إلغائها أو تعديل نماذج حوكمتها).	تعزيز كفاءة وفعالية الأجهزة الحكومية
----	إصلاح حكومي	مراجعة وتطوير التشريعات التي تحكم الدوائر العامة (نظام الخدمة المدنية، ونظام التعيين في المناصب القيادية) بهدف ترسيخ العدالة والشفافية والمساواة وتساهي الفرص.	
----	إصلاح حكومي	تحقيق الانسجام بين الأدوار المؤسسية والمهام والأطر التنظيمية والوظيفية (التوافق بين أعداد ومؤهلات موظفي القطاع العام بناء على الاحتياجات الفعلية في الدوائر).	
----	مشروع حكومي	تعزيز قدرات الموارد البشرية في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.	
----	مشروع حكومي	بناء قدرات معهد الإدارة العامة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.	
----			المجموع الفرعي- تطوير القطاع العام - فرص استثمارية
----			المجموع الفرعي- تطوير القطاع العام - مشاريع الحكومة الأردنية (١٠)
----			المجموع الفرعي- تطوير القطاع العام - إصلاحات الحكومة الأردنية (٤)
----			المجموع الكلي - تطوير القطاع العام

٣. البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية

قطاع المياه

استدامة مصادر المياه وتوفير خدمات كافية والعمل على تأهيل وتحسين مرافق المياه وبنيتها التحتية وتحسين مستوى الخدمات وتوسعة نطاق التغطية لخدمات المياه والصرف الصحي والري وتوفير احتياجات الري والقطاعات الاقتصادية من المياه.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. تطبيق الإدارة المتكاملة لمصادر المياه
٢. تحسين مستوى خدمات المياه والصرف الصحي
٣. الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة في قطاع المياه
٤. إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية وإدارة قطاع المياه
٥. تزويد المياه لأغراض الزراعة والصناعة والتعدين

ويتطلب تنفيذ هذه السياسات ما يلي:

أولاً: تطبيق الإدارة المتكاملة لمصادر المياه

- زيادة كميات المياه المتاحة من خلال تنفيذ مشاريع تطوير مصادر المياه غير التقليدية مثل التحلية والمياه العميقة وإعادة الاستخدام والسير قدماً بتنفيذ مشروع ناقل البحرين (البحر الأحمر-البحر الميت).
- رفع وزيادة السعة التخزينية لكافة السدود بحيث تصل إلى (٤٠٠) مليون متر مكعب وتنفيذ مشاريع الحصاد المائي والحفائر الصحراوية.

- الحد من استغلال المياه الجوفية بحيث تصل كميات الإنتاج إلى حدود الاستخراج الآمن.
- إقامة شراكات جديدة مع المجتمع المحلي والمشاركة في بناء الوعي للمحافظة على المياه.
- مواصلة تنفيذ حملة إحكام السيطرة وإيقاف الاستخدامات غير المشروعة واستخدام الآبار غير المرخصة.
- تطوير نظام المعلومات المائية الوطني (NWIS) ومراقبة مسار التقدم في القطاع ، ما سيسهل عمليات مراقبة أداء القطاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية (SDG).

ثانياً: تحسين مستوى خدمات المياه والصرف الصحي

- تنفيذ الخط الناقل الوطني للمياه الذي يمتد من محافظات الجنوب إلى محافظات الشمال لتوفير المرونة في إعادة توزيع وتزويد المياه.
- استدامة وتوسعة شبكات المياه في كافة المحافظات لضمان تقديم مستويات عالية من خدمات التزويد المائي التي تصل حالياً إلى (٩٤%) من المواطنين.
- توفير مياه ذات جودة عالية وحسب مواصفات مياه الشرب الأردنية للمواطنين.
- تخفيض فاقد المياه من خلال إعادة هيكلة وتأهيل شبكات المياه القائمة وإنهاء ظاهرة الاعتداءات على شبكة المياه لتصل إلى (٣٠%) عام ٢٠٢٥.
- الاستمرار في حملات ترشيد المياه من خلال تركيب أجهزة توفير وإقرار معايير وطنية للسباكة.
- رفع نسبة المخدمين بشبكات الصرف الصحي لتصل إلى (٨٠%) عام ٢٠٢٥ من خلال تنفيذ المشاريع والتوسع بخدمة محافظات المملكة كافة.
- تحسين الكفاءة المالية من خلال تطبيق خطة تقليل خسائر قطاع المياه (٢٠١٦-٢٠٢١) لرفع نسبة تغطية كلف الصيانة والتشغيل إلى (١٠٠%).

ثالثاً: الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة في قطاع المياه

- تنفيذ مشاريع تحسين كفاءة الطاقة في ضخ المياه من أجل تقليل استهلاك الطاقة بنسبة (١٥%) بحلول عام ٢٠٢٥.
- إدخال تكنولوجيا الطاقة المتجددة لتقليل أسعار وتكاليف الطاقة وحماية البيئة وزيادة حصة الطاقة المتجددة إلى (١٠%) من إجمالي الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥.
- زيادة اعتماد محطات الصرف الصحي على توليد غاز الميثان لتوليد الكهرباء بحيث يتم توليد (٥٠%) على الأقل من احتياجاتها الكهربائية في المواقع ذات الجدوى بحلول عام ٢٠٢٥.

رابعاً: إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية وإدارة قطاع المياه

- الاستمرار في تنفيذ مشاريع قطاع المياه الرأسمالية الكبرى من خلال استثمار القطاع الخاص وعلى مبدأ الشراكة (PPP) ومنها مشروع ناقل البحرين (البحر الأحمر-البحر الميت) ومشروع

التوسعة الثانية لمحطة تنقية الخربة السمرا ومشروع الطاقة المتجددة (٥٠ ميغا واط) في الضليل.

- إشراك القطاع الخاص في إدارة محطات التنقية ومحطات ضخ المياه لتقديم حلول جديدة مبتكرة وفعالة من حيث الكلفة والمساهمة في تمويل وصيانة وتجديد البنى التحتية.
- إشراك القطاع الخاص في تخفيض فاقد المياه من خلال المشاريع المبنية على الأداء (Performance-based contracting) في محافظة العاصمة.

خامساً: تزويد المياه لأغراض الزراعة والصناعة والتعدين

- زيادة تزويد المياه للزراعة من خلال إحلال المياه العذبة من مصادر المياه السطحية والجوفية بمياه عادمة معالجة من خلال محطات الصرف الصحي.
- إبقاء استخدام مياه الري في المناطق المرتفعة عند المستويات الحالية مع تقليله تدريجياً.
- تشجيع كفاءة استخدام المياه في الري والمنتجات الزراعية ذات العوائد الاقتصادية العالية.
- توفير مياه الآبار العميقة والمالحة لاستخدامات مشاريع الصخر الزيتي وخدمة المناطق الصناعية والسياحية بشبكات مياه متى كان ذلك ممكناً.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
المياه ومياه الصرف الصحي			
تنفيذ مشروع ناقل البحرين	تنفيذ مشروع ناقل البحرين (البحر الأحمر-البحر الميت)/ المرحلة الأولى.	فرصة استثمارية	٧٠٠ مليون
	تنفيذ مشروع ناقل البحرين (البحر الأحمر-البحر الميت)/ المرحلة الثانية.	فرصة استثمارية	١,٣ مليار
تحسين استخدام مصادر الطاقة في قطاع المياه	تنفيذ مشروع محطة الطاقة الشمسية بقدره ٧٥ ميغاواط في الزرقاء.	فرصة استثمارية	٧٠ مليون
	تطبيق تدابير كفاءة الطاقة في محطات الضخ.	مشروع حكومي	٥٠ مليون
دمج إدارة الموارد المائية	تعزيز تزويد المياه إلى وسط وشمال الأردن من الطبقات الصخرية العميقة (الشيدية - الحسا) / المرحلة الأولى.	مشروع حكومي	١٠٠ مليون
	تطوير محطة لتحلية المياه الراكدة في حسيان.	فرصة استثمارية	١٠ مليون
	تعزيز تزويد المياه إلى وسط وشمال الأردن من الطبقات الصخرية العميقة (الشيدية - الحسا) / المرحلة الثانية.	فرصة استثمارية	٢٥٠ مليون
	تطوير محطة تحلية المياه في العقبة.	فرصة استثمارية	٥ مليون
تحسين الخدمات المائية والصرف الصحي	تحسين وإعادة تأهيل شبكات المياه في كافة المحافظات.	مشروع حكومي	٨٥٢ مليون
	تطبيق إجراءات تقليل الفاقد في محافظة العاصمة.	فرصة استثمارية	٥٠ مليون
	إعادة تأهيل وتوسعة محطة زي لمعالجة المياه.	مشروع حكومي	٧٥ مليون
	اعتماد ونشر خطة العمل المعدلة لتقليل خسائر القطاع المائي.	إصلاح حكومي	----
	مجموع فرعي - المياه ومياه الصرف الصحي - فرص استثمارية (٧)		
	مجموع فرعي - المياه ومياه الصرف الصحي - مشاريع الحكومة الأردنية (٤)		
	مجموع فرعي - المياه ومياه الصرف الصحي - إصلاحات الحكومة الأردنية (١)		
	المجموع الكلي - المياه ومياه الصرف الصحي		
			٢,٣٩ مليار
			١,٠٨ مليار

			٣,٤٧ مليار

قطاع الطاقة

تحقيق أمن التزود بالطاقة بشكل مستدام من خلال السياسات والتشريعات الملائمة والبرامج التي تؤدي الى زيادة مساهمة المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي وتنويع مصادر وأشكال الطاقة اضافة الى تفعيل برامج كفاءة الطاقة ووفق افضل الممارسات العالمية.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. تطوير واستخدام مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة والصخر الزيتي والتنقيب عن النفط والغاز
٢. تحرير السوق النفطي وفتحه للمنافسة
٣. تعزيز المخزون الاستراتيجي للنفط الخام والمشتقات النفطية
٤. توسعة مصفاة البترول الاردنية
٥. الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية
٦. زيادة القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية
٧. توسيع استخدام الغاز الطبيعي في الكهرباء والصناعات
٨. تعزيز حفظ وكفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات
٩. تعزيز إجراءات وبرامج كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في كافة القطاعات

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة مايلي:

أولا : تطوير واستخدام مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة والصخر الزيتي والتنقيب عن النفط والغاز

- زيادة التوسع في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة(الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) من خلال العروض المباشرة (المرحلة الثالثة)
- التنقيب عن النفط والغاز في اي من المناطق المفتوحة التالية: الأزرق، غرب الصفاوي ، الجفر، السرحان، البحر الميت، رم، البتراء، المرتفعات الشمالية
- تطوير مناطق الآبار المحفورة سابقاً لتحسين ورفع إنتاج الآبار من النفط والغاز الموجودة في هذه المناطق ودراسة الإحتمالات النفطية فيها وحفر الآبار الإستكشافية فيها اللازمة لإنتاج النفط والغاز. مثل منطقة حقل حمزة ومنطقة بئر السرحان ومنطقة البحر الميت ومنطقة المرتفعات الشمالية.
- تسويق المناطق الإستكشافية للتنقيب عن النفط والغاز.

- مشروع تطوير حقل الريشة الغازي.
- تنفيذ محطة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الحرق المباشر للبخار الزيتي باستطاعة ٤٧٠ ميغاواط حيث وقعت الحكومة مع الإئتلاف الإستوني/الماليزي/الصيني اتفاقيات المشروع ووصل الإئتلاف الى القفل المالي في شهر آب ٢٠١٧ ليكون البدء بتشغيل المشروع خلال النصف الاول من عام ٢٠٢٠.

ثانياً: تحرير السوق النفطي وفتحه للمنافسة

- استكمال فتح السوق النفطي للمنافسة والسماح للشركات التسويقية باستيراد المشتقات النفطية.
- استمرار تسعير المشتقات النفطية شهريا استنادا الى الاسعار العالمية.

ثالثاً: تعزيز المخزون الاستراتيجي للنفط الخام والمشتقات النفطية

- مشروع بناء سعات تخزينية للنفط الخام والمشتقات النفطية في العقبة بسعة (١٠٠) الف طن.
- مشروع بناء سعات تخزينية استراتيجية في وسط المملكة وبسعة (٢٥٠-٣٠٠) الف طن للمشتقات النفطية و ٨٠٠٠ طن للغاز البترولي المسال.
- مشروع انبؤن النفط الخام بين الزرقاء والعقبة.
- مشروع خط أنابيب لتصدير النفط الخام العراقي عبر ميناء العقبة.

رابعاً: توسعة مصفاة البترول الاردنية

- تنفيذ مشروع التوسع الرابع لشركة مصفاة البترول الاردنية.

خامساً: الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية

- اعداد الية لتعديل التعرفة الكهربائية بشكل تلقائي وفق اسعار النفط عالمياً.
- تمديد فترة استحقاق وفترة سداد ديون شركة الكهرباء الوطنية، والتي يجب ان تدعم من خلال الية لتعديل التعرفة للحفاظ على الرصيد التشغيلي للشركة.
- استخدام تخزين الطاقة في مشاريع الطاقة المتجددة لتعزيز الشبكة الكهربائية (سيكون ذلك جزء من مشاريع الطاقة العرؤض المباشرة/ المرحلة الثالثة).

سادساً: زيادة القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية

- تعزيز شبكة النقل الكهربائية لاستيعاب مزيد من مشاريع الطاقة المتجددة في المنطقة الجنوبية من المملكة من خلال انشاء مشروع الممر الاخضر والذي سيرفع الطاقة الاستيعابية

للشبكة من (٥٠٠) ميغاواط الي (١,٤٥٠) ميغا واط، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع بنهاية عام ٢٠١٩.

سابعاً: توسيع استخدام الغاز الطبيعي في الكهرباء والصناعات

- توقيع عدة اتفاقيات مع كبرى شركات توريد الغاز المسال لتأمين احتياجات النظام الكهربائي من الغاز المسال على المدى القصير والمتوسط من خلال السوق العالمي.
- تأمين الصناعات المحلية بحاجاتها من الغاز الطبيعي.

ثامناً: تعزيز حفظ وكفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات

- تشجيع استخدام سيارات بمحركات الديزل.
- توفير حوافز لقطاع الصناعة والسياحة (الفنادق) والقطاع الزراعي المنازل لاستخدام أنظمة الطاقة الشمسية من خلال صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، ضمن آليات وبرامج تمويلية محددة.
- الاستمرار في تنفيذ المبادرة الملكية السامية لتدفئة المدارس باستخدام الطاقة المتجددة ، من خلال صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.
- تقديم الدعم للقطاع المنزلي لتشجيع استخدام الخلايا الشمسية لتوليد الكهرباء وتغطية الاستهلاك.
- تشجيع استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED.

تاسعاً: تعزيز إجراءات وبرامج كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في كافة القطاعات

وذلك من خلال تنفيذ صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة (JREEEF) لبرامج مدعومة بمنحة تشمل:

- تنفيذ المبادرة الملكية السامية لتدفئة المدارس باستخدام وسائل ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة، بهدف توفير بيئة صفية تعليمية ملائمة للطلبة.
- دعم القطاع المنزلي من خلال برامج مختلفة تشمل تركيب السخان الشمسي، الخلايا الشمسية المولدة للكهرباء، واللمبات الموفرة للطاقة LED، تركيب أنظمة توليد الكهرباء خارج الشبكة Home Off Grid Systems ، وبرنامج إستبدال الأجهزة الكهربائية المنزلية المستهلكة للكهرباء Home Appliances .
- تنفيذ برامج لدعم قطاع الصناعة والسياحة (الفنادق) لتنفيذ مشاريع ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة، وضمن آليات وبرامج تمويلية مختلفة.
- تنفيذ برامج للمباني الحكومية تشمل إجراءات ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة.
- دعم قطاع المعابد (مساجد، كنائس) لتركيب الخلايا الشمسية المولدة للكهرباء.
- تنفيذ حملات التوعية الوطنية الشاملة ببرامج ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
الطاقة			
تحرير قطاع النفط وفتح السوق أمام المنافسة.	التحرير الكامل لأسواق الطاقة والسماح لشركات تسويق المشتقات النفطية باستيراد المشتقات النفطية - تتولى وزارة الطاقة والثروة المعدنية حالياً عملية تسعير المشتقات النفطية بشكل شهري (فيد العمل)	إصلاح حكومي	
الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية	تمديد فترات استحقاق و سداد ديون شركة الكهرباء الوطنية، حيث يجب دعمها من خلال التطبيق المستمر لآليات تعديل التعرفة للحفاظ على التوازن التشغيلي للشركة (بالاتفاق بين وزارة المالية وشركة الكهرباء الوطنية).	إصلاح حكومي	
زيادة القدرة الاستيعابية لشبكة الكهرباء	تقوية شبكة الكهرباء الوطنية (مشروع الممر الأخضر) والذي سيرفع القدرة الاستيعابية للشبكة من ٥٠٠ ميغاواط إلى ١٤٥٠ ميغاواط، ومن المقرر إكمال المشروع بحلول نهاية العام ٢٠١٨ (تم الموافقة على المشروع في ديسمبر ٢٠١٦).	مشروع حكومي	
	تخزين الطاقة من خلال البطاريات لتقوية الشبكة الكهربائية والحفاظ على كفاءتها.	مشروع حكومي	
تحسين سبل ترشيد استهلاك الطاقة وكفاءتها في جميع القطاعات	التشجيع على استخدام مركبات الديزل. توفير الحوافز للقطاعات الصناعية والزراعية والمنازل لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية. تركيب أنظمة الطاقة الشمسية عبر صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة. تقليل التكلفة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتركيب ألواح الطاقة الشمسية في المنازل. دعم برامج تدفئة المدارس (مبادرة ملكية سامية) لضمان توفير بيئة تعليمية سليمة وصحية. تشجيع استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED.	إصلاح حكومي	
توسعة مصفاة البترول الأردنية	التوسعة الرابعة لمصفاة البترول الأردنية - التزمت الحكومة بالاتفاقية في ٢٠١٣.	فرصة استثمارية	١,١٦ مليار

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
الطاقة			
تطوير استخدام مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة والصخر الزيتي والتنقيب عن النفط والغاز	التوسع في مشاريع توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (الرياح والشمسي) من خلال العروض المباشرة.	فرصة استثمارية	٣٠٠ مليون
	دراسة خيار الحصول على الغاز الصخري والزيت الصخري في منطقة السرحان.	فرصة استثمارية	٢٠٠ مليون
	التنقيب عن النفط والغاز في المناطق الإستكشافية المفتوحة.	مشروع حكومي وهي بالتعاون مع القطاع الخاص	٢٠٠ مليون (حوالي ١٠-٥٠ مليون /منطقة)
	تطوير حقل غاز الريشة لمضاعفة الإنتاج المحلي من الغاز.	مشروع حكومي	٥٤ مليون
	تطوير الآبار المحفورة سابقاً لتحسين إنتاجها من النفط والغاز.	مشروع حكومي وهي بالتعاون مع القطاع الخاص	١٠٠ مليون (حوالي ١٠-٥٠ مليون /منطقة)
	تسويق المناطق الإستكشافية للتنقيب عن النفط والغاز	مشروع حكومي	---
	بناء سعات تخزينية للنفط الخام والمشتقات النفطية في العقبة بسعة (١٠٠) الف طن (قيد الإنشاء).	مشروع حكومي	٤٤ مليون
	بناء سعات تخزينية استراتيجية في وسط المملكة وبسعة (٢٥٠-٣٠٠) الف طن للمشتقات النفطية و ٨٠٠٠ طن للغاز البترولي المسال(قيد الإنشاء).	مشروع حكومي	٣٠٠ مليون
	تطوير خط أنابيب النفط بين العقبة ومعان.	فرصة استثمارية	٣٥٠ مليون
	تطوير خط أنابيب النفط بين الأردن-العراق-مصر.	فرصة استثمارية	١,٦ مليار
المجموع الفرعي - فرص استثمارية (٥)			٣,٦ مليار
المجموع الفرعي - الطاقة - مشاريع الحكومة الأردنية (٨)			٦٩٨ مليون
المجموع الفرعي - الطاقة - إصلاحات الحكومة الأردنية (٣)			----
المجموع الكلي - الطاقة			٤,٣ مليار

قطاع النقل

توفير وتطوير خدمات نقل نوعية وامنة، يكون لها اثر ايجابي على المواطن، وتحافظ على السلامة والبيئة، وتقدم خدمات النقل اللازمة لقطاعات الاقتصاد الوطني باقل تكلفة وأعلى كفاءة ممكنة.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

1. استكمال وتحديث البنية التحتية لشبكات النقل
2. توفير نظام نقل عام آمن وفعال ومتكامل
3. تعزيز كفاءة قطاع نقل البضائع البري
4. اتباع نهج النقل المتعدد الوسائط
5. تعزيز مساهمة القطاع الخاص
6. حماية البيئة وتعزيز السلامة
7. تطوير الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: استكمال وتحديث البنية التحتية لشبكات النقل

- تعزيز دور مطار الملكة علياء الدولي كمركز إقليمي دولي للرحلات المنتظمة (ركاب وبضائع) من خلال الاستغلال الكامل للامكانات الحالية وإعادة تأهيل وتوسعة وتشغيل المطار ليستقبل 12 مليون مسافر.
- تعزيز دور مطار عمان المدني / ماركا ليتم استخدامه للرحلات المنتظمة وذلك عند وصول عدد المسافرين إلى (8) ملايين مسافر سنويا في مطار الملكة علياء الدولي من خلال تطبيق حزمة من الاجراءات التطويرية من بناء وتوسعة وتحسين للمرافق الحالية.
- تعزيز دور مطار الملك حسين / العقبة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الرحلات السياحية مما يلبي الطلب على النقل المتعلق بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من خلال تطبيق حزمة من الاجراءات التطويرية من بناء وتوسعة وتحسين للمرافق الحالية.
- تعزيز دور ميناء العقبة بوصفه البوابة الرئيسية للأردن والدول المجاورة من خلال إعادة هيكلة الميناء وتنفيذ أعمال التوسعة والتطوير للبنية التحتية وذلك بهدف زيادة قدرته لاستيعاب السفن الكبيرة والزيادة في تدفق البضائع، ورفع كفاءة العمليات وإتاحة المجال لتقديم خدمات عالية الجودة، وزيادة إمكانية المنافسة على المستوى الإقليمي لجذب بضائع جديدة للميناء.

ثانياً: توفير نظام نقل عام آمن وفعال ومتكامل

- تطوير البنية التحتية وإنشاء وإعادة تأهيل مراكز الانطلاق والوصول ومرافقها في كافة المحافظات والمدن الأردنية.
- إعادة هيكلة خطوط النقل العام في المدن ذات التجمعات السكانية العالية.
- توفير أنظمة نقل جماعي بمسارات محددة وترددات ثابتة (باص التردد السريع).
- إنشاء وإعادة تأهيل مناطق خدمات للحافلات والركاب على المعابر الحدودية.
- التوسع في تقديم الدعم المالي الحكومي لأجور نقل الطلاب بحيث تشمل كافة الجامعات الحكومية.
- الاستمرار في تقديم الحوافز من خلال خفض الكلف التشغيلية على مالكي وسائط النقل العام من إعفاءات جمركية وضريبية.
- تطوير وتوحيد التعليمات لأنماط نقل الركاب لكي تتواءم مع التطور المطرد لقطاع نقل الركاب وتشجع الاستثمار وتوفير فرص عمل إضافية.
- توظيف التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية للرقابة والتقليل من الازدحام وكلف النقل.

ثالثاً: تعزيز كفاءة قطاع نقل البضائع البري

- التأكيد على نهج ضبط حجم أسطول النقل البري للشاحنات في ظل الفائض في حجم الأسطول والتوجه المستقبلي لمشاريع النقل الكبرى (السكك الحديدية والأنابيب).
- تعزيز العلاقة بين كافة أطراف عمليات النقل وفق الأطر القانونية والتشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية.
- توفير مرافق خدمتية للشاحنات مع تأمين متطلبات السلامة والامن للأشخاص والبضائع.
- إعادة تأهيل أسطول النقل البري الأردني تدريجياً وفق أحكام الاتفاقيات العربية والدولية لضمان انسياب الحركة مع الأسطول للدول العربية والمجاورة.

رابعاً اتباع نهج النقل متعدد الوسائط

- تطوير منظومة النقل السككي.
- تعزيز الاستثمار في نظام لوجستي ذو كفاءة عالية يوفر خدمات النقل بكافة أنماطه والتخزين والخدمات المساندة للنقل على المستوى الإقليمي، ويرتبط بشبكة السكة الحديدية بحيث يوفر حركة انسيابية لانتقال البضائع في اقل وقت ممكن وبادنى التكاليف.
- إعادة تأهيل بعض الخطوط لمسار الخط الحديدي الحجازي لنقل الركاب.

خامساً تعزيز مساهمة القطاع الخاص

- تطوير سياسات التسعير والتعرفة وآليات الدعم المالي بما يتناسب مع واقع النقل العام.
- مراجعة البيئة التشريعية المنظمة بما يحفز الشراكة مع القطاع الخاص.

سادسا حماية البيئة وتعزيز السلامة

- تشجيع استخدام انماط نقل مستدامة وصديقة للبيئة.
- تطبيق البرنامج الوطني لسلامة النقل من خلال تبني مجموعة من الاجراءات الفعالة والتدابير التكميلية على اساس تنفيذ القوانين والتعليمات وفحص كفاءة المركبات وتأهيل السائقين والعاملين في قطاع النقل البري، وصيانة البنية التحتية وإعادة تأهيلها للحد من حوادث الطرق.

سابعاً: تطوير الموارد البشرية

- تسخير المساعدات وبرامج الدعم الفني لتدريب الكوادر.
- التنسيق مع الجامعات الاردنية لموائمة المناهج مع احتياجات السوق.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
النقل			
توفير منظومة آمنة وفعالة ومتكاملة لوسائل النقل العام	تطوير البنية التحتية وإنشاء وإعادة تأهيل مراكز الانطلاق والوصول ومرافقها في كافة المحافظات والمدن الأردنية.	مشروع حكومي	----
	إعادة هيكلة خطوط النقل العام في كل من إربد والزرقاء ومادبا بهدف إيجاد شبكة مواصلات عامة فاعلة وتوفير مستوى متميز من الخدمات للمواطنين. (تم طرح عطاء مشروع إربد التجريبي أولاً ويجري العمل حالياً على تقييمه).	مشروع حكومي	----
	تنفيذ مشروع خط الباص السريع بين عمان والزرقاء بحيث يرتبط بخط الباص السريع في عمان من خلال مشغل واحد.	فرصة استثمارية	١٠ مليون ٢٤ مليون من المنحة الخليجية)
	تطوير وتشغيل أنظمة المواصلات الذكية لمراقبة خدمات النقل العام وضبتها وتوفير نظام متكامل للدفعات الإلكترونية مما سيساهم في دعم مبادرة التعرف لخطوط نقل الطلاب.	مشروع حكومي	----
	تأسيس قاعدة بيانات وتوثيقها لجمع وتخزين ومعالجة وتوزيع بيانات قطاع النقل. وينبغي أن يقر ذلك صانعي القرارات على استخدام البيانات في كافة المستويات (أنظمة نماذج المواصلات، التنبؤ والتخطيط الاستراتيجي والتطوير).	مشروع حكومي (منحة الاتحاد الأوروبي)	----
إنجاز وتحديث البنية التحتية لشبكات المواصلات	مطار ماركا: تحسين مرافق وعمليات المطار لتمكينه من استقبال الرحلات منخفضة التكاليف (LCC) عند انتهاء الاتفاقية الحصرية لمطار الملكة علياء الدولي (الوصول إلى ٨ ملايين مسافر لعام واحد).	فرصة استثمارية (بناء - تشغيل-نقل)	٨٠ مليون
	مطار الملك حسين الدولي/ عقبة: تحسين مرافق وعمليات المطار من خلال اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستقطاب أكبر عدد من الرحلات السياحية.	فرصة استثمارية (بناء - تشغيل-نقل)	٦٠ مليون
	مطار الشونة الجنوبية: إقامة مطار جديد في الشونة الجنوبية لنقل المسافرين ونقل السلع الزراعية (شراكة بين القطاعين العام والخاص / بناء-تشغيل-نقل)	فرصة استثمارية (بناء - تشغيل-نقل)	٣٢١ مليون

-----	مشروع حكومي	إستحداث وتبني نظام تدريبي وطني للسائقين المحترفين والطواقم الإدارية يتمشى مع أفضل الممارسات في الاتحاد الدولي للنقل والاتحاد العربي للنقل البري.	تعزيز كفاءة قطاع النقل للشاحنات البرية
-----	مشروع حكومي	توفير المرافق الخدمية للشاحنات والتي تلبى متطلبات الأمن والسلامة للسائقين والسلع.	
-----	مشروع حكومي	تحديث أسطول النقل البري الأردني بالتوافق مع نصوص الاتفاقيات العربية والدولية بما يضمن سهولة انسياب حركة البضائع والسلع.	
٢,١ مليار	فرصة استثمارية	مشروع خطوط السكك الحديدية الوطنية: تأسيس خطوط السكك الحديدية الوطنية التي تشتمل على شبكة بطول ٩٤٢ كيلومتر من سكك الشحن تربط المدن الصناعية الرئيسية والمراكز اللوجستية داخل المملكة، بالإضافة التي ربط المملكة بالدول المجاورة وترتبط دول الخليج بأوروبا.	تحسين وتطوير شبكة المواصلات متعددة الوسائط
-----	فرصة استثمارية	ميناء الماضونة البري / المركز اللوجستي: إقامة ميناء بري / مركز لوجستي في عمان (الماضونة) لتوفير خدمات النقل والشحن والتخزين والتغليف والتوزيع للسلع على المستوى الإقليمي، وبالتالي تعزيز تنافسية المملكة مع الدول المجاورة.	
٥٠ مليون	فرصة استثمارية	ميناء معان البري: إقامة ميناء بري في معان يخدم المجمع الصناعي في محافظة معان، ويكون على مقربة من المسار المقترح لمشروع سكك الحديد الوطنية، ويرتبط بعدد من الطرق المحلية والدولية (السعودية والعراق).	
٢,٧ مليار			المجموع الفرعي - النقل - فرص استثمارية (٧)
-----			المجموع الفرعي- النقل- مشاريع الحكومة الأردنية (٧)
-----			المجموع الفرعي-النقل - إصلاحات الحكومة الأردنية
٢,٧ مليار			المجموع الكلي - النقل

قطاع الصناعة

توسيع قاعدة الانتاج الصناعي، وزيادة الطاقة الانتاجية المتاحة، وتعزيز تنافسية القطاعات الخدمية، وايجاد بيئة عمل محفزة وميسرة للأعمال، توفير فرص عمل للأردنيين، وجميع ذلك من خلال بناء شراكة حقيقية وفاعلة مع القطاع الخاص.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. تطوير المنتجات الصناعية والخدمية الاردنية والابداع والابتكار
٢. توفير مناخ محفز للاستثمار وترويج الفرص الاستثمارية الممكنة
٣. رفع جودة المنتجات المحلية وموائمة مواصفاتها مع المواصفات العالمية ورفع تنافسياتها
٤. تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الصناعي
٥. تبسيط الاجراءات الادارية الحكومية
٦. التحول من الصناعات التقليدية واسعة الإنتشار إلى الصناعات الفريدة ذات الترابط والقيمة المضافة العالية (Product Space Strategy)
٧. الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الممارسات غير العادلة (بما في ذلك الإغراق)، التي تؤثر على تنافسية المنتجات المحلية

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

- أولاً: تطوير المنتجات الصناعية والخدمية الاردنية والابداع والابتكار
- إنشاء صندوق لدعم وتمويل التنمية الصناعية والتنافسية ليقوم الصندوق على تمويل المشاريع المنبثقة عن السياسة الصناعية.
 - تعزيز المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية والخدمية من خلال إنشاء برنامج متخصص لنقل التكنولوجيا إلى القطاع الصناعي.
 - تعزيز دور المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في زيادة تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من النمو.
 - تحديث وتطوير منشآت صناعية نموذجية صغيرة ومتوسطة بالكامل (يشمل هذا المشروع تحديث وتطوير ٢٠ منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة لكل عام بحيث يكون مجموع المنشآت

المحدثة خلال خمس سنوات 100 منشأة).

- توفير الدعم المالي والفني لتطوير المنتجات الأردنية وزيادة قدرتها على انتاج الابداع والابتكار
- تعزيز مبدأ العناقيد الصناعية، من خلال تفعيل برنامج الترابطات الوطنية على مدار ثلاث سنوات.
- إنشاء وتشغيل حاضنات صناعية جديدة في محافظات البلقاء والطفيلة والعقبة، وإطلاق حملات ترويجية واسعة في مختلف المحافظات حول ريادة الأعمال.

ثانياً: توفير مناخ محفز للاستثمار وترويج الفرص الاستثمارية الممكنة

- تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري للمملكة وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار لتعزيز ثقة المستثمرين.
- العمل على ترويج الاستثمار بشكل يساهم في استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين الى جانب جذب الاستثمارات عن طريق الاردنية المقيمين في الخارج.
- استحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة.

ثالثاً: رفع جودة المنتجات المحلية وموائمة مواصفاتها مع المواصفات العالمية ورفع تنافسيتها

- رفع جودة المنتجات الأردنية في الاسواق العالمية.
- موائمة المواصفات مع الدول المختلفة وتمكين المشاريع الإنتاجية الأردنية من مطابقتها مع توفير التدريب عن هذه المواصفات للكوادر.
- توحيد التعاريف والتصنيفات الصناعية وتعديل قواعد البيانات الصناعية المستخدمة في كافة المؤسسات.
- إنشاء مركز نموذجي للتعبئة والتغليف.
- تبني سياسات وممارسات صديقة للبيئة تعزز دخول المنتجات الأردنية للأسواق العالمية.
- تخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الإنتاجي الأردني من خلال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة.
- تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الإنتاجية في مجال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة.
- تطوير البنية التحتية والإجراءات التنظيمية لقطاع النقل بجميع أنماطه التي تخدم الأنشطة الصناعية.

رابعاً: تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الصناعي

- تعزيز دور المرأة في المشاركة في المشاريع الصناعية وتمكينها من إقامة مشاريع صناعية بها.
- الانضمام الى مبادرة المليون امرأة والواردة من مركز التجارة الدولي (مبادرة تهدف الى زيادة

- مساهمة المرأة اقتصادياً من خلال جذب مليون امرأة الى سوق الاعمال بحلول العام ٢٠٢٠.
- سد الفجوة بين رواتب النساء والرجال الذين يقومون بنفس المهام ولديهم نفس المهارات والخبرات.
- ضمان حصول المرأة على فرص متساوية للترقية وشغل مراكز قيادية.

خامساً: تبسيط الاجراءات الادارية الحكومية

- تطوير التشريعات الإقتصادية الناظمة لبيئة الأعمال والإستثمار.
- الحوكمة وتبسيط وتوضيح الإجراءات الحكومية وأتمتتها.
- دعم انشاء المرصد الصناعي الوطني.
- تشكيل اللجنة التنفيذية للسياسات الصناعية لتتولى مهام المتابعة والتقييم المستمر.

سادساً: التحول من الصناعات التقليدية واسعة الإنتشار إلى الصناعات الفريدة ذات الترابط والقيمة المضافة العالية (Product Space Strategy)

- التركيز على الصناعات الفرعية ذات الطلب المرتفع في الأسواق الإقليمية والعالمية.
- تحديد المنتجات ذات الترابط العالي في المجالات التي ينبغي التركيز عليها، من خلال:
 - تحديد المنتجات التي تتمتع بمنافسة منخفضة في الأسواق العالمية.
 - تحديد المنتجات الصناعية التي تمكن الأردن من أن يتبوأ مكانه وميزته التنافسية.

قطاع التجارة الخارجية

تنمية التجارة الخارجية، وزيادة الصادرات الوطنية الى الاسواق التقليدية، وفتح اسواق جديدة وواعدة للصادرات، وتقليص العجز في الميزان التجاري.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. مراجعة الاتفاقيات التجارية الموقعة
٢. فتح اسواق جديدة للمنتجات الاردنية
٣. تعزيز نفاذ الصادرات من السلع والخدمات إلى الأسواق الواعدة
٤. تنافسية قطاع الخدمات في الأسواق الخارجية
٥. بناء اطار مؤسسي تشاركي مع القطاع الخاص لاتخاذ القرارات التي تيسر العمل التجاري

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: مراجعة الاتفاقيات التجارية الموقعة

- إعداد الدراسات اللازمة لتقييم الأثر الاقتصادي من الاتفاقيات الموقعة ليتم الاستناد إليها في عمليات المراجعة للاتفاقيات مع الشركاء التجاريين.
- توعية القطاع الخاص بأوجه الاستفادة الكامنة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية من خلال إعداد منشورات وبرامج توعية القطاع الخاص وعقد ورشات عمل متخصصة.

ثانياً فتح اسواق جديدة للمنتجات الاردنية

- استكمال جولات التفاوض مع عدد من الشركاء التجاريين (الاتحاد الاوروبي، دول مجلس التعاون الخليجي، المكسيك).
- تطوير العلاقات التجارية والعمل على اعداد اطار تشريعي وقانوني لتنظيم العلاقة التجارية مع الاسواق غير التقليدية (أسواق افريقيا، دول الأوروآسيوي، روسيا).

ثالثاً: تعزيز نفاذ الصادرات من السلع والخدمات إلى الأسواق الواعدة

- إنشاء صندوق متخصص لدعم وتمويل الصادرات.
- تعزيز دور الشركة الأردنية لضمان القروض.
- إنشاء برنامج متخصص لدعم الصادرات (export coaching).
- تقديم الدعم الفني للمؤسسات الراغبة في التصدير من خلال إنشاء وحدة تنسيقية للتصدير والتي سيتم انشائها في المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع.
- إعداد برامج بديلة لبرنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل.
- إعداد دراسات حول أفضل السبل لدعم كلف النقل أو تخفيضها داخلياً أو خارجياً لزيادة تنافسية القطاع الصناعي الأردني.
- دعم إنشاء وحدات تصدير وطنية (Export & trade houses) من قبل القطاع الخاص.
- إعداد دراسات تحديد الأسواق المستهدفة ذات الفرص التصديرية.
- زيادة فرصة نفاذ المؤسسات والشركات الأردنية إلى عطاءات المشاريع الحكومية في الأسواق الخارجية المستهدفة.
- إعداد خارطة طريق لتعزيز التجارة الالكترونية حيث ترفع توصيات من شأنها تحسين بيئة التجارة الالكترونية.
- الاستمرار في تقديم دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الراغبة بالبيع عبر الأسواق الافتراضية.
- زيادة كفاءة عمليات الحدود الأردنية ليكون الأردن من ضمن أفضل الدول في التجارة عبر الحدود من خلال تطوير خدمات النافذة الواحدة وتطوير البنية التحتية بهدف تقليل الكلف والوقت على المعابر الحدودية.
- تبسيط وتقليل إجراءات التصدير من خلال معالجة المعوقات التي تواجه الشركات عند التصدير، ومراجعة نظام وتعليمات الاستيراد بشكل دوري، وتحسين أداء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

رابعاً: تنافسية قطاع الخدمات في الأسواق الخارجية

- تعزيز عمل القطاعات الخدمية شبه المنظمة أو غير المنظمة.
- تعزيز دور غرف التجارة في دعم القطاعات الخدمية من الناحية المؤسسية.
- تقييم الدعم الذي يتم تقديمه، كإعفاء من أرباح الصادرات للقطاعات الخدمية، وطرح برامج بديلة في حال كانت أفضل وفق التقييم.
- توسيع تصنيفات المهن المنزلية الخدمية وتحفيز العمل من المنازل، خاصة في المحافظات.
- تحسين وتوفير البيانات والاحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات.
- مؤسسة تطبيق معايير الجودة في القطاعات الخدمية، من خلال موائمة المواصفات المحلية للخدمات الأردنية مع المعايير الدولية وإبرام اتفاقيات اعتراف متبادل بالمؤهلات والشهادات.

خامساً: بناء اطار مؤسسي تشاركي مع القطاع الخاص لاتخاذ القرارات التي تيسر العمل التجاري

- تعزيز قنوات الاتصال والتفاعل لتحسين الأداء المؤسسي من خلال الإدارة الكفؤة والفاعلة للبعثات والمهمات التجارية والاستثمارية، والإدارة الكفؤة والفاعلة للسياسة التجارية وانشاء لجنة تنفيذية لتطبيقها.
- تفعيل دور البحث العلمي في مجال السياسة التجارية من خلال التعاون مع الكليات والجامعات والمعاهد المهنية في مجال البحوث والدراسات ذات العلاقة، وتعزيز دور حاضنات الأعمال لدى الجامعات وتعزيز الاستفادة من الخبرات الاكاديمية لتطويرها.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
الصادرات			
تفعيل اتفاقية التجارة الحرة وتمكين الشركات المحلية من زيادة صادراتها	دراسة الفرص المتاحة لمساعدة شركات التصنيع المحلية للاستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ في الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التجارة الحرة الأخرى (مع الولايات المتحدة الأمريكية) لتعزيز الصادرات.	مشروع حكومي	٥ مليون
	توجيه المستثمرين الأجانب للإستثمار في الأردن وتعظيم الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة .	مشروع حكومي	١٠٠ مليون دينار أردني للشركة الأردنية لضمان القروض من أجل برنامج ضمان الصادرات.
	الحصول على الاعتماد الخليجي والاعتراف بمؤهلات الخدمات المهنية الأردنية (مثلا في التدقيق والمحاسبة والهندسة والعمارة).	مشروع حكومي	١٠٠ مليون دينار أردني للشركة الأردنية لضمان القروض من أجل برنامج ضمان الصادرات.
	فتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية	مشروع حكومي	استكمال جولات المفاوضات مع عدد من الشركاء التجاريين (الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي، المكسيك وغيرها).
	تعزيز قدرة المملكة على تصدير السلع والخدمات	مشروع حكومي	تطوير العلاقات التجارية والعمل على تطوير الإطار القانوني والتشريعي لتنظيم المعاملات التجارية مع الأسواق غير التقليدية (الأسواق الإفريقية، دول يوراسيا وروسيا).
	تعزيز قدرة المملكة على تصدير السلع والخدمات	مشروع حكومي	تبسيط وتقليل إجراءات التصدير عبر معالجة العقبات التي تواجهها الشركات عند التصدير.
	تأسيس حاضنة لدعم التصدير تقدم الخدمات والحلول المساندة للتسهيلات والضمانات اللازمة للشركات والمصدرين (مالية، لوجستية، نقل).	مشروع حكومي	تأسيس حاضنة لدعم التصدير تقدم الخدمات والحلول المساندة للتسهيلات والضمانات اللازمة للشركات والمصدرين (مالية، لوجستية، نقل).
المجموع الفرعي - الصادرات - فرص استثمارية			٥ مليون
المجموع الفرعي - الصادرات - مشاريع الحكومة الأردنية (٦)			٥ مليون
المجموع الفرعي - الصادرات - إصلاحات الحكومة الأردنية (١)			٥ مليون
المجموع الكلي - الصادرات			٥ مليون

قطاع التجارة الداخلية والتمويل

تعزيز الامن الغذائي وتوفير السلع الضرورية لكافة المقيمين على أرض المملكة من خلال بناء مخزون استراتيجي من المواد الأساسية (القمح والشعير والمواد العلفية) والمواد التموينية والضرورية ، وتنظيم حرية آليات الأسواق تحقيقاً للتوازن في السوق بشكل يكفل حماية جميع أطراف العملية التبادلية.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. تعزيز اليات المحافظة على استقرار السوق من خلال الرقابة على الأسواق
٢. تفعيل المنافسة الحرة وضبط المغالاة في الأسعار
٣. حماية الانتاج الوطني
٤. الاحتفاظ بمخزون استراتيجي للسلع الأساسية الاستراتيجية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الضرورية
٥. تقليل الهدر في المخزون الاستراتيجي
٦. حماية المستهلك
٧. تعزيز البنية التحتية وتنسيق الجهود في تحقيق الأمن الغذائي

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: تعزيز اليات المحافظة على استقرار السوق من خلال الرقابة على الأسواق

- ضمان توفير أفضل البدائل السلعية أمام المستهلك بالجودة والسعر المناسب، وذلك من خلال ضبط عملية العرض بما يتناسب مع الطلب للمنتجات الغذائية والزراعية، وضبط أسعار السلع الأساسية والاستراتيجي، وضمان جودة السلع والمواد الضرورية المستوردة والمحلية في جميع مراحل سلسلة التوريد.
- ضمان التزام المنشآت التجارية بالتشريعات النافذة وضبط الممارسات المنافسة لآليات السوق الحر من حيث من خلال المراقبة المستمرة على الاسواق للتحقق من إعلان أسعار السلع والمواد وبيعها وفق لهذه الأسعار، و مراقبة عمليات التنزيلات والتصفية والجوائز الترويجية، و ضبط الإعلانات الخادعة، وضبط عمليات الاحتكار والوضع المهيمن، والتحقق من أوزان السلع المتواجدة في الأسواق بما فيها المنتجات الغذائية ومعايرة الموازين والقبانات المتواجدة في الأردن.

ثانياً: تفعيل المنافسة الحرة وضبط المغالاة في الأسعار

- تشجيع و نشر ثقافة المنافسة بما يضمن فعالية أداء الأسواق.
- ضمان حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية وفق ضوابط المنافسة الحرة من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبيان الرأي بالقرارات الحكومية ومشاريع القوانين والأنظمة لضمان توافقها مع قانون وسياسة المنافسة.
- حماية المنافسة من كل الممارسات التي ترمي إلى الإخلال بها حماية المنافسة من كل الممارسات التي ترمي إلى الإخلال بها وذلك من خلال التصدي للاتفاقيات والتحالفات المخلة بالمنافسة، والتصدي لإساءة استغلال المؤسسات لوضعها المهيمن في السوق كممارسة المغالاة بالأسعار وغيرها.

ثالثاً: حماية الانتاج الوطني

- حماية المنتج الوطني من تزايد المستوردات من منتج معين إلى المملكة أو استيراده بأسعار إغراقية أو مدعومة من خلال تطوير قانون حماية الانتاج الوطني، وتطوير نظام الإنذار المبكر للتجارة غير العادلة، وتقديم الاستشارات المتعلقة بتطبيق تشريعات حماية الإنتاج الوطني.
- زيادة الوعي بتشريعات حماية الإنتاج الوطني من خلال التنسيق مع ممثلي القطاع الخاص والمشاركة في مختلف الفعاليات للتعريف بالخدمات المقدمة في مجال المعالجات التجارية، وعقد ورش عمل للقطاعات الاقتصادية المختلفة حول تشريعات حماية الانتاج الوطني.

رابعاً: الاحتفاظ بمخزون استراتيجي للسلع الأساسية والاستراتيجية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي

- تنظيم عملية الاستيراد والتصدير للمواد الأساسية والتمويلية والزراعية بما يتوافق مع احتياجات السوق الموسمية.
- تعزيز إدارة المخاطر من خلال إعداد خطط إدارة الأزمات.
- تنوع مصادر استيراد القمح والشعير والمواد التموينية لمواجهة الحالات الطارئة الداخلية والخارجية.
- مراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية والتمويلية لدى الموردين والتجار وفي صوامع الحبوب ومراكز الأعلاف ومن خلال نظام الإنذار المبكر.
- زيادة السعة التخزينية للمخزون الوطني من القمح والشعير من خلال توسعة الصوامع.
- تعزيز دور المؤسسات العسكرية والمدنية في تعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والضرورية.
- تقديم الدعم للاستثمار في الانتاج المحلي من المواد الضرورية من خلال إنشاء صندوق ابتكار للزراعة والغذاء والطاقة، وتحفيز العمل من المنزل ، ودعم إقامة الصناعات الغذائية بالقرب من أماكن الانتاج للمحاصيل الزراعية التي تشهد فائض في الانتاج.
- بناء شراكات للاستثمار الزراعي لمحاصيل محددة في الأردن في المناطق الزراعية المناسبة، وخارج المملكة في دول تمتاز بتوفر الظروف المناسبة لزراعة المحاصيل.
- تقديم الدعم اللازم لمنتجي الحبوب.

خامسا: تقليل الهدر في المخزون الاستراتيجي

- تعزيز آليات ضمان وصول الدعم لمستحقيه.
- الوعي والتثقيف لإعادة النظر في العادات المتبعة من حيث الكمية والنوعية.
- المحافظة على سلامة المخزون والإشراف على طرق التخزين واستغلال المساحات التخزينية.
- مراقبة تأمين وصول المواد العلفية الى مراكز الاعلاف والطحين المدعوم إلى المخازن.

سادسا: حماية المستهلك

- تسريع اقرار قانون حماية المستهلك وتوعية الشركاء بأهمية هذا القانون.
- إنشاء مديرية حماية المستهلك التي ستُنشأ بموجب قانون حماية المستهلك.
- وضع الآليات المناسبة لتسوية المنازعات.
- خدمة مصالح المستهلكين في المجالات المرتبطة بصحة المستهلك.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلك من خلال توفير كافة البيانات والمعلومات مثل: الإعلان عن الأسعار، الفوترة، الضمان، إعلانات التصفية والتنزيلات، تلقي الشكاوى من المواطنين والتحقق منها، و تقديم المشورة لاستفسارات المستهلك،و التدخل لمعالجة الشكاوى وفض النزاعات، ومحاربة الإعلانات الخادعة.
- تعزيز ثقافة وسلوك المستهلك بأنماط الاستهلاك المستدام، وبالتجارة الالكترونية، وبالمنتجات المحلية، وثقته بمديرية حماية المستهلك وبحقوقه وواجباته.

سابعا: تعزيز البنية التحتية وتنسيق الجهود لتحقيق الأمن الغذائي

- توحيد وتنسيق الجهود المبذولة من كافة مؤسسات الدولة المشرفة على سلامة وجودة السلع التموينية بدءا من الإنتاج والتخزين والنقل والعرض في الأسواق من خلال تشكيل لجنة توجيهية دائمة من ممثلي القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- تعزيز البنية التحتية الداعمة لتوفير المنتجات الغذائية والمخزون الاستراتيجي (أماكن التخزين، موانئ العقبة، أماكن البيع والعرض، النقل، الإجراءات الفنية، المختبرات، قواعد بيانات).
- توفير المعلومات والبيانات حول المواضيع المتعلقة بالأمن الغذائي من خلال إجراء الدراسات والتقارير الدورية.
- بناء القدرات وتعزيز وتأهيل الكادر الوظيفي.
- بناء شراكات دولية بهدف تعزيز مجالات الاستثمار ومواكبة التطورات في أفضل الممارسات الدولية.
- نقل التكنولوجيا في عملية الرقابة على الأسواق والمنشآت التجارية.

قطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME)

تعزير ايجاد فرص العمل والدخل من خلال دعم المشاريع الناشئة والتوسع في المشاريع القائمة، ونشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والابداع والابتكار في مختلف القطاعات الإقتصادية ولمختلف الفئات العمرية، وتخفيف الأعباء القانونية والتنظيمية لتسريع النمو والتوسع في هذا النوع من المشاريع، وتوفير الخدمات الاستشارية الداعمة لزيادة قدراتها الانتاجية والتنافسية، وتوفير سبل التمويل الميسر والمستدام، لرفع المساهمة الواعدة والقيمة المضافة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية
٢. توفير التمويل اللازم وبشروط ميسرة وملائمة
٣. تدريب أصحاب المشاريع على المهارات الفنية والإدارية
٤. تسهيل إجراءات تسجيل براءة الاختراعات
٥. تشجيع وتحفيز الريادة والابداع
٦. تعزير وتطوير قدرات المشاريع القائمة
٧. توفير التسويق المناسب لمنتجات مشاريع ومؤسسات القطاع

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية

إعداد مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إقرار قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة.

ثانياً: توفير التمويل اللازم وبشروط ميسرة وملائمة

• المساهمة في تمويل المشاريع الناشئة من خلال شبكة مراكز الأبداع الأردنية (JIC).

- تحسين فرص الحصول على التمويل في المناطق الريفية من خلال مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل (REGEP).
- المساهمة في تمويل المشاريع التنموية في المحافظات الناشئة والقائمة منها من خلال صندوق تنمية المحافظات.
- تنفيذ المحور الرابع «تحسين الوصول إلى الائتمان والتمويل السهمي» في الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ٢٠١٧-٢٠٢٠ من خلال:
 - معالجة إخفاقات السوق في تخصيص التمويل الرسمي اللازم للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
 - مضاعفة حجم القروض المصرفية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من (١٠%) إلى (٢٠%) بنهاية العام ٢٠٢٠.
 - زيادة حجم رأس المال الابتدائي ورأس المال المغامر المتاح لتنمية المشاريع الناشئة الواعدة.

ثالثاً : تدريب أصحاب المشاريع على المهارات الفنية والإدارية

- تعزيز قدرات ومعارف الرياديين الجدد وخصوصاً ضمن فئتي المرأة والشباب.
- تحسين احتمالات بقاء ونمو المشاريع الناشئة والياقعة خلال السنتين الأولتين من تشغيلها.
- تحسين القدرات والإمكانيات الإدارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة لتحقيق مستوى أداء أعلى.

رابعاً: تسهيل إجراءات تسجيل براءة الاختراعات

- إنشاء مراكز دعم الابتكار في وزارة الصناعة والتجارة لتشبيك الشركات الصغيرة والمتوسطة مع أصحاب الاختراعات والابتكار.
- ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بموقع WIPO PUBLISH الذي يتيح الرجوع والتحري حول براءات الاختراع الممنوحة والمنقضية
- عقد ورش عمل توعوية في مجال حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع.

خامساً: تشجيع وتحفيز الريادة والابداع

- تنفيذ المحور الثاني «بناء الوعي والثقافة الريادية في المجتمع» في الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ٢٠١٧-٢٠٢٠، من خلال:
 - تعزيز الثقافة الريادية في جميع المحافظات والقطاعات.
 - دمج مفهوم ريادة الأعمال في المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية.

- المساعدة في تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة من خلال تقديم الدعم إلى رواد الأعمال للبدء بأعمال مستدامة، ولدعم الأفكار المنبثقة عن مشروع الأعمال، وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة، والتعرف إلى واستغلال الأسواق، واستخدام طاقم وظيفي ماهر، وتخريج أعمال قابلة للحياة وقادرة على الوقوف بمفردها من خلال برنامج دعم الريادة/ حاضنات الأعمال.
- إطلاق مبادرة المجتمعات الريادية بهدف التعرف على العوامل التي تشجّع تطوّر مجتمعات ريادة الأعمال وبناء شبكات التعاون وتنمية القدرات الريادية لها، واستخدام وتطوير المهارات ووضع السياسات وتأثير هذه العوامل في دعم ريادة الأعمال، وتحديد الممارسات الجيدة كأداة تعليمية ووضع تصوّر حول دعم إنشاء وتطوير المزيد من مجتمعات ريادة الأعمال في جميع المحافظات.

سادسا: تعزيز وتطوير قدرات المشاريع القائمة

- دعم إستدامة المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مع إيلاء العناية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة ذات فرص النمو العالية من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وذلك من خلال مشروع تسريع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تنمية التكتلات العنقودية في الصناعات الثقافية والإبداعية.
- ربط الشركات التي تستورد مدخلات انتاجها من الخارج مع بدائل التوريد المحلي من خلال برنامج الترابطات الوطنية.
- تيسير الإستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الإنتاجية سواء كانت قيد الإنشاء أو المشاريع القائمة التي تهدف إلى البدء أو/والتوسع في قطاعات الصناعة والخدمات والأعمال الزراعية الصناعية، على أن تكون هذه المشاريع ذات جدوى إقتصادية وقيمة مضافة عالية وأثر واضح في المساهمة في الإقتصاد ودعم المجتمع المحلي، وذلك من خلال آليات وبرنامج عمل صندوق تنمية المحافظات.

سابعا: توفير التسويق المناسب لمنتجات مشاريع ومؤسسات القطاع

- تحسين وتطوير بيئة الاعمال الخاصة بالتجارة الالكترونية، لزيادة صادرات المؤسسات المتوسطة والصغيرة الأردنية، وذلك من خلال برنامج تطوير وتنمية الصادرات من خلال الأسواق الافتراضية VMP.
- تسهيل دخول الشركات الصغيره والمتوسطه للأسواق الدولية من خلال تقديم خدمات لتعزيز الترابطات في مجال الأعمال والابتكار من أجل تعزيز تنافسيتها وتواجدها من خلال إنشاء تجمعات للأعمال في دول العالم الثالث من خلال شبكة المشاريع الأوروبية EEN .
- تحسين تسويق المنتجات الزراعية من الخضار والفواكه للمحاصيل ذات القيمة المائية المرتفعة سواء في الاسواق المحلية او الاسواق الخارجية من خلال مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل (REGEP).

- تنفيذ المحور السادس «الوصول إلى الأسواق» في الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ٢٠١٧-٢٠٢٠ ، من خلال:
 - الانفتاح على فرص المشتريات الحكومية والعطاءات الحكومية وتسهيل التعاقد ضمنها.
 - زيادة قدرة المشاريع للتصدير، وحفزها إليه.
 - زيادة مشاركة المشاريع في سلاسل التوريد للشركات الكبيرة.
 - تعزيز نموذج حقوق الامتياز (franchise) كمنهج لبناء الأسواق.

الخدمات المهنية

تعتبر الخدمات المهنية من المجالات الداعمة والمساندة لعملية التنمية المنشودة في الاردن وتساهم بشكل كبير في تطوير القطاعات الإقتصادية الأردنية وتعزيز إنتاجيتها وكفاءتها وزيادة تصدير الخدمات والاستشارات بشتى اشكالها. للخدمات المهنية دورا رئيسيا في تحسين الإنتاجية والنمو في جميع أنحاء الاقتصاد، وتعتبر رافداً أساسياً للطبقة متوسطة الدخل. وتشمل الخدمات المهنية على سبيل الذكر لا الحصر الأطباء والمهندسين والمحامين والمحاسبين والمدققين الماليين والاقتصاديين وخبراء تكنولوجيا المعلومات.

السياسة العامة

رفع كفاءة الخدمات المهنية عبر توظيف الامكانيات والموارد المتاحة والمساندة من تشريعات عصرية والتي تنسجم مع افضل الممارسات العالمية، لتعظيم مساهمة الخدمات المهنية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ورفع جودة الخدمات المقدمة وتنظيمها وتسويقها إقليميا وعالميا، من خلال توفير خدمات مهنية:

- متخصصة ومؤهلة ومتطورة وقادرة على التميز والابداع.
- منافسة على المستوى الاقليمي والدولي ذات قيمة مضافة عالية ورافدة للاقتصاد.
- قادرة على استقطاب الخبرات والاستثمارات العالمية المتميزة، ليكون الاردن بمثابة مركز اقليمي في هذا المجال.
- قادرة على توفير فرص عمل ذات مردود مرتفع.
- مصدر للخدمات لا للأفراد .

قطاع السياحة

تطوير أنماط ومنتجات وخدمات سياحية ذات تنافسية عالية على الصعيد الاقليمي، تمتد طوال فصول السنة، باستغلال المقومات المتاحة في محافظات المملكة كافة، وذلك لزيادة مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. تطوير المنتج السياحي (السياحة الثقافية، والعلاجية والإستشفائية، والبيئية، والدينية، والمغامرات، والبحرية، والتعليمية، والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات)
٢. المحافظة على اطار تشريعي مستقر وواضح محفز للاستثمار في القطاع السياحي وجاذب للسياحة
٣. تحفيز الدور الريادي والفاعل للقطاع الخاص
٤. إدامة سياسة ترويجية تجعل من الأردن مقصداً سياحياً متميزاً ومنافساً على المستوى الاقليمي
٥. تطوير ادارة المواقع السياحية وتشغيلها بحرفية عالية والمحافظة على مستوى عال للخدمات المقدمة من قبلها
٦. التطوير المستمر للسياحة المحلية والترويج الفعال لها

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: تطوير المنتج السياحي

- توفير منتج سياحي متميز ومتنوع في كافة محافظات الأردن يلبي متطلبات السياحة الاقليمية والعالمية، وتحفيز المجتمعات المحلية لتطوير منتجات وتجارب سياحية وخدمات مميزة تعمل على إثراء تجربة السائح.
- التركيز على الميزة التنافسية لقطاع السياحة في كافة المحافظات وترسيخها ومعالجة نقاط الضعف حيثما وجدت وتوفير المخصصات المالية اللازمة لهذه الغاية بهدف المحافظة على منتج سياحي منافس يبرز الهوية الوطنية للمنتج السياحي الاردني.
- توزيع الخدمات والمنشآت السياحية بشكل متوازن في كافة أرجاء محافظات المملكة والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لزوار المواقع السياحية.

- تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في المواقع الأثرية والسياحية في المملكة.
- تطوير أنظمة معلوماتية وتطبيقات الكترونية للمعلومات الجغرافية الخاصة بالمواقع والمنشآت السياحية ومشاريع التطوير السياحي.
- استحداث مسارات سياحية جديدة، وتطوير القائم منها في مختلف محافظات المملكة.
- تطوير وتعزيز ورفع الكفاءة المؤسسية في وزارة السياحة والآثار، وكذلك في جميع المؤسسات المعنية بالقطاع السياحي وبناء قدرات العاملين في القطاع من أجل تمكينهم من تنفيذ مهامهم لتحقيق الأهداف الخاصة بالقطاع.
- استخدام المواقع الأثرية ودمجها لتطوير المنتج السياحي من خلال خلق مفهوم عناقيد المنتج.

ثانياً: وضع اطار تشريعي محفز للاستثمار في القطاع السياحي وجاذب للسياحة

- العمل على ترسيخ أسس بيئة تشريعية وتنظيمية وإدارية وإجرائية ورقابية تتفق ومتطلبات تدعيم تنافسية القطاع وتواكب المتغيرات التي يمر بها وتعتمد أفضل المعايير الدولية من أجل ضمان التميز والتنافسية والاستدامة البيئية في قطاع السياحة الأردني.
- استمرار الوزارة بالقيام على تسليط الضوء بشكل حثيث على الفرص الاستثمارية في القطاع السياحي وتسهيل استثمار القطاع الخاص وتقديم الإعفاءات والحوافز بحيث تشمل كافة المناطق في المملكة.
- رفع المستويات الخاصة بمعايير أداء المهن السياحية من خلال آليات تنظيمية أكثر فاعلية ومرنة وإزالة الشروط التي قد تكون معيقة للمستثمرين ومزاولي المهن السياحية.
- وضع أنظمة لمراقبة أداء الفعاليات المختلفة في القطاع السياحي حتى تكفل تطبيق أعلى معايير جودة الخدمات المقدمة والصحة والسلامة العامة وحماية السياح، واعتماد آليات للتعامل الفوري مع شكاوى السياح بالإشتراك مع كافة أجهزة الدولة المعنية في الدور الرقابي، وتوظيف أنظمة بديلة مثل التسجيل الطوعي وأتمتة اجراءات التصنيف والترخيص الالكتروني السياحي.
- تطوير وتحديث الموقع الالكتروني لوزارة السياحة والآثار حتى يقدم كافة المعلومات والخدمات لمتلقي الخدمة، بحيث يتضمن قائمة باسماء جميع المهن السياحية مدرجة حسب المهنة والتصنيف (فنادق، مطاعم، اجنحة فندقية، مخيمات بيئية، مخيمات سياحية، مكاتب سياحة وسفروصادرة، مكاتب سياحة وسفر وافدة، مكاتب سياحة وسفر حج وعمره، الادلاء، الحرف اليدوية والتقليدية).
- مراجعة وتحديث التشريعات الناظمة لعمل القطاع السياحي من أجل الوصول إلى صيغ توافقية تخدم المصلحة العامة وتلبي احتياجات كافة الأطراف في القطاع وتؤدي لتحقيق الاهداف العامة للدولة.
- توفير المتطلبات الادارية والتنظيمية لقانون السياحة الجديد حتى تتمكن المملكة من الارتقاء بالقطاع السياحي وتعزيز دوره في المساهمة بالنمو الاقتصادي والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
- تطوير البيئة التشريعية المنظمة لأعمال الاقتصاد التشاركي مع كافة الجهات المعنية مع الأخذ بعين الاعتبار حتمية هذا القطاع في ظل التحول والتغير الكبير في قطاع السياحة العالمي

وأهمية هذا القطاع في المساهمة في حل الكثير من تحديات القطاع مثل النقل والإيواء.

ثالثاً: تحفيز الدور الريادي للقطاع الخاص

- إحكام الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص، بكافة مؤسساته العاملة في المجال السياحي، بشكل يضمن تحقيق أهداف منشآت القطاع وفي الوقت نفسه تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية للدولة.
- الاستمرار في تمكين القطاع الخاص من أن يلعب دوراً محورياً في خطط وزارة السياحة والآثار التنفيذية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للسياحة، والمساهمة في طرح فرص استثمارية في القطاع السياحي ودعم القطاع الخاص في عملية تنفيذها.
- دعم الجمعيات السياحية من أجل رفع مستوى الخدمات المقدمة للأعضاء فيها وتعزيز الفرص لدعم التنظيم الذاتي للقطاع.
- مأسسة الأهداف الرامية الى تمكين القطاع الخاص من أن يلعب الدور الرئيسي في التخطيط والادارة للقطاع السياحي، وذلك عن طريق موائمة التشريعات والاجراءات والقرارات مع متطلبات تحقيق هذه الغاية.
- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير أنماط سياحية جديدة (واعدة) والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في كافة محافظات المملكة لإفادة وتشبيك المجتمعات المحلية من خلال المشاريع المتوسطة والصغيرة.

رابعاً: وضع سياسة ترويجية على المستوى الاقليمي

- تعزيز وتكثيف الجهود المبذولة من قبل هيئة تنشيط السياحة لترويج المملكة كوجهة سياحية منافسة على الصعيدين الاقليمي والعالمي، من أجل تحقيق أفضل النتائج في مجال الجذب السياحي، من خلال سياسات عامة وخطط تسويقية فاعلة، مبنية على معلومات وإحصائيات دقيقة.
- العمل على تطوير وتحديث آليات ادارة العمل والتسويق في هيئة تنشيط السياحة حتى تتمكن من مواكبة التغيرات المتسارعة في مجال الجذب السياحي ذي العائد الاقتصادي المجدي.
- إشراك القطاع الخاص في تسويق المواقع السياحية والموارد الأثرية والتراثية (الممتلكات الثقافية) على اختلاف أنواعها.
- تطوير برامج سياحية مبتكرة ذات طابع خلاق ومنافس على الصعيد الاقليمي.
- التركيز على جذب فئات سياحية مهتمة بأنماط سياحية مستحدثة مثل السياحة الدينية والعلاجية والاستشفائية وسياحة المغامرة.
- التركيز على توجيه موارد الترويج لاستهداف أسواق إقليمية وعالمية منتجة كالأسواق العربية، ووضع سياسات للترويج في هذه الأسواق من خلال توفير الحوافز والمرافق والخدمات التي تتناسب مع تنوع وتفرد المنتج السياحي الأردني.

- استقطاب ودعم رحلات الطيران العارض ومنخفض التكاليف القادم إلى المملكة من خلال مطاري الملك حسين الدولي/العقبة، ومطار عمان المدني/ماركا.

خامسا: تطوير ادارة المواقع السياحية وتشغيلها ورفع مستوى الخدمات المقدمة فيها

- توفير الظروف الملائمة واتباع الممارسات الفضلى من أجل تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المواقع السياحية العامة والمشاركة في إدارة المواقع السياحية وتشغيلها بموجب التشريعات النافذة.
- إشراك المجتمعات المحلية في عمليات التطوير والتشغيل والإدارة للمواقع السياحية.
- تطوير المواقع السياحية وإدارتها وتشغيلها وتقديم أفضل الخدمات السياحية فيها من خلال مديرية إدارة المواقع السياحية والبدء بموقع جرش الأثري، وموقع أم قيس الأثري، وموقع قلعة عجلون الأثرية، وموقع قلعة الكرك، والمواقع السياحية والتراثية في محافظة الطفيلة، وبالإشتراك مع القطاع الخاص.
- تعزيز دور وزارة السياحة والآثار وتكثيف جهودها من أجل تحديد وتعريف ومراقبة الموارد والممتلكات السياحية في المملكة التي تعتبر ذات قيمة تراثية وتاريخية وثقافية وحضارية وطبيعية.
- حماية الموارد والممتلكات السياحية وصيانتها والمحافظة عليها وضمان استدامتها، وتوفير وتطوير البنى التحتية والمرافق والخدمات المميزة في محيطها بالتنسيق مع الدوائر والمؤسسات المعنية.

سادسا: تطوير السياحة المحلية والترويج لها

- إطلاق حملات ترويجية سنوية ومهرجانات محلية من أجل الوصول إلى جميع شرائح المجتمع وفئاته.
- العمل على تحفيز تنامي السياحة المحلية من خلال التعاون الكامل مع القطاع السياحي والجهات ذات العلاقة مثل وزارة الشؤون البلدية ووزارة الزراعة (مثال: إنشاء متنزهات مزودة بالخدمات يتم إدارتها من قبل ابناء المجتمع المحلي).
- إعداد دراسة حول منح المواطنين الأردنيين إعفاءات ضريبية على تعاملاتهم مع المنشآت السياحية وذلك لخفض كلفة السياحة المحلية، ومنحهم أسعاراً تفضيلية من خلال مذكرات تفاهم مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وجمعية الفنادق وجمعية أصحاب المطاعم السياحية وخاصة في المواسم التي تشهد تراجعاً في الحركة السياحية.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
السياحة			
مواصلة اعتماد السياسة الترويجية التي تبرز الأردن كوجهة سياحية مميزة ومنافسة في المنطقة	إعادة هيكلة هيئة تنشيط السياحة الأردنية وتعزيز قدرتها لإدارة ومتابعة خارطة الطريق الترويجية لثلاث سنوات، المعتمدة من قبل مجلس إدارة الهيئة. استهداف الأسواق السياحية الجديدة في المنطقة والعالم - تقوم هيئة تنشيط السياحة بتأسيس مكتب لها في الصين على غرار ما فعلت في لندن. بالإضافة إلى تعزيز أنشطة تسويق المملكة عبر المنصات الرقمية. مواصلة تعهيد (outsourcing) أنشطة التسويق والعلاقات العامة في أسواق المنشأ. استهداف ودعم رحلات الطيران منخفضة التكاليف (LCC). تبني حملة وطنية للتوعية السياحية (٢٠١٧-٢٠٢١)	إصلاح حكومي	---
	العمل على ترويج وتسويق السياحة الأردنية في أسواق جديدة كالدول العربية والخليجية والأسواق الآسيوية (وخاصة بالصين).	إصلاح حكومي	١٢,٥ مليون
تحسين المسوحات الميدانية وجمع البيانات	إجراء مسوحات ميدانية دورية للقادمين والمغادرين لتحسين عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات.	إصلاح حكومي	---
تطوير صيانة وإدارة المواقع السياحية	تعهد إدارة وصيانة المواقع بالشراكة مع القطاع الخاص. التعاون مع الهيئات الدولية لصيانة المواقع السياحية.	إصلاح حكومي	---
	تعهد إدارة وصيانة المواقع بالشراكة مع القطاع الخاص. التعاون مع الهيئات الدولية لصيانة المواقع السياحية.	إصلاح حكومي	---

الاستثمارات في القطاع السياحي		
٤٨١ مليون	فرصة استثمارية	منتجع هاي ليك العقبة: إقامة منتجع ضخم على مساحة ٦٥,٠٠٠ متر مربع من أراضي ساحل العقبة الشمالي بجانب مشروع مرسى زايد (لا تمنع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومن خلال شركة تطوير العقبة، في عقد شراكة مع المستثمرين المستقبليين في هذا المشروع، أو الحصول على الملكية الكاملة إن أتيحت).
٢٠٠ مليون	فرصة استثمارية	معسكرات المدينة الرياضية - العقبة: تطوير فرص استثمارية لإنشاء مجمع رياضي متعدد المرافق في العقبة. يمكن أن توفر المدينة الرياضية مزيجاً من الأنشطة لعدد يصل إلى ٣٠٠٠ مستخدم.
٦٨١ مليون		المجموع الفرعي - السياحة - فرص استثمارية (٢)
---		المجموع الفرعي - السياحة - مشاريع الحكومة الأردنية
١٢,٥ مليون		المجموع الفرعي - السياحة - إصلاحات الحكومة الأردنية (٤)
٦٩٣,٥ مليون		المجموع الكلي - السياحة

قطاع البناء والهندسة والاسكان

تعزيز مكانة ودور قطاع البناء والهندسة والاسكان الاردني ليكون المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وليعزز من مكانة الاردن لتكون مركز استقطاب محلي وعربي، خاصة وانه أدرج ضمن القطاعات الرئيسية بوثيقة الأردن ٢٠٢٥ ، كأحد العناقيد المستقلة والمتكاملة، لما لهذا القطاع من علاقات تشابكية قوية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، اضافة الى إدراجه ضمن خطة الحكومة التنفيذية للسنوات العشر القادمة، وذلك لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه والمتمثلة بجعل الأردن مركزاً إقليمياً للخدمات المعمارية والهندسية في منطقة الشرق الأوسط. وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. توظيف أفضل معايير الممارسات الدولية الجديدة
٢. تحسين وتطوير نوعية التعليم والتدريب للمهندسين
٣. تحديث وتطوير آلية إجراءات طرح واحالة العطاءات
٤. تحسين وتنظيم وتطوير قطاع الإسكان والتطوير العقاري
٥. وضع الأطر التشريعية الملثمة التي توفر الحماية المناسبة للمستثمرين والمستفيدين
٦. فتح آفاق تصديرية جديدة لخدمات القطاع البناء والهندسة والإسكان بما فيها الاستشارية
٧. المشاركة الفاعلة في عمليات اعادة الاعمار في الدول المجاورة
٨. تمكين وتعزيز العلاقة التشاركية بين مستثمري هذا القطاع للنهوض بالقطاع والوصول الى العالمية وبناء قطاع انشائي عربي مسلح بالعلم والتكنولوجيا قادر على المنافسة في ظل التكتلات والاتلافات العالمية الكبيره التي تتحكم باقتصاد العالم الحديث ومشاريعه

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: توظيف أفضل معايير الممارسات الدولية الجديدة في القطاع

- توظيف أفضل معايير الممارسات الدولية الجديدة في مجال التميز المهني وأنظمة الاعتماد للمهندسين والمهنيين والفنيين.
- مراجعة نظام تصنيف المقاولين وفق المعايير الجديدة للتميز.
- تعزيز قدرات الرقابة على التنفيذ لضمان الامتثال للمعايير التصميمية، وذلك من خلال زيادة عدد الجولات الرقابية على المشاريع وأعمال الأعمار بالأردن، وزيادة عدد الجولات التفتيشية، والالتزام بالكودات والمواصفات من خلال مجلس البناء الوطني الأردني.
- تشديد العقوبات المدرجة في قانون البناء الوطني، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمخالفات الخاصة

بأعمال الأعمار وعدم التقيد بالكودات (تم اعداد مشروع قانون معدل لقانون البناء الوطني، وتم احالته الى مجلس النواب لاستكمال إجراءاته الدستورية).

ثانياً: تحسين وتطوير نوعية التعليم والتدريب للمهندسين

- إدخال برامج تمنح شهادات جديدة للمهندسين الأردنيين لتلبية احتياجات القطاع ورفع مستوى الجودة على صعيد التعليم والتدريب العلمي وتطوير المهارات الشخصية.
- وضع هدف استراتيجي ان تكون نسبة الاعتمادية الدولية لبرامج الهندسة في الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة (١٠٠%) بحلول عام ٢٠٢٠.
- وضع وتبني نظام وطني لتصنيف المهندسين يعتمد على الأسس العالمية وإلزامه في كافة مجالات الهندسة.
- ابرام شراكة مع مبادرة مشروع إدراك، لتطوير محتوى التدريب وصولاً للمستوى العالمي والمتاح عبر الانترنت.
- الغاء نظام التجسير بمجال الهندسة، والغاء مبدأ الاستثناءات للدخول لكليات الهندسة بالجامعات الاردنية.
- استصدار برنامج وطني إلزامي للتعليم المهني المستمر، وربط استكمال متطلبات التعليم المهني المستمر بشروط الاعتماد المهني.
- تدعيم وتوسيع نطاق كافة التدريبات المهنية بما يخص المهن المتداخلة والمتعلقة بقطاع الإنشاءات وأعمال الإعمار.

ثالثاً: تحديث وتطوير آلية إجراءات طرح واحالة العطاءات

- تعزيز استخدام عقود الفيدك (FIDC) والعقود الإنشائية النموذجية، وإلغاء لجان العطاءات الخاصة (يتم حالياً مراجعة عقود الإنشاءات (عقود الفيدك FIDC) من خلال لجنة مشكلة من مجلس الوزراء برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان).
- مراجعة وتحديث إجراءات العطاءات الحكومية لتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة.
- الزام المناقصين بتقديم البيانات المالية (الملاءة المالية و الميزانية المدققة) عند تصنيف، وتجديد التصنيف للمقاولين لكافة العطاءات الكبرى عند تقديم عروض المناقصين .
- الاستعانة والتعاون مع مكتب الائتمان الوطني (National Credit Bureau) لإجراءات التدقيق الائتماني المالي على وضع شركات المقاولات وشركات الاستشارات من حيث الملاءة المالية باعتمادها كاحد معايير الاختيار.
- إدخال متطلبات جديدة لمشاركة الشركات الأردنية في العطاءات الدولية، والتي يتطلب تنفيذها من قبل شركات أجنبية وتنفذ في الأردن لمشاريع الانشاءات، بما فيها مشاريع البنية التحتية لزيادة نسبة مشاركة الشركات الأردنية لتصل إلى (٥٠%) بحلول عام ٢٠٢٥ .

رابعاً: تحسين وتنظيم وتطوير قطاع الإسكان والتطوير العقاري

- تطوير خطة عمل وطنية جديدة لقطاع الاسكان، مع التركيز على الحلول الاسكانية التي تستهدف شريحة ذوي الدخل المحدود والمتوسطة وفق اسعار مقبولة (Affordable) في سوق الشركات متوسطة الحجم.

خامساً: التشريعات لحماية المستثمرين والمستفيدين

- تحديث أنظمة البناء في العاصمة عمان ومحافظات المملكة، ومراجعة احكام التنظيم فيما يخص الكثافة وتقسيم المناطق، لتجنب اية معيقات مع المستثمرين وكذلك إدخال متطلبات جديدة لكفاءة الطاقة في المباني وربطها بالحصول على رخص البناء والانشاءات.
- وضع الأسس والمعايير الفنية لأعمال ضبط الجودة بالمباني بما فيها إصدار شهادات مطابقة وتأكيد الجودة لهذه المباني.

سادساً: تصدير قطاع البناء والهندسة والإسكان

- تشجيع شركات المقاولات العالمية للإستثمار في الاردن، ليصبح الاردن مركزاً اقليمياً لمشاريع اعادة الاعمار في دول الجوار .
- تنظيم مؤتمر ومعرض تجاري عالمي سنوي، لتشجيع التواصل التجاري وتبادل المعلومات بشأن فرص التصدير الدولية.
- تفعيل دور السفارات الاردنية بالخارج.
- تشجيع الشركات الاردنية بتشكيل ائتلافات لتنفيذ مشاريع في الخارج.
- التوصل الى آلية مع البنك المركزي الأردني لاصدار اية ضمان وكفالات للمقاول الاردني والمستشار الاردني للمشاركة بتنفيذ مشاريع كبرى خارج المملكة.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
الإشاعات والإسكان				
تحسين وتطوير نوعية تعليم وتدريب المهندسين	تعريف المهندسين والعاملين في القطاعات المهنية المعنية الأخرى (مثل العاملين في السباكة والكهرباء والمهاجر) بالمعايير الجديدة لأفضل الممارسات الدولية وأنظمة الاعتماد.	إصلاح حكومي	----	
	مراجعة نظام تصنيف المقاولين تماشياً مع معايير التميز الجديدة.	مشروع حكومي	----	
	تطوير نظام المتابعة والتنفيذ (من خلال تعديل قانون البناء الوطني): زيادة عدد المفتشين وزيارات التفتيش الميدانية للمشاريع الإنشائية. مراجعة وتشديد العقوبات على تجاوز قانون البناء. *سيتم تعديل قانون البناء الوطني (حاليا لدى البرلمان)	إصلاح حكومي	----	
	تحسين تعليم وتدريب المهندسين	تقديم برامج جديدة لمنح الشهادات في تخصصات تلبي احتياجات القطاع.	إصلاح حكومي	----
	تأسيس برنامج وطني للتعليم المهني المستمر وربط متطلبات إنجاز التعليم المهني المستمر بالحصول على الاعتماد المهني.	إصلاح حكومي	----	
	وضع نظام وطني لتصنيف برامج منح الدرجات العلمية للمهندسين في الجامعات الأردنية.	إصلاح حكومي	----	
	السعي إلى الحصول على الاعتماد الدولي بنسبة (100%) لجميع برامج الهندسة في الجامعات الأردنية بحلول العام 2020.	إصلاح حكومي	----	
	دمج وتوسعة نطاق كافة البرامج التدريبية المهنية للمجالات المرتبطة بالإشاعات.	إصلاح حكومي	----	
الحّد من عدد المكرمات في برامج دراسة الهندسة وإلغاء تجسير الطلاب في برامج الهندسة بالجامعات الأردنية.	إصلاح حكومي	----		

-----	إصلاح حكومي	تعزيز استخدام عقود الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين وإلغاء الاستعانة باللجان الخاصة. (تم حالياً مراجعة عقود الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين من قبل لجنة برئاسة وزارة الأشغال العامة والإسكان)	تحديث وتطوير إجراءات تقييم وتقديم العطاءات
-----	إصلاح حكومي	التقيد بتقديم البيانات المالية المدققة لكل عطاء.	
-----	إصلاح حكومي	ضرورة التقيد بالاستعانة بشركة الائتمان الوطني للتحقق من الوضع الائتماني والملائمة المالية لشركات المقاولات والاستشارات كأحد معايير الاختيار.	
-----	إصلاح حكومي	السماح للشركات الأردنية بالمشاركة في كافة العقود المنفذة بالمملكة (لمشاريع البنية التحتية) بهدف رفع مشاركة الشركات الأردنية إلى ٥٠٪ بحلول العام ٢٠٢٥ (وضع معايير وشروط إضافية في وثائق طرح العطاءات)	
-----	إصلاح حكومي	إعداد خطة عمل جديدة لقطاع الإسكان، تركز بشكل خاص على توفير حلول سكنية للشريحة المتوسطة وبأسعار معقولة - تم إنجاز ٥٠٪ من الخطة وبدعم من خبراء البنك الدولي.	تطبيق إطار تشريعي يوفر الحماية المناسبة للمستثمرين والمستفيدين
-----	إصلاح حكومي	تحديث الأنظمة الداخلية التي تحكم مجال البناء في أمانة عمان الكبرى وباقي محافظات المملكة لتضم مزيداً من التوجيهات المحددة فيما يخص الكثافة السكانية وتقسيم المناطق، ومتطلبات كفاءة استهلاك الطاقة.	
-----	إصلاح حكومي	الإعلان عن برنامج ضمان وطني جديد للمنازل، بحيث يوفر لمشتري المنازل الجديدة الحماية المتعلقة بجودة المنزل الجديد (يتم تنفيذه من خلال القانون الجديد لتنظيم قطاع الإسكان والعقارات)	
-----	إصلاح حكومي	تنظيم مؤتمر سنوي للقطاع ومعرض تجاري لتشجيع التواصل وتبادل المعلومات حول فرص التصدير الدولية.	فتح آفاق جديدة للتصدير

-----	المجموع الفرعي - الإنشاءات والإسكان - فرص استثمارية
-----	المجموع الفرعي - الإنشاءات والإسكان - مشاريع الحكومة الأردنية
-----	المجموع الفرعي - الإنشاءات والإسكان - إصلاحات الحكومة الأردنية (١٧)
-----	المجموع الكلي - الإنشاءات والإسكان

قطاع الزراعة

تعزيز الأمن الغذائي، وتحسين دخول المزارعين، والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وخاصة الموارد المائية، ورفع إنتاجية القطاع ومساهمته في الاقتصاد الوطني، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتحسين خدمات الإرشاد للمزارعين، ووضع آليات جديدة لتطوير سوق المنتجات الزراعية المحلية.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. تعزيز استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي
٢. إرشاد المواطنين حول فرص الانتاج الزراعي المتاحة وتشجيع المشاريع الزراعية الاسرية في الأرياف
٣. تحفيز مشاركة القطاع الخاص
٤. وضع خطط تسويقية لزيادة تصدير المنتجات الزراعية الوطنية وفتح اسواق جديدة لها
٥. تأهيل العمالة الاردنية وتشجيعها
٦. زيادة كفاءة استخدام المياه المتاحة للري
٧. تشجيع زراعة المحاصيل ذات المردود العالي
٨. اعادة النظر بقانون التعاونيات واسلوب عملها

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: تعزيز استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي وأتمتة الخدمات الزراعية التي تقدمها الوزارة للمزارعين والقطاع الخاص

- تقديم الخدمات الزراعية المجانية والمدعومة للمزارعين وخاصة تلك التي لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها (الإرشاد والبحث، التحصينات ضد الأمراض، المعالجة، والرش... الخ).
- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في الري والتسميد من خلال البحوث الزراعية والتمويل المدعوم.
- تشجيع استخدام البذار المحسنة و البذار المقاومة للجفاف.
- دعم البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا.
- تشجيع استخدام المكننة في العمليات الزراعية.
- إدخال الإنذار المبكر للتنبؤ في الأمراض والآفات العابرة للحدود.
- استخدام الطاقة البديلة لخفض كلف الإنتاج.

ثانياً: ارشاد المواطنين على فرص الانتاج الزراعي المتاحة وتشجيع المشاريع الزراعية الاسرية في الأرياف، بهدف تعزيز الأمن الغذائي الوطني

- تنظيم تداول المنتجات الزراعية لضمان تحقيق الأسعار العادلة.
- زيادة دور المواطن في التنمية الزراعية من خلال الاتحادات والجمعيات التعاونية.
- دعم المشاريع الأسرية التي تعزز الأمن الغذائي للفئات الأشد فقراً في الريف والبادية.
- تشجيع المشاريع الصغيرة في الريف والبادية المولدة للدخل وفرص العمل من خلال القروض المدعومة.

ثالثاً: تحفيز مشاركة القطاع الخاص

- تبني الشراكة مع القطاع الخاص في رسم السياسات الزراعية من خلال:
 - مشاركة القطاع الخاص في عضوية مجالس المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي والمؤسسة التعاونية ومؤسسة الإقراض الزراعي.
 - زيادة عدد ممثلي القطاع الخاص في اللجان الفنية المتخصصة.
 - التمثيل المؤسسي للقطاع الخاص في مجالس الإدارة واللجان الرئيسية واللجان الفرعية في المحافظات واللجان التوجيهية للمشاريع.
 - ضمان حق القطاع الخاص في الحصول على المعلومات.
 - تعزيز النزاهة والشفافية في تعاملات الوزارة مع القطاع الخاص.
- تبني الشراكة بين القطاعين كمنهج لتطوير القطاع الزراعي من خلال:
 - مشاريع إنتاج الغذاء خارج الأردن (مشروع السودان ومشروع روسيا)، ومشاريع إنشاء المحاجر البيطرية، ومشروع المربع الصحي (HOP)، ومشاريع المسالخ الكبيرة للدواجن والحيوانات.

رابعاً: وضع خطط تسويقية لزيادة تصدير المنتجات الزراعية الوطنية وفتح اسواق جديدة لها

- فتح أسواق جديدة من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية للمنتجات الزراعية الأردنية.
- إيجاد البدائل لوصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الروسية وأوروبا الشرقية.
- تشجيع تنظيم النقل المبرد من خلال شركات كبيرة تعمل على توفيرها للأسواق التصديرية.
- تشجيع تطوير منشآت التسويق لزيادة جودة المنتج الزراعي وزيادة القيمة المضافة للإنتاج.
- تشجيع القطاع للتوجه نحو الصناعات الزراعية المستخدمة للمدخلات المحلية من الإنتاج.
- تنظيم تدفق المنتجات الزراعية المستوردة وبما يحقق توفير المنتجات الزراعية وعدالة أسعارها.
- تبني نظام تتبع المنتجات النباتية والحيوانية لزيادة نفاذها في الوصول إلى الأسواق غير التقليدية.
- تشجيع الزراعة العضوية والممارسات الزراعية الحسنة.

خامسا: تأهيل العمالة الاردنية وتشجيعه

- تدريب العمالة الزراعية المحلية وتبني برامج إحلالها مكان العمالة الوافدة في القطاع الزراعي بالتعاون مع وزارة العمل.
- وضع الآليات المناسبة لاستقرار العمالة الزراعية الأردنية من خلال توفير التأمينات الاجتماعية والصحية.
- تنمية مهارات الأسر الريفية من خلال التدريب الموجه لسوق العمل.

سادسا: زيادة كفاءة استخدام المياه المتاحة للري

- تشجيع الزراعات المحمية والزراعة بدون تربة من خلال القروض المدعومة من مؤسسة الإقراض الزراعي.
- توفير المياه لمربي الثروة الحيوانية في البادية من خلال مشاريع الحصاد المائي في البادية.
- تشجيع زراعة المحاصيل ذات العائد العالي للمياه من خلال البحوث الزراعية والتمويل المدعوم.
- تشجيع زراعة الأعلاف الخضراء باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

سابعا: تشجيع زراعة المحاصيل ذات المردود العالي

- زيادة الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية التي تتمتع بتنافسية مع المستوردات.
- تشجيع المزارعين على التوجه لإنتاج المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية.
- تشجيع المزارعين على الزراعة وفق احتياجات الأسواق المحلية والخارجية.
- دعم استصلاح الأراضي الزراعية في المناطق المطرية لزيادة مساحة الأراضي الزراعية.
- تطوير المراعي في البادية لزيادة قدرتها الإنتاجية في توفير الأعلاف لمربي الثروة الحيوانية.
- الاستمرار في دعم مشاريع التحريج.

ثامنا: اعادة النظر بقانون التعاونيات واسلوب عملها

- تطوير ومراجعة الأنظمة والتعليمات النازمة للعمل التعاوني.
- العمل على إنشاء الاتحاد التعاوني العام والاتحادات الإقليمية وإعطائها الدور الأكبر في الإشراف على عمل الجمعيات التعاونية.
- تأهيل المعهد التعاوني لرفع كفاءة العاملين في العمل التعاوني في القطاعين العام والخاص.
- تشجيع ودعم المنافذ التسويقية للجمعيات التعاونية الزراعية في جميع المحافظات للمساعدة في تسويق المنتجات داخليا وخارجيا.
- فتح نوافذ تمويلية من منح وقروض لتوفير التمويل لمشاريع الجمعيات التعاونية وأعضائها.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
الزراعة			
تشجيع استخدام التكنولوجيا لأتمتة الخدمات الزراعية	تشجيع استخدام البذار المحسن والبذار المقاومة للجفاف.	مشروع حكومي	١٣,٧ مليون
	دعم البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا.	مشروع حكومي	١٤,٤٥ مليون
	تشجيع استخدام المكننة في العمليات الزراعية.	إصلاح حكومي	٢,٤ مليون
	إدخال الإنذار المبكر للتنبؤ في الأمراض والآفات العابرة للحدود.	مشروع حكومي	١,٦٨ مليون
	استخدام الطاقة البديلة لخفض كلف الإنتاج الزراعي.	مشروع حكومي	٢,٨٦ مليون
	زيادة دور المواطن في التنمية الزراعية من خلال الاتحادات والجمعيات التعاونية.	مشروع حكومي	٧,١٨ مليون
	دعم المشاريع الأسرية التي تعزز الأمن الغذائي للفئات الأشد فقرا في الريف والبادية.	مشروع حكومي	٣,٩٢ مليون
توجيه المواطنين حول فرص الإنتاج الزراعي المتاحة، وتشجيع المشاريع الزراعية في الأرياف لتعزيز الأمن الغذائي الوطني.	تشجيع المشاريع الصغيرة في الريف والبادية المولدة للدخل وفرص العمل من خلال القروض المدعومة.	مشروع حكومي	٣,٢,٩ مليون
	مشاركة القطاع الخاص في عضوية المجلس الزراعي الأعلى ومجالس المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي والمؤسسة التعاونية ومؤسسة الإقراض الزراعي.	إصلاح حكومي	----
	زيادة عدد ممثلي القطاع الخاص في اللجان الفنية المتخصصة.	إصلاح حكومي	----
	التمثيل المؤسسي للقطاع الخاص في مجالس الإدارة واللجان الرئيسية واللجان الفرعية في المحافظات واللجان التوجيهية للمشاريع.	إصلاح حكومي	----
	تعزيز النزاهة والشفافية في تعاملات الوزارة مع القطاع الخاص.	إصلاح حكومي	----
تحفيز مشاركة القطاع الخاص	تطوير مشاريع الحجر الصحي البيطري. تطوير متطلبات الفحص الصحي البيطري بهدف تصدير المواشي إلى المملكة العربية السعودية. بناء مسالخ كبيرة للدواجن والماشية.	مشروع حكومي	٣٤,٢٩ مليون

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
تطوير خطط التسويق لزيادة صادرات المنتجات الزراعية الوطنية وفتح أسواق جديدة لها.	فتح أسواق جديدة من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية للمنتجات الزراعية الأردنية.	إصلاح حكومي	----
	إيجاد وسائل لتصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الروسية وأسواق أوروبا الشرقية.	إصلاح حكومي	----
تكوين وتشجيع الأيدي العاملة الأردنية في القطاع الزراعي	تشجيع تطوير منشآت التسويق لزيادة جودة المنتج الزراعي الأردني وزيادة القيمة المضافة للإنتاج.	مشروع حكومي	١٦ مليون
	تشجيع القطاع للتوجه نحو الصناعات الزراعية المستخدمة للمدخلات المحلية للإنتاج.	مشروع حكومي	٩,٥ مليون
	تنظيم تدفق المنتجات الزراعية المستوردة وبما يحقق توفير المنتجات الزراعية وعدالة أسعارها.	إصلاح حكومي	----
	تبني تحقيق اشتراطات نظام تتبع المنتجات النباتية والحيوانية لزيادة نفاذها إلى أسواق غير التقليدية.	مشروع حكومي	٢,٢٥ مليون
	تشجيع الزراعة العضوية والممارسات الزراعية الحسنة	مشروع حكومي	٤,٦٥ مليون
	إعداد برامج لتدريب العمالة الزراعية المحلية وإحلالها مكان العمالة الوافدة في القطاع الزراعي بالتعاون مع وزارة العمل	إصلاح حكومي	----
تعزيز كفاءة استخدام المياه المتاحة للري	وضع الآليات المناسبة لاستقرار العمالة الزراعية الأردنية من خلال توفير التأمينات الاجتماعية والصحية	إصلاح حكومي	----
	تنمية مهارات الأسر الريفية من خلال التدريب الموجه لسوق العمل	مشروع حكومي	٢,٢٦ مليون
	التشجيع على تطبيق الوسائل الزراعية الجديدة (كالزراعة الهيدروكربونية) من خلال قروض تدعمها مؤسسة الإقراض الزراعي	مشروع حكومي	٣,٤ مليون
	توفير المياه لمربي المواشي في البادية من خلال مشاريع الحصاد المائي	مشروع حكومي	٦٤,٩ مليون
	التشجيع على زراعة المحاصيل ذات المردود المرتفع لكل وحدة مياه، وذلك من خلال الأبحاث الزراعية ودعم التمويل	مشروع حكومي	٣٠ مليون

٣,٢٣ مليون	مشروع حكومي	تشجيع المزارعين على التوجه لإنتاج المحاصيل النقدية ذات القيمة المضافة العالية	التشجيع على زراعة المحاصيل عالية القيمة
١,٧ مليون	مشروع حكومي	تشجيع المزارعين على الزراعة بناء على متطلبات الأسواق المحلية والأجنبية	
٥,١٤ مليون	مشروع حكومي	دعم استصلاح الأراضي في المناطق المروية بالمطر، وذلك لزيادة مساحات الأراضي الزراعية	
٢,٧١ مليون	مشروع حكومي	تطوير المراعي في البادية لزيادة قدراتها الإنتاجية في توفير العلف لمربي الماشية	
١٥١,١٣ مليون	مشروع حكومي	مواصلة الدعم لمشاريع زراعة الغابات	
----	إصلاح حكومي	تطوير ومراجعة الأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل التعاوني	مراجعة قانون الجمعيات التعاونية وآلياتها
----	إصلاح حكومي	إنشاء الاتحاد التعاوني العام والاتحادات الإقليمية وإعطائها الدور الأكبر في الإشراف على عمل الجمعيات التعاونية	
١,٣ مليون	مشروع حكومي	تأهيل المعهد التعاوني لرفع كفاءة العاملين في العمل التعاوني في القطاعين العام والخاص	
----	إصلاح حكومي	فتح نوافذ تمويلية من منح وقروض لتوفير التمويل لمشاريع الجمعيات التعاونية وأعضائها	
----		المجموع الفرعي - الزراعة - فرص استثمارية	
٧٩٦,٢ مليون		المجموع الفرعي - الزراعة - مشاريع الحكومة الأردنية (٢٢)	
٢,٤ مليون		المجموع الفرعي - الزراعة - إصلاحات الحكومة الأردنية (١٣)	
٧٩٨,٦ مليون		المجموع الكلي - الزراعة	

٤. التنمية الإجتماعية

قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية

توفير منظومة موارد بشرية قادرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأردن ٢٠٢٥، والتي ستنعكس على التطور في مختلف الأبعاد والمستويات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية. وبما يضمن للأجيال الحالية والقادمة القدرة على تطوير القدرات والمهارات اللازمة لتحسين مستوى الرفاه، من خلال العمل بتعاون وثيق لتحقيق الطموحات بالوصول الى اردن مزدهر قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية والتحديات الداخلية والخارجية.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على تبني توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦-٢٠٢٥) والتي ترتأي أن التعليم من أجل الازدهار وأن تنمية المواهب تحقق الرفاه. وفيما يلي أبرز أولويات هذه المرتكزات خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية:

١. ضمان اتاحة فرص متساوية لجميع الطلبة للالتحاق بالتعليم والحصول على مستوى علمي مناسب كحد أدنى.
٢. توفير أفضل الممارسات والمخرجات والنتائج على مستوى العالم لجميع الجهات المعنية.
٣. تمكين المؤسسات لتحمل المسؤولية عن أدائها عبر تفويض المسؤوليات وتخويل اتخاذ القرارات لامركزيا.
٤. إتباع أساليب مبتكرة وخلاقة واستخدام مدروس للتكنولوجيا لتحقيق النتائج المطلوبة.

و يتم تنفيذ هذه السياسة لتحقيق عدد من أولويات الإصلاح والأهداف الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية كما يلي:

أولاً: ضمان إتاحة فرص متساوية لجميع الطلبة للالتحاق بالتعليم طوال مسيرتهم التعليمية، الحصول على مستوى علمي مناسب

- زيادة استيعاب رياض الأطفال (مرحلة KG2) ونسبة التسجيل فيها.
- افتتاح مدارس جديدة وفق خطط استراتيجية مدروسة.
- تحقيق المساواة في رواتب خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تطوير أنظمة القبول للتعليم الجامعي.

ثانياً: توفير أفضل الممارسات والمخرجات والنتائج على مستوى العالم لجميع الجهات المعنية

- إنشاء مركز مستقل للمناهج والتقييم وتحديث المناهج الدراسية ومرحلتي التعليم الأساسية والثانوية والتوجيهي.
- تطوير برنامج تدريب شامل للمعلمين الحاليين (مرحلة التعليم المبكر وتنمية الطفولة التعليم ومرحلتي الأساسية والثانوية).
- تطوير منهاج دراسي جديد لمرحلة التعليم المبكر وتنمية الطفولة يفي باحتياجات فئة صغار العمر من الأردنيين.
- وضع معايير ومتطلبات تدريب للمدرسين/المدرسين في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني.
- مراجعة البرامج والتخصصات المطروحة في الجامعات الرسمية.

ثالثاً: تمكين المؤسسات لتحمل المسؤولية عن أدائها عبر تفويض المسؤوليات وتحويل اتخاذ القرارات لامركزياً

- وضع نظام خاص للشهادات و تراخيص مواولة مهنة التعليم والمناصب القيادية المدرسية (مرحلة التعليم المبكر وتنمية الطفولة التعليم ومرحلتي الأساسية والثانوية).
- توحيد حاكمية قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني تحت مظلة واحدة لتعزيز المسائلة في القطاع.
- تعزيز الحاكمية في التعليم العالي.

رابعاً: إتباع أساليب مبتكرة وخلاقة واستخدام مدروس للتكنولوجيا لتحقيق النتائج المطلوبة

- تطوير تطبيقات الكترونية هادفة (الهاتف الخليوي) مع التركيز على مهارات الحساب والقراءة والكتابة.
- تحديث مختبرات الحاسوب في جميع المدارس لتعزيز عملية التعليم والتعلم.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
التعليم				
ضمان تساوي فرص الحصول على التعليم لكافة الطلاب	بناء ٢٨٠٠ صف جديد لمرحلة التمهيدي بحلول العام ٢٠٢٥.	مشروع حكومي	٢٤٥ مليون	
	فتح مدارس جديدة بشكل استراتيجي (للمراحل الأساسية والثانوية)	إصلاح حكومي	----	
	بناء ٦٠٠ مدرسة جديدة بحلول العام ٢٠٢٥.	مشروع حكومي	١ مليار	
	تأسيس مركز التميز للتدريب والتعليم المهني والفني	مشروع حكومي	٦٦ مليون	
	ضمان تساوي الرواتب لخريجي التدريب والتعليم المهني والفني	إصلاح حكومي	٠.٥ مليون	
	إرساء نظام للقبول الموحد للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وإعادة هيكلة إجراءات القبول (التعليم العالي).	إصلاح حكومي	٦٣٣ مليون	
	تحسين توفير الخدمات للاجئين السوريين (الوصول إلى التعليم الرسمي)	مشروع حكومي	٤٧٥ مليون	
	تحديد أسباب ضعف أداء المدارس	إصلاح حكومي	----	
	مشاركة أفضل الممارسات الدولية والمخرجات والنتائج مع جميع الأطراف المعنية	تأسيس مركز مستقل للمناهج والتقييم وتطوير التعليم في مراحل الطفولة المبكرة والتعليم في المرحلة الأساسية والثانوية والتوجيهي (مراحل الطفولة المبكرة والمراحل الأساسية والثانوية).	مشروع حكومي	١٨٨ مليون
		تطوير التدريب الشامل للمعلمين في سلك الخدمة (مراحل الطفولة المبكرة والمراحل الأساسية والثانوية).	مشروع حكومي	١٦٨ مليون
تطوير منهاج جديد لمراحل التعليم في الطفولة المبكرة يلبي احتياجات الناشئين الأردنيين (مراحل الطفولة المبكرة)		مشروع حكومي	٠.٥ مليون	
وضع المعايير والمتطلبات التدريبية لمدرسي ومعلمي التدريب والتعليم الفني والمهني		إصلاح حكومي	٠.٥ مليون	
مراجعة وتبسيط البرامج الحالية والتخصصات المتوفرة في الجامعات والكليات (التعليم العالي).		إصلاح حكومي	٠.٥ مليون	

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
تمكين المؤسسات بما يتيح لها تحمل مسؤولية أداؤها من خلال تفويض المسؤوليات ومنحها صلاحيات اتخاذ القرارات المتعلقة بها	طرح نظام للاعتماد والترخيص للمعلمين وإدارات المدارس (مراحل الطفولة المبكرة والمراحل الأساسية والثانوية).	مشروع حكومي	٧ مليون
	دعم حوكمة قطاع التدريب والتعليم الفني والمهني لضمان المساءلة في القطاع (التدريب والتعليم الفني والمهني)	إصلاح حكومي	----
	تعزيز هيئات الحوكمة في التعليم العالي (التعليم العالي).	إصلاح حكومي	----
دمج المناهج الإبداعية والمبتكرة باستخدام التكنولوجيا لتحقيق النتائج المرجوة	تحديث مختبرات الحاسوب والأجهزة الأخرى في جميع المدارس لتحسين العملية التدريسية والتعليمية.	مشروع حكومي	٧٢ مليون
تعزيز الموارد البشرية في قطاع التعليم	استحداث برنامج التوظيف السريع في الخدمة المدنية لتعيين أصحاب الأداء المميز في مناصب تطوير الموارد البشرية في الوزارات	إصلاح حكومي	----
	المجموع الفرعي - التعليم-فرص استثمارية		----
	المجموع الفرعي- التعليم- مشاريع الحكومة الأردنية (٩)		٢,٢ مليار
	المجموع الفرعي - التعليم- إصلاحات الحكومة الأردنية (٩)		٦٥ مليون
	المجموع الكلي - التعليم		٢,٨ مليار

قطاع الرعاية الصحية

إتاحة تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية المتكاملة وذات الجودة بأفضل درجات الكفاءة والفاعلية، وتنظيم الإطار الإشرافي والتنظيمي والرقابي على الخدمات المتعلقة بصحة وسلامة المواطن بعدالة وجودة منافسة، تواكب أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد وبالشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة ضمن برامج صحية شمولية متكاملة مستدامة.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. تحسين جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية بمختلف أنواعها ومستوياتها وضمان استدامتها
٢. توفير إدارة كفؤة وفاعلة للموارد البشرية اللازمة
٣. إدارة كفؤة وفاعلة للموارد المالية لترشيد الإنفاق على مجالات إصلاح وتطوير قطاع الرعاية الصحية
٤. تعزيز برامج الرعاية الصحية الأولية
٥. تعزيز الإستثمار في مجال السياحة العلاجية
٦. تحقيق الأمن الدوائي لتوفير الأدوية الأساسية والحياتية بمخزونات كافية وبأسعار ملائمة، وبحيث يتم دعم الصناعات الدوائية الوطنية وتعزيز تنافسيتها
٧. تطوير البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية وفق أنسب النماذج المستدامة لإدارة وتشغيل وإدامة المرافق الصحية
٨. المساهمة في تحقيق تأمين صحي شامل لكافة المواطنين الأردنيين

أولاً: تحسين جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية بمختلف أنواعها ومستوياتها وضمان استدامتها

- تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية، وتحسين رصد الأمراض السارية وغير السارية والسيطرة عليها.
- إشراك كافة مؤسسات الرعاية الصحية العامة ببرنامج الإعتمادية.
- تطوير حوسبة خدمات القطاع الصحي العام، من خلال توسعة والإستمرار في تطبيق نظام حكيم الالكتروني في المرافق الصحية.
- إشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط لأولويات إحتياجات خدمات الرعاية الصحية.

ثانياً: توفير إدارة كفؤة وفاعلة للموارد البشرية

- إعداد خطة تنفيذية لتقدير الاحتياجات من الكوادر البشرية.
- تحسين عملية استقطاب الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة والمدرية.
- رفع كفاءة الكوادر الفنية والإدارية، وتطوير وصف وظيفي لجميع الكوادر.
- تعزيز مفهوم تكافؤ الفرص للوصول للمناصب الإشرافية والقيادية.
- تحديد الفجوة في الإختصاصات الطبية بما فيها التمريض من خلال إستراتيجية متطلبات الموارد البشرية للسوق المحلي والإقليمي.

ثالثاً: إدارة كفؤة وفاعلة للموارد المالية لترشيد الإنفاق الصحي

- حوسبة مستودعات وزارة الصحة وتزويدها بأنظمة الكاميرات.
- إجراء دراسات تحليل كلف الخدمات المقدمة في المستشفيات والمراكز الصحية للقطاع العام.
- السير بإجراءات الشراء على سنوات متعددة لتقليل الكلفة.
- ترشيد إنشاء المرافق الصحية وفق مسار إستراتيجي يتبع الأسس العلمية والمنهجية المعتمدة.

رابعاً: تعزيز برامج الرعاية الصحية الأولية

- زيادة نسبة مخصصات الرعاية الصحية الأولية من موازنة وزارة الصحة لتصل إلى (٢٢%) علماً بأن المخصص لها عام ٢٠١٧ (١٧,٨%).
- إيجاد نظام توصيف وطني (دليل موحد للبروتوكولات والإجراءات الطبية) لبعض الأمراض مثل الكشف المبكر عن سرطان الثدي.
- إطلاق برامج توعية وتثقيف لزيادة وعي المجتمع والإقبال على الإستفادة من الخدمات الصحية.
- تعزيز برامج طب الأسرة ودعم المراكز الصحية الشاملة لتوفير إختصاصات طب أسرة.
- تحسين نوعية وجودة خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال توسعة برنامج الإعتمادية ليصل إلى (١٢٠) مركز صحي.
- استخدام وسائل التواصل الإجتماعي لنشر المعلومات التوعوية والتثقيفية الصحية للمواطنين.
- اتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على الأمراض المستجدة والمنبعثة.
- تطوير إستراتيجية مكافحة الأمراض غير السارية من خلال نشر السلوكيات الصحية.
- تطوير نماذج الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين توفر وجودة خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدمة للمواطنين، ودعم تنفيذ أنشطة وزارة الصحة في مكافحة الأمراض السارية وغير السارية.

خامسا: تعزيز الإستثمار في مجال السياحة العلاجية

- إجراء الدراسات اللازمة حول السياحة العلاجية بالتعاون مع القطاع الخاص.
- الإسراع بإقرار قانون المسؤولية الطبية والصحية.
- تطبيق ومراجعة نظام إلزامية اعتماد المؤسسات الصحية.
- تفعيل الرقابة على مقدمي الخدمات الطبية واللوجستية.
- إدراج تسويق السياحة العلاجية ضمن نشاطات هيئة تنشيط السياحة.
- المساهمة في زيادة القدرة التنافسية لقطاع المستشفيات الخاصة إقليمياً وعالمياً.

سادسا: تحقيق الأمن الدوائي ودعم الصناعات الدوائية الوطنية وتعزيز تنافسيتها

- تحسين الترتيب التنافسي للصناعة الدوائية الاردنية لتصبح الاولى اقليميا وضمن أفضل 10 صناعات عالميا وذلك من خلال:
- تشجيع شركات الادوية الوطنية على تصنيع الادوية ذات القيمة المضافة العالية ووضع أسس واضحة لتسجيلها بما فيها ادوية التقانة الحيوية (الادوية البيولوجية) والادوية المطورة والهجين، ودعم حاضنات البحث والتطوير في هذا المجال بالشراكة ما بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي.
- تسريع تسجيل الدواء الاردني وإعطاءه الاولوية في كافة المراحل بما فيها التحليل والتسجيل والتسعير، بحيث تستكمل كافة المراحل في مدة اقصاها أربعة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل مكتمل الوثائق
- وضع أسس تسعير مناسبة تضمن الحصول على أسعار مناسبة للدواء الأردني محليا وفي أسواق التصدير
- تشجيع الشركات الوطنية على الانتاج التعاقدية ونقل التكنولوجيا لتعزيز فرص التصدير، وتسريع إجراءات اعتماد الشركات المتعاقدة مع الشركات الوطنية وتسجيل الادوية المنتجة تعاقديا، وخاصة الادوية التي تحتاج لتقنيات غير متوفرة محليا، على ان تكون الشركات الوطنية مالكة حق التسويق للادوية المنتجة تعاقديا.
- تكليف المؤسسة العامة للغذاء والدواء بإعداد خطة عمل واضحة وشاملة تقدم خلال شهر، تحدد بموجبها الانشطة واليات العمل والموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف لضمان نمو وتقديم الصناعة الدوائية الاردنية.

سابعا: تطوير البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية وفق أنسب النماذج المستدامة لإدارة وتشغيل وإدامة المرافق الصحية

- تحسين عدالة توزيع خدمات الرعاية الصحية العامة، وخفض نسبة المرافق الصحية المستأجرة.
- اعتماد نماذج الشراكة مع القطاع الخاص في توفير المرافق الصحية الجديدة (مثال مستشفيات الطفيلة ومعان ومأدبا).

- إنشاء مستشفى خاص نموذجي في العقبة بسعة (١٠٠) سرير وقابل للتوسعة بسعة (٢٠٠) سرير.

ثامنا: المساهمة في تحقيق تأمين صحي شامل لكافة المواطنين الأردنيين

- الإسراع في زيادة نسبة الأفراد المشتركين بالتأمين الصحي المدني:
 - زيادة عدد المشمولين تحت مظلة التأمين الصحي المدني من الشريحة الثالثة اللذين يتراوح دخلهم الشهري من (٢٠٠-٣٠٠) دينار أردني ودراسة إمكانية رفعها، وكذلك تأمين الأشخاص اللذين تزيد أعمارهم عن (٧٠) عاماً وإعفاؤهم من الرسوم مع إمكانية إضافة شرائح عمرية أصغر.
- تفعيل إلزامية المادة (٣ج) من قانون الضمان الإجتماعي لشمول كافة المشتركين بالضمان الإجتماعي في التأمين الصحي.
- المراجعة الدورية لجداول الأجور والإتفاقيات وحزمة الخدمات التي يوفرها التأمين الصحي لتخفيف الإنفاق.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
الرعاية الصحية			
تشجيع الاستثمار في السياحة العلاجية	اعتماد الأطر التنظيمية لتمكين بيئة تسمح بنمو الرعاية الصحية بشكل عصري؛ تطبيق قانون المساءلة الطبية (تم تقديمه إلى البرلمان كمشروع قانون)؛ لاستقطاب أسواق السياحة العلاجية الغربية، مما سيعزز النمو في المستشفيات الخاصة. الإشراف على خدمات المستشفيات الخاصة وتقنينها (المراقبة المستمرة للإجراءات المتعلقة بالترخيص والتسعير ومتطلبات التحديث).	إصلاح حكومي	----
	وضع استراتيجية للتطوير والتسويق من شأنها دعم السياحة العلاجية (تم اعتماد خطة عمل للإجراءات التمهيدية)	إصلاح حكومي	----
	تسهيل أية متطلبات وتبسيط إجراءات التأشيرة الإلكترونية لأغراض السياحة العلاجية.	إصلاح حكومي	----
تعزيز استدامة الجودة والسلامة لخدمات الرعاية الصحية وتوفير التأمين الصحي لجميع المواطنين الأردنيين	مواصلة دعم خدمات ونظام الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية.	مشروع حكومي	٤٥٦,٤ مليون
	التوسع التدريجي في نظام التأمين الصحي إلى أن يشمل كافة المواطنين الأردنيين. دراسة شمول الاسر الفقيرة التي يقل دخلها عن ٣٥٠ دينار بمظلة التأمين الصحي. دراسة اضافة شرائح عمرية جديدة لمظلة التأمين الصحي (مثل طلبة المدارس ومن هم فوق سن ٦٠ سنة). التنسيق والوصول الي حل توافقي مع الجهات المعنية حول الية تفعيل المادة (٣-ج) من قانون الضمان الاجتماعي لشمول مشترك في الضمان في التأمين الصحي. إجراء المسوحات الإكتوارية ودراسات الجدوى لإيجاد أفضل السبل نحو توفير التأمين الصحي الشامل لجميع الأردنيين.	مشروع حكومي	٣٠٠ مليون
	تحديث الخطوات والإجراءات لدى (٦) مستشفيات حكومية و(٢٠) مركز للرعاية الصحية تمهيداً لعملية الاعتماد خلال عام ٢٠١٧.	مشروع حكومي	٢ مليون

-----	مشروع حكومي	تبنى نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء وتشغيل وإدارة المستشفيات الجديدة؛ بناء مستشفى في الطفيلة (نموذج العقد: ٣ سنوات للبناء و ٧ سنوات للصيانة - تم طرح المناقصة في أغسطس ٢٠١٦). تنفيذ مشاريع المستشفيات في مادبا ومعان قيد الدراسة حالياً.	تطوير البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية وفقاً لأنسب نماذج الإدارة المستدامة وتشغيل وصيانة المرافق الصحية
٧١ مليون	فرصة استثمارية	تأسيس مستشفى خاص متطور يتسع لـ ١٠٠ سرير ويمكن توسعته ليضم ٢٠٠ سرير في العقبة.	
١٨ مليون	مشروع حكومي	مواصلة تنفيذ البرامج الوطني لحوسبة القطاع الصحي (حكيم)؛ إضافة (٧٥) موقعاً جديداً للرعاية الصحية (مستشفيات، مراكز وعيادات) ضمن خطط الأتمتة خلال العام ٢٠١٧ (ملاحظة: بلغ عدد المواقع المؤتمتة في ديسمبر ٢٠١٦ أكثر من ١٠١ موقعاً، وتسجيل ٣,٢ مليون سجل صحي إلكتروني)	الاستفادة من التحول الرقمي والتكنولوجيا في خدمات الرعاية الصحية العامة
٥,٢ مليون	إصلاح حكومي	تطوير خطة ونظام داخلي لمعالجة نقص الكوادر البشرية في وزارة الصحة؛ إستثناء الأطباء من نظام الخدمة المدنية بتحديد أسقف للرواتب لا تتجاوز (٣,٥) ألف دينار أردني) معالجة الثغرة في التخصصات الطبية الأساسية، بما فيها التمريض، من خلال إعداد وتنفيذ استراتيجية لتطوير الموارد البشرية للأسواق المحلية والإقليمية.	ضمان كفاءة وفعالية إدارة الموارد البشرية.
٧١ مليون			المجموع الفرعي - الرعاية الصحية- فرص استثمارية (١)
٧٧٦,٤ مليون			المجموع الفرعي - الرعاية الصحية-مشاريع الحكومة الأردنية (٥)
٥,٢ مليون			المجموع الفرعي - الرعاية الصحية - إصلاحات الحكومة الأردنية (٤)
٨٥٢,٦ مليون			المجموع الكلي- الرعاية الصحية

قطاع العمل

اعتماد مبدأ التشغيل وليس التوظيف لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال سياسات وطنية مرنة تركز على تطوير مجالات التدريب والتعليم المهني والفني والتقني، ومن ثم التشغيل للأردنيين بعد تمكينهم فنياً أو تعليمياً أو مهنياً، وتحفيز روح المبادرة للعمل الحر الريادي مع توفير التمويل اللازم والميسر لذلك.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

١. إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني والفني والتقني
٢. التوسع بإنشاء مراكز التميز للتدريب المهني للموائمة بين البرامج التدريبية واحتياجات سوق العمل بالمشاركة مع القطاع الخاص.
٣. نشر ثقافة العمل الحر والريادي والاعتماد على الذات من خلال برامج التشغيل الذاتي
٤. إعادة تنظيم سوق العمل للحد من استخدام العمالة الوافدة

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أولاً: إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني والفني والتقني

- الاسترشاد بالإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية لتنفيذ خطة اصلاح لقطاع والتي تضمنت إطاراً متكامل لتنظيم التعليم الأكاديمي والتدريب والتعليم المهني والفني والتقني لتحقيق الأهداف المطلوبة لغايات مواءمة مخرجات منظومة التعليم الأكاديمي ومنظومة التعليم والتدريب المهني والفني والتقني مع متطلبات واحتياجات سوق العمل من العمالة الأردنية المؤهلة والمدربة القادرة على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- العمل على وضع الإطار التشريعي والتنظيمي وخطط العمل اللازمة لتنفيذ ما ورد في خطة الإصلاح من خلال إعادة تنظيم المسار الأكاديمي ومسار التعليم والتدريب المهني والفني والتقني بمسارين منفصلين.
- زيادة نسب الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني والفني والتقني وتقليص التجسير الجامعي.
- خلق البيئة الجاذبة لمسار التعليم والتدريب المهني والفني والتقني من خلال إعادة تأهيل

البنية التحتية لمراكز التعليم والتدريب وتقديم حوافز مادية ومعنوية للمدربين والمتدربين.

- تطوير المناهج وتدريب المدربين حسب افضل الممارسات العالمية وخلق مسارات مهنية للتقدم الوظيفي لخريجي البرامج المهنية والفنية والتقنية.

ثانياً: التوسع بإنشاء مراكز التميز للتدريب المهني للموائمة بين البرامج التدريبية واحتياجات سوق العمل بالمشاركة مع القطاع الخاص.

- إنشاء مراكز تميز للتدريب تكون متخصصة في قطاعات معينة وتوزع جغرافياً في مختلف مناطق المملكة حسب تركيز التخصصات الإنتاجية كالصناعات الدوائية او السياحية أو الطاقة المتجددة.
- تطوير مناهج التدريب المهني لمزودي الخدمة من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات القطاع الخاص وبمشاركتها في إعدادها.
- إدخال مفهوم التدريب المهني العملي المتخصص في وحدات الإنتاج، بحيث تشمل منظومة التدريب المهني الجانب النظري لدى مزودي التدريب والجانب العملي في المؤسسات والشركات الإنتاجية، وكذلك التركيز على التدريب في مواقع العمل للجمع بين الجانبين النظري والعملي.
- توفير الحوافز المالية للمتدربين والخريجين في المجالات المهنية والتقنية لتشجيعهم على الاقبال على هذه المجالات.

ثالثاً: نشر ثقافة العمل الحر والريادي والاعتماد على الذات من خلال برامج التشغيل الذاتي

- المواءمة ما بين العرض والطلب في سوق العمل وتغطية الفجوات الموجودة من خلال إعادة تنظيم مخرجات العملية التعليمية والتدريبية بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.
- تعزيز برامج التشغيل الذاتي والجماعي كأحد أهم برامج التشغيل وتوفير المخصصات المالية لها، وتشجيع الشباب على العمل الريادي كأحد وسائل التخفيف من حدة بطالة الشباب.
- إعادة هيكلة شركات وصناديق التمويل المايكرووي وتطوير آليات عملها وأسس تمويلها للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تعزيز دور مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني والعمليات الإنتاجية من خلال تطوير أنظمة العمل (نظام العمل المرن)، وتحقيق مبدأ الإنصاف بالأجور ما بين المرأة والرجل، وتقديم الخدمات المساندة وتعزيز عمل المرأة كتوفير خدمات النقل وحضانات الأطفال في مراكز العمل.
- ترويج رأس المال البشري في الخارج من خلال البحث عن فرص العمل المتاحة في الدول العربية المجاورة ذات مستويات الدخل المرتفع من خلال العديد من القنوات والتشبيك مع الجهات المعنية لتوظيف الكفاءات الأردنية في الخارج.

- إدماج ذوي الاعاقة في سوق العمل من خلال إيجاد فرص عمل لهم من خلال تفعيل بنود قانون العمل لتوفير بيئة مناسبة لاحتياجاتهم الخاصة.

رابعاً: في مجال إعادة تنظيم سوق العمل للحد من استخدام العمالة الوافدة

- الحد من استخدام العمالة الوافدة من أجل ضبط سوق العمل الأردني وتحقيق الاحلال الجزئي للعمالة المحلية محل العمالة الوافدة دون الاضرار بتنافسية الاقتصاد الوطني.
- تكثيف الحملات التفتيشية وتخليط العقوبات على المخالفات والانتهاكات الموجودة في سوق العمل وتفعيل قانون العمل.
- توحيد رسوم العمل لكافة العمال الوافدين في كافة القطاعات الاقتصادية وبمختلف المهن بغض النظر عن جنسية العامل الوافد.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
التشغيل			
إعادة هيكلة وتنظيم نظام التعليم والتدريب المهني.	الحرص على تطبيق استراتيجية تطوير الموارد البشرية، حيث أنها تشمل إصلاح وتحسين التعليم العادي والمهني.	إصلاح حكومي	----
تمكين السيدات وزيادة مشاركتهن في سوق العمل والمجالات الاقتصادية.	توفير رياض الأطفال وخدمات المواصلات والدعم للسيدات في مكان العمل.	مشروع حكومي	----
	سد الثغرة في الرواتب بين العاملين والعاملات من نفس مستوى المهارات والخبرة.	إصلاح حكومي	----
	الحرص على تمكين السيدات من الحصول على فرص متساوية للترقية وتولي المناصب القيادية.	إصلاح حكومي	----
تشجيع العمل المستقل وزيادة الأعمال وترسيخ ثقافة الاعتماد على النفس	تشجيع العمل المستقل وزيادة الأعمال كدعامة أساسية لتقليل البطالة بين صفوف الشباب	إصلاح حكومي	----
	تقديم الدعم المالي للبرامج التي تركز على رعاية ريادة الأعمال في أوساط الشباب.	مشروع حكومي	----
	إعادة تقييم وهيكله صناديق تمويل المشاريع الصغيرة لتقديم دعم أفضل للمشاريع الصغيرة.	إصلاح حكومي	----
استحداث برنامج فعال للتوظيف	توفير التدريب التطبيقي في مكان العمل لفترات قصيرة للشباب غير العاملين، بهدف مساعدتهم على اكتساب المهارات الضرورية في سوق العمل.	إصلاح حكومي	----
	المجموع الفرعي - التشغيل - فرص استثمارية		
	المجموع الفرعي - التشغيل - مشاريع الحكومة الأردنية (٢)		
	المجموع الفرعي - التشغيل - إصلاحات الحكومة الأردنية (٦)		
	المجموع الكلي - التشغيل		

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)
التنمية المحلية			
تطوير التنمية الاقتصادية المحلية في المحافظات	ضمان توفر التمويل الدوّار في جميع المحافظات الأردنية لتسهيل إقراض ذوي الدخل المحدود	مشروع تنموي	٨,٥ مليون
	الاستفادة من فرص التمويل العام لتمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المحافظات، بما في ذلك صندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وصندوق تطوير المحافظات وبرنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية (وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي).	مشروع حكومي	----
	تطوير مفهوم العمل المستقل بين خريجي التعليم الفني والمهني.	مشروع تنموي	----
	مأسسة مفهوم حقوق الامتياز للمشاريع الصغيرة عبر تأسيس مجمع لها ومواصلة تطوير أفكار الأعمال.	مشروع تنموي	٢ مليون
	تخصيص ميزانية منفصلة لتطوير المحافظات الاثنى عشرة ضمن برامج اللامركزية (٢٠ مليون دينار أردني لكل محافظة).	مشروع حكومي	٢٤٠ مليون
المجموع الفرعي- التنمية المحلية - مشاريع تنموية (٣)			١٠,٥ مليون
المجموع الفرعي- التنمية المحلية- مشاريع الحكومة الأردنية (٢)			٢٤٠ مليون
المجموع الفرعي - التنمية المحلية - إصلاحات الحكومة الأردنية			----
المجموع الكلي -التنمية المحلية			٢٥٠,٥ مليون

خطة تحفيز
النمو الإقتصادي الأردني
٢٠٢٢ - ٢٠١٨
مجلس السياسات الإقتصادية

www.epg.jo



المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة تطوير القطاع العام

(مدونة قواعد السلوك الوظيفي واخلاقيات الوظيفة العامة)

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ
بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

صدق الله العظيم

سورة التوبة / الآية رقم (105)

" هدفنا الأساسي خدمة المواطن، وهذا يتطلب التطوير المستمر لكفاءة ونوعية الخدمات المقدمة له، وعلى الجميع أن يعلم أن موظف القطاع العام موجود لهذه الغاية "

إجتماع جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين
مع مجلس أمناء مركز الملك عبدالله الثاني للتميز

2013/10/9

" يجب أن يعرف الموظف العام، أنه موجود في هذه الوظيفة، لخدمة المواطن "

كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين خلال الحفل الذي أقيم
بمناسبة عيد الجلوس الملكي وذكرى الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش

2010/6/8

المادة(1)

تسمى هذه المدونة "مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة" الصادرة استناداً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (67) من نظام الخدمة المدنية رقم (82) لسنة 2013 ويعمل بها اعتباراً من تاريخ إقرارها من مجلس الوزراء.

المادة(2)

تعتمد التعاريف الواردة في نظام الخدمة المدنية المعمول به حيثما ورد النص عليها في هذه المدونة.

المادة (3)

تسري أحكام هذه المدونة على موظفي الدوائر الخاضعة لنظام الخدمة المدنية.

المادة(4)

ترتكز هذه المدونة على أسس ومبادئ العدالة، والشفافية، والمساءلة، والنزاهة والمهنية، والحيادية.

المادة(5)

تهدف هذه المدونة الى تعزيز ثقة المواطن ومتلقي الخدمة العامة بعمل الدوائر الحكومية وخدماتها، وذلك من خلال ما يلي:

- أ. ترسيخ معايير أخلاقية، وقواعد ومبادئ أساسية لآداب الوظيفة العامة، وقيم وثقافة عمل مهنية لدى موظفي الخدمة المدنية، وتعزيز الالتزام بهذه المعايير والقواعد والقيم، وترسيخ أسس الممارسات الجيدة والحاكمية الرشيدة.
- ب. توعية موظفي الخدمة المدنية وتوجيههم نحو الأخلاقيات الوظيفية السليمة وأطر الانضباط الذاتي التي تحكم سير العمل في الخدمة المدنية والمنسجمة مع القوانين والأنظمة السارية.
- ج. المساهمة في تحديد واجبات الموظفين ومسؤولياتهم الوظيفية.
- د. التأكيد على أن الموظف العام هو خادم للمواطن ومتلقي الخدمة ووجوده في وظيفته مكرس لهذه الغاية وأن كان له من سلطة فهي لخدمتهم لا عليهم.

المادة (6): واجبات الموظف العام:

بالإضافة الى ما ورد في نظام الخدمة المدنية المعمول به، على الموظف الالتزام بما يلي:

- أ. الامتثال للتشريعات الناظمة لعمله.
- ب. أداء واجبات وظيفته ومهامها الموكلة إليه بمهنية وأمانة وتجرد وبأقصى إمكانياته، وأن يعمل على خدمة أهداف وغايات الدائرة وتحقيق المصلحة العامة.
- ج. تكريس أوقات الدوام الرسمي للقيام بمهام وواجبات وظيفته، وعدم القيام بأي نشاط لا يتعلق بواجباته الرسمية.
- د. الحرص على تبني مبادئ العدالة والحيادية في أداء العمل.
- هـ. السعي الدائم لتحسين أدائه وتطوير قدراته المهنية، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين أساليب العمل ورفع مستوى الأداء في الدائرة.
- و. الامتناع عن أي تصرفات أو ممارسات أو أعمال تنتهك السلوك والآداب العامة، والامتناع عن الإساءة إلى آراء ومعتقدات الآخرين أو التحريض ضدها .
- ز. الالتزام بطرق التظلم الواجبة الإلتباع.
- ح. عدم استغلال وظيفته لخدمة اغراض أو أهداف أو مصالح حزبية أو جهوية أو شخصية.
- ط. تبليغ رؤسائه عن أي تجاوز أو إهمال أو تلاعب أو إجراء يضر بمصلحة العمل أو مخالفة في تطبيق القوانين والأنظمة

والتعليمات وعن كل قصور أو تراخ في تأدية العمل وقع من قبل رؤوسيه.

ي. التنسيق مع الرئيس المباشر لتصويب أي خلل متعلق بإجراءات العمل حال اكتشافه ذلك الخلل.

ك. المحافظة على سرية المعلومات الرسمية والوثائق والمستندات التي حصل أو اطلع عليها أثناء قيامه بوظيفته سواء كان ذلك كتابياً أو شفويًا أو إلكترونياً وعدم الإدلاء بها للغير مالم يتطلب التشريع أو أداء الواجب الوظيفي أو القضاء خلاف ذلك.

ل. على الموظف الذي تم تزويده بجهاز حاسوب مراعاة المحافظة عليه وعدم استخدام الجهاز لأغراض التسلية وعدم فتح أو تنزيل الملفات التي لا ترتبط بطبيعة عمله مباشرة وإن يتقيد باستعمال البريد الرسمي الحكومي لغايات المخاطبات وتراسل البيانات الرسمية.

م. المحافظة على المظهر العام .

المادة (7): تعامل الموظف مع الرؤساء والمرؤسين والزملاء ومتلقي الخدمة:

أ. إحترام حقوق ومصالح الآخرين دون إستثناء، والتعامل معهم بإحترام ولباقة وكياسة وحيادية وتجرد وموضوعية دون تمييز على أساس العرق أو النوع الاجتماعي أو المعتقدات الدينية أو السياسية أو الوضع الاجتماعي أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز .

ب. التقيد بتنفيذ أوامر رؤسائه وتوجيهاتهم وتعليماتهم وفق التسلسل الإداري بما لا يخالف النظام والتشريعات النافذة.

ج. التعامل مع رؤسائه بإحترام وعدم تضليلهم، وعدم إخفاء أي معلومات متعلقة بعمله بهدف التأثير على القرارات المتخذة.

د. تنمية قدرات مرؤوسيه ومساعدتهم وتحفيزهم على تحسين أدائهم، وأن يكون قدوة حسنة لمرؤوسيه بالعمل في الأداء والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.

هـ. التعاون مع زملائه ومشاركتهم الرأي بمهنية وموضوعية وتقديم المساعدة لهم لحل المشكلات التي تواجههم في مجال العمل.

و. التعاون مع موظفي الدوائر الحكومية الأخرى ضمن نطاق العمل وأهداف اللجان المشكلة ومشاركتهم الرأي بمهنية وموضوعية وتقديم المساعدة لهم لحل المشكلات التي تواجههم في مجال العمل.

ز. التعامل مع الوثائق والمعلومات الشخصية المتعلقة بالأفراد الذين يتعامل معهم بسرية تامة ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، وعدم إستغلال هذه المعلومات لغايات شخصية.

ح. السعي إلى إكتساب ثقة متلقي الخدمة وإنجاز المعاملات المطلوبة بالسرعة والدقة المطلوبة، والإجابة على استفسارات وشكاوى متلقي الخدمة بدقة ومهنية وموضوعية .

ط. توظيف صلاحياته لخدمة المواطنين.

ي. توفير المعلومات المطلوبة لمتلقي الخدمة والمتعلقة بأعمال ونشاطات دائرته ضمن صلاحياته بدقة وسرعة دون خداع أو تضليل وفقاً للتشريعات النافذة، والقيام بإرشادهم إلى آلية تقديم الشكاوى في حال رغبتهم في رفع شكوى إلى الجهات المعنية .

ك. إعطاء أولوية العناية والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم العون والمساعدة لهم.

المادة (8): المحافظة على المال العام ومصالح الدائرة وممتلكاتها وتجهيزاتها

أ. المحافظة على المال العام ومصالح الدائرة وممتلكاتها وعدم التفريط بأي حق من حقوقها وتبليغ رئيسه المباشر عن أي تجاوز على المال العام أو المصلحة العامة وعن أي إهمال أو تصرف يضر بالمصلحة العامة .

ب. عدم استخدام ممتلكات الدائرة للحصول على مكاسب خاصة أو للترويج عن سلع أو خدمات لمنفعته الشخصية أو منفعة

طرف آخر.

ج. عدم استخدام الموارد والأجهزة الموجودة في الدائرة كآلات التصوير والطباعة والمختبرات وغيرها لأغراض شخصية.

المادة (9) تضارب المصالح

على الموظف:

أ. عدم استخدام صلاحياته الرسمية لدعم مصالحه الشخصية أو المالية الخاصة به أو لأفراد عائلته أو منطقتة وأن لا يتأثر بضغوطات الآخرين لأي منافع شخصية، وأن لا يدخل في أي تعاملات أو أن يحصل على أي وظائف أو أي مصالح مالية أو تجارية أو أي مصالح أخرى بما لا يتعارض مع التشريعات النافذة.

ب. الإعلان عن المصالح الشخصية التي يمكن أن ينتج عنها تعارض محتمل في المصالح مع الواجبات ويلتزم الموظف بإلغاء أي تعارض حال سريان هذه المدونة.

ج. الامتناع نهائياً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن القيام بأي معاملة تفضيلية لأي شخص من خلال الوساطة والمحسوبية.

د. الإفصاح عن الأصول والالتزامات العينية والنقدية في حال تطلبت أي من التشريعات النافذة ذلك.

هـ. التعهد بعدم قبول وظيفة خلال سنة من تاريخ تركه للعمل، في أية مؤسسة كان لها تعاملات رسمية هامة مع الدائرة التي عمل بها إلا بموجب موافقة خطية من الدائرة. كما لا يسمح له بعد ترك الوظيفة تقديم نصائح لعملاء هذه المؤسسات اعتماداً على معلومات غير متاحة للعمامة فيما يتعلق ببرامج وسياسات الدائرة التي كان يعمل لديها.

المادة (10): الهدايا

أ- لا يجوز للموظف قبول أو طلب أي هدايا أو أي فوائد أخرى من أي نوع كانت، سواء كانت بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

ب- عندما يكون الموظف في حالة لا يمكنه فيها رفض الهدايا، تقوم الدائرة بفتح سجل خاص بالهدايا المقدمة للدائرة ضمن سجلات اللوازم والموجودات ويتم الاحتفاظ بها أصولياً في الدائرة.

المادة (11): أحكام عامة

أ. على الموظف الاطلاع على هذه المدونة والالتزام بأحكامها.

ب. على الموظف توقيع اقرار يفيد باطلاعه على أحكام المدونة والتزامه التام بأحكامها يحفظ في ملفه الوظيفي في الدائرة.

ج. على الدائرة تمكين المواطنين وملتقي الخدمة من الاطلاع على هذه المدونة من خلال مكاتب خدمة الجمهور فيها أو نشرها على موقعها الالكتروني.

د. اذا خالف الموظف أحكام هذه المدونة فيتم مسائلته واتخاذ الإجراءات والعقوبات التأديبية بحقه وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية والتشريعات ذات العلاقة.

هـ. للدائرة اضافة أي احكام اخرى ذات طبيعة خاصة بعمل الدائرة على أن لا تتعارض مع أحكام المدونة والتشريعات النافذة.

و. على الرئيس المباشر متابعة الالتزام بنصوص هذه المدونة.



نموذج طلب اجراء مقاصة

الرقم المتسلسل :

الدائرة / الوحدة الحكومية :

اسم المكلف :	
الرقم الضريبي للمكلف/ للمنشأة :	
الرقم الوطني للمكلف / للمنشأة :	
اسم الدائرة / الوحدة الحكومية (الدائنة):	
اسم الدائرة / الوحدة الحكومية (المدينة):	
الرصيد المستحق على المكلف و بيان اصل المبلغ :	
الرصيد المستحق للمكلف و بيان اصل المبلغ :	
المعززات :	
اقر انا الموقع ادناه بان الرصيد المستحق صحيحا و غير متنازع عليه لدي اي جهة حكومية اخرى و انه ليس هناك اي دعوى مرفوعة او مقامة لدى القضاء بشانه و مفوض عن المكلف رسميا * بطلب اجراء التقاص بالمبالغ المستحقة على المكلف لدى مقابل المبالغ المستحقة لها لدى	
اسم مقدم الطلب :	
التوقيع :	
التاريخ :	

* يجب المصادقة على التفويض من البنك او امام المدير المختص

للاستعمال الرسمي

شروعات الدائرة /الوحدة الحكومية المدينة (اصل المبلغ
الفصل المادة) المعززات

شروعات الدائرة /الوحدة الحكومية الدائنة (اصل المبلغ
الفصل المادة) المعززات

المدير المالي

الرقابة الداخلية

المدير المالي

الرقابة الداخلية

ديوان المحاسبة :

التاريخ

المراقب المالي :

التاريخ

قرار لجنة المقاصة :

عضو

عضو

عضو

مقرر اللجنة

المصادقة على قرار اللجنة

التاريخ :



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية



اللامركزية المالية في الأردن

تعزيز دور المحافظات في تحسين الخدمات العامة



Fiscal Reform and Public
Financial Management Activity (FRPFM)

مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة

كلمة رئيس الوزراء



ضمن عملية الإصلاح الشامل التي يقودها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين منذ توليه مقاليد الحكم، تركزت الرؤية الملكية السامية على توجيه الحكومات المتعاقبة الى اهمية اعطاء القوة لصوت المواطنين في المحافظات للمشاركة في صنع القرارات، من خلال تطبيق نهج اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها التنموية.

وكخطوة هامة على تقرير تحقيق هذه الرؤية، لا بد أن يكون لكل محافظة مجلس محافظة منتخب انتخاباً مباشراً من قبل المواطنين القاطنين في تلك المحافظة ليقوم هذا المجلس الى جانب المجالس المحلية والبلدية في المحافظات بتحديد الاولويات التنموية لمحافظةاتهم ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بها بدلاً من اقتصار هذه المهمة على صانع القرار في المركز، فال مواطنون في المحافظة أدري بمصالحهم وأقدر على تحديد احتياجاتهم. إن تطبيق مفهوم اللامركزية يمثل نقطة تحول هامة للمملكة، إذ سنشهد زيادة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار وتحسين قدرة المحافظات في دفع عجلة التنمية المحلية والتخطيط لمستقبل أفضل، كما ستكون المحافظات من خلال مجالسها المنتخبة مساءلة أمام المواطنين وأمام الحكومة المركزية وبما يسهم في تقوية أسس المتابعة والتقييم للمشاريع والبرامج المنفذة والتي تستهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وسيتم تطبيق اللامركزية من خلال خطة مقسمة إلى مراحل يستغرق تنفيذها العديد من السنوات، يرافقها اجراء مراجعة شاملة وتطوير للقوانين والتشريعات، ونقل بعض المهام والخدمات الحكومية الى المحافظات، واعادة ترتيب الاهداف والاولويات الوطنية واليات اعداد وتنفيذ الموازنات والرقابة عليها، اضافة الى انشاء هيكلية ادارية تساعد في عملية التطبيق، ويجاد منبر لتعميق وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار التنموي على المستوى المحلي. وبطبيعة الحال فان ذلك يستوجب من الحكومة اتخاذ خطوات جادة ومدروسة والتخطيط والتنسيق بالشكل الأفضل لضمان الانتقال السلس إلى اللامركزية لتجنب أي إرباك أو تعطيل للخدمات التي تقدمها الحكومة الى المواطنين.

وكخطوة هامة على هذا الطريق، قامت الحكومات المتعاقبة بتشكيل العديد من اللجان الوزارية والتنفيذية لوضع التصورات والمقترحات والاطر التشريعية والتنظيمية والاجرائية لتحقيق المتطلبات اللازمة لتطبيق اللامركزية خلصت الى ما يلي:

1. إقرار قانون اللامركزية الذي تم بموجبه إجراء أول انتخابات مجالس محافظات في 15 آب 2017.
2. إعداد الأنظمة اللازمة لدعم تطبيق قانون اللامركزية (النظام الداخلي لمجالس المحافظات، النظام المعدل لنظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات والنظام المالي لمجالس المحافظات).
3. اعداد عدد من الأدلة اللازمة لمساعدة المحافظات في تأدية مهامها (دليل إجراءات تطوير أدلة الاحتياجات والخطة التنموية السنوية للمحافظة، ودليل إعداد موازنات المحافظات) ويجري العمل حالياً على استكمال ما تبقى من الأدلة الضرورية ذات العلاقة بتنفيذ الموازنة والرقابة عليها.

ان هذه الانجازات على أهميتها ما هي الا خطوة على الطريق نحو تطبيق اللامركزية في الاردن، وستواصل الحكومة عملها نحو التوسع في تطبيق هذا المفهوم خلال السنوات القادمة، وبما يتوافق مع الجهود المبذولة في تعزيز قدرة المحافظات في مجال التخطيط التنموي وادارة الموارد.

تمثل هذه الورقة خارطة الطريق ورؤية الحكومة لتنفيذ مفهوم اللامركزية المالية بشكلها الشامل خلال السنوات القادمة، وتتبع أهميتها في توفير المعلومات اللازمة للمواطنين لتمكينهم من ابداء الرأي ومشاركة الحكومة في عملية التخطيط لتطوير هذا المفهوم حسب رؤية وتطلعات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

د. هاني الملقى
رئيس الوزراء

كلمة وزير المالية



في ظل الواقع الاقتصادي المتغير، واستناداً الى التجارب العالمية المثلى التي تستهدف تعزيز التنمية بمفهومها الشامل، فان إدارة العمليات التنموية لا تنحصر في المركز، ولا بد من اشراك المواطنين في مختلف مناطقهم في عمليات التخطيط التنموي وتحقيق الأهداف المرسومة على المستويين المحلي والوطني.

لقد بات الوقت ملائماً لانتقال المملكة إلى نظام لامركزي يلبي متطلبات الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي ويعزز من مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار التنموي على مستوى المحافظات، وهذا يعتبر أحد أبرز اهداف الخطة العشرية الحكومية للتحفيز الاقتصادي للعقد القادم، والذي تضمن دعم تطبيق اللامركزية وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وبشكل متكامل مع منظومة السياسات الاقتصادية الكلية. وسيرتب هذا على وزارة المالية مزيداً من الجهود المكثفة للانتقال من اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة والرقابة عليها من المركز الى محافظات المملكة المختلفة.

يعتبر قانون اللامركزية الذي تم إقراره سنة 2015 والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه بالاضافة الى مسؤوليات وزارة المالية في ادارة المال العام ركائز العمل الأساسية للانطلاق نحو تطبيق اللامركزية المالية في المملكة، والتي رتبت على وزارة المالية تسريع السير في تطوير وتحديث انظمة الادارة المالية الحكومية والتشريعات والتعليمات والأدلة والاجراءات ذات العلاقة، وستأخذ الوزارة على عاتقها كل ما يلزم لادارة هذا التغيير ومواجهة هذا التحدي من خلال بناء القدرات نحو تطبيق اللامركزية المالية، واعادة هندسة نظم العمليات المالية ونشر المعرفة والتاهيل والتدريب للكوادر البشرية العاملة في المجال المالي حتى تتمكن المحافظات من تخطيط وتنفيذ موازنتها بفاعلية وحسب الخطط المرسومة، وبما يكفل تسهيل تطبيق اللامركزية المالية بنجاح.

وقد تمكنت الوزارة ومن خلال اللجنة التنفيذية للامركزية - المحور المالي من تنفيذ عدد من المتطلبات الهامة التي ستمهد الطريق نحو تطبيق اللامركزية المالية في المملكة، لعل من أبرزها ما يلي:

- إعداد أدلة حول إعداد مشاريع الموازنات على مستوى المحافظات.
- وضع أسس تحديد سقف موازنات المحافظات السنوية وآليات التنفيذ والرقابة والمتابعة.
- اعداد خارطة طريق (ورقة السياسات) لتطبيق اللامركزية المالية في المملكة.

وتسعى وزارة المالية من خلال هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على رؤية الحكومة بشأن اللامركزية المالية والى رسم خارطة الطريق نحو تطبيقها، والى تحديد المجالات التي ستركز عليها الوزارة خلال المرحلة القادمة لتتمكن وبالتعاون مع المؤسسات الرسمية الأخرى من تطبيق نهج اللامركزية المالية بنجاح في المحافظات.

واذ تدرك الوزارة حداثة عهد اللامركزية في المملكة وأهمية محور اللامركزية المالية فيها والذي ينبغي أن يتم تنفيذه على مراحل زمنية، لترى أن هذه الورقة توفر للمواطنين والمعنيين والجهات المانحة معلومات حول رؤية الحكومة وتوجهاتها فيما يتعلق بتطبيق مفهوم اللامركزية المالية ضمن الإطار الكلي للامركزية.

وفي الختام تتطلع وزارة المالية الى تزويدها بملاحظاتكم وآرائكم حول الأفكار الواردة في هذه الورقة، مؤكداً على ايلاء هذه الملاحظات الأهمية الكافية، ساعين من وراء ذلك الى تحقيق رؤى وتطلعات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بزيادة مشاركة كافة المواطنين في صنع القرار التنموي على مستوى محافظات المملكة.

وزير المالية
عمر ملحس

جدول المحتويات

5 الملخص التنفيذي.
5 مقدمة الملخص.
5 تغيير أدوار الحكومة.
6 التعاون على أعلى مستوى داخل الحكومة.
6 المكونات الأساسية للامركزية المالية.
7 المحطات الرئيسية في اللامركزية المالية.
8 التحديات المقبلة.
10 مقدمة.
10 نبذة عن اللامركزية.
10 ما هي اللامركزية؟
11 كيف تحقق اللامركزية قيمة مضافة للمواطنين؟
11 نماذج تطبيق اللامركزية.
13 اللامركزية المالية.
13 ما هي اللامركزية المالية؟
13 اللامركزية المالية بحسب التشريعات السارية.
14 قانون اللامركزية.
14 ما هي المكونات الرئيسية لتنفيذ اللامركزية المالية؟
16 اللامركزية في الأردن.
16 الأوضاع الديموغرافية والتنمية في المحافظات.
18 هيكلية المحافظات في المملكة.
19 العناصر الأساسية لقانون اللامركزية الجديد.
19 الأدوار الجديدة ضمن إطار قانون اللامركزية.
20 البلديات وأهمية ربطها بالمحافظات.
20 خارطة طريق اللامركزية المالية.
22 الأهداف الرئيسية والجدول الزمني التدريجي لخطة التنفيذ.
23 خطة العمل للسنوات المقبلة.
24 المحطات الرئيسية في اللامركزية المالية.
25 بناء القدرات لتنفيذ اللامركزية المالية.
27 مشاركة المواطنين.
27 دور المواطنين في إطار اللامركزية المالية.
27 دور المواطنين خلال تخطيط الموازنة - تعزيز الشفافية والمساءلة.
27 الحوار بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الشفافية في مجال اللامركزية المالية.
27 التحديات المقبلة.
29 الملحق 1: هيكلية لجنة اللامركزية والمحاور المنبثقة عنها.
30 الملحق 2: مؤشرات اقتصادية واجتماعية.

الملخص التنفيذي

مقدمة الملخص

ارتفع عدد المواطنين الاردنيين خلال العقد الماضي بنسبة 40.3 % من 4.71 مليون نسمة في العام 2004 إلى 6.61 مليون نسمة في العام 2015، مما فرض ضغوطاً على الحكومة للاستجابة لاحتياجات المواطنين في مختلف محافظات المملكة، ومن جهة أخرى يشير التفاوت في الإنفاق الرأسمالي بين المحافظات الاثنتي عشرة إلى ضرورة تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الموارد والرقي بالوضع الإنساني لتحقيق الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ومع إقرار قانون اللامركزية في كانون الأول عام 2015، بدأت المملكة مرحلة جديدة من الإصلاح السياسي والاقتصادي لتحسين تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين. وتعد انتخابات مجالس المحافظات التي تم إجراؤها في 15 آب 2017 الخطوة الأولى نحو تطبيق اللامركزية وبما ينسجم مع متطلبات قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015.

تسعى الحكومة إلى تطبيق اللامركزية لتحقيق مصلحة المواطنين في المقام الأول، وكخطوة أولى، قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية ولجنة تنفيذية للامركزية انبثق عنها سبع لجان تغطي كافة المحاور المطلوبة لتطبيق اللامركزية:

1. محور التشريعات
2. محور الهياكل المؤسسية والتنظيمية والأدلة والإجراءات
3. محور القدرات المؤسسية
4. محور المالية
5. محور التنمية المحلية والخدمات
6. محور التوعية
7. محور تكنولوجيا المعلومات

يقدم قانون اللامركزية آلية جديدة لصنع القرار على مستوى المحافظات إذ ستتولى المحافظات مهام التخطيط وإقرار المشاريع التنموية حسب الأولويات واعداد وإقرار موازنات المحافظات.

بمرور الوقت، ستهدف اللامركزية الى إعطاء المحافظات المزيد من الصلاحيات المالية والإدارية حتى يتسنى لها تنفيذ البرامج والمشاريع على مستوى المحافظة وتقديم خدمات حكومية مختارة. وسيصبح تركيز المجلس التنفيذي للمحافظة على التأكد من أن المديرية التنفيذية في المحافظة تستجيب وتنفذ الأولويات والبرامج المحددة من قبل مجلس المحافظة.

يتطلب تطبيق اللامركزية اضطلاع وزارة المالية بدور رئيس لضمان إدارة اللامركزية المالية في المحافظات بكفاءة وفاعلية. حيث سيتم نقل المسؤوليات والصلاحيات المالية إلى المحافظات لتصبح مسؤولة عن تخطيط واعداد الموازنات وتنفيذها الموازنات تدريجياً والرقابة عليها ومتابعة عملية تنفيذ المشاريع.

يكن الهدف الرئيس من هذه الورقة في تحديد المنهجية التي ستتبعها الحكومة في تطبيق اللامركزية المالية في محافظات المملكة.

تغيير أدوار الحكومة

سيتم نقل بعض الأدوار المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والرقابة والتنفيذ تدريجياً من المركز إلى المحافظات وبطبيعة الحال فان هذا سيتطلب اجراء بعض التغييرات على دور الحكومة المركزية في عملية تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع وتقديم الخدمات الحكومية.

وستقوم وزارة المالية بالتعاون مع دائرة الموازنة العامة، بإجراء ما يلزم لمواكبة التغييرات الناتجة عن تطبيق اللامركزية المالية، وفي هذا الإطار تم استحداث وحدة اللامركزية المالية في وزارة المالية من أجل تنسيق كافة أنشطة اللامركزية المالية والاشراف عليها وبناء قدرات الوزارات

والمحافظات في مجال اللامركزية المالية.

كما ستتطور أدوار الوزارات مع مرور الوقت لتنتقل من التركيز على تقديم الخدمات إلى التركيز على إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية وعمليات التنظيم، مما سيسهم في الحد من ازدواجية المسؤوليات والأدوار بين الوزارات والمحافظات وجعل المحافظات أقرب إلى المواطنين وأكثر استجابة لأولويات التنمية.

وحتى تتمكن المحافظات من تلبية احتياجات المواطنين بحسب أولويات التنمية، ينبغي عليها تطوير قدرات جمع وتحليل البيانات والمعلومات على مستوى المحافظات لاستخدامها في إعداد السياسات والتعريف بهذه الاحتياجات من خلال المجالس التنفيذية.

وستختلف مسؤوليات المحافظات عن مسؤوليات البلديات والوزارات مما سيتيح للحكومة المركزية التكيف مع الأدوار الجديدة والتركيز أكثر على اعداد السياسات بدلا من التركيز على تقديم الخدمات.

التعاون على أعلى مستوى داخل الحكومة

يتطلب تحقيق أهداف اللامركزية التعاون الفعّال بين الوزارات المعنية من خلال اللجنة الوزارية المشكلة استنادا الى قرار مجلس الوزراء رقم (161) تاريخ 15-6-2016 ولجان المحاور التابعة لها، كما ستعمل وزارة المالية بالتعاون مع دائرة الموازنة العامة على تطبيق القرارات ذات الشأن المالي مثل أوجه الإنفاق على النشاطات والخدمات التي سيتم نقلها الى المحافظات، بما في ذلك إجراء تحليل للأثر المالي لعمليات النقل. وسوف تسعى وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة الى التأكد من أن موازنات المحافظات ستعد بناء على معايير عادلة وشفافة ويمكن التنبؤ بها.

المكونات الأساسية للامركزية المالية

نظراً لعدم وجود القدرات اللازمة لتنفيذ الموازنات في المحافظات، سيتم خلال السنوات الأولى من تطبيق اللامركزية ايلاء مهمة تخطيط واعداد الموازنات الى المحافظات وذلك استنادا لقانون اللامركزية لعام 2015، ومع مرور الوقت، سيتم منح صلاحيات تدريجية للمحافظات تستطيع من خلالها تنفيذ بعض النشاطات التي ستقرر الحكومة نقلها من المركز. وحتى ذلك الحين ستبقى الوزارات هي المسؤولة عن عملية تنفيذ الموازنات والرقابة عليها.

يتم تطبيق اللامركزية من خلال اتباع منهجية تدريجية، وسيكون هناك دور مباشر لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة في تحديد السقوف المالية للمحافظات (التمويل)، بالإضافة الى وضع الإطار العام لتخطيط الموازنة وتنفيذها وإجراء عمليات التدقيق والرقابة المالية عليها. وسيقرر مجلس الوزراء أوجه الإنفاق (الخدمات/ النشاطات) التي سيتم نقلها إلى المحافظات في المستقبل ضمن إطار تنفيذ الموازنة على مستوى المحافظات.

وفي إطار اللامركزية المالية، ستركز وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على مكونات اللامركزية المالية الأربعة وهي:

تنفيذ الموازنة والرقابة عليها	تخطيط الموازنة	التمويل	تحديد أوجه الإنفاق
-------------------------------	----------------	---------	--------------------

الشكل 1: المكونات الأربعة الأساسية للامركزية المالية

بمرور الوقت سيتم تدريجياً بناء القدرات والكفاءات لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والمحافظات في مجال اللامركزية المالية. وسيتم التركيز على المكونات الأربعة الرئيسية لتأسيس القاعدة اللازمة وبناء الأنظمة المالية الضرورية للتطبيق على مستوى المحافظات.

سيستغرق تطبيق اللامركزية المالية عدة سنوات، وسيتم تنفيذها وفقاً لخطة واضحة مقسمة إلى مراحل زمنية لضمان عدم حدوث أي أرباك أو توقف لعمليات تخصيص وتنفيذ الموازنات وتقديم الخدمات العامة للمواطنين.

المكون الأول هو تحديد أوجه الإنفاق للخدمات والأنشطة التي سيتم نقلها من المركز الى المحافظات وبصورة تدريجية لتقوم المحافظات بتنفيذها

بدلاً من الحكومة المركزية.

أما المكون الثاني والمتمثل بالتمويل فيركز على مصادر التمويل لموازنات المحافظات، وآلية تحديد السقف الكلي لنفقات المحافظات وسقوف الانفاق الجزئية لكل محافظة من هذه المحافظات والتي يتم اشتقاقها من خلال معادلة تراعي عدداً من المعايير الاقتصادية والاجتماعية.

بينما يركز المكون الثالث على آلية لتخطيط الموازنة بحيث تتمكن المحافظات من تحديد أولوياتها واحتياجاتها من المشاريع المراد تنفيذها.

وأخيراً، يحدد المكون الرابع إجراءات تنفيذ الموازنة لضمان قدرة كل محافظة على تنفيذ ومراقبة موازنتها وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها وضمن الإطار الزمني المحدد.

المحطات الرئيسية في اللامركزية المالية

حددت وزارة المالية في خطة عملها لتنفيذ اللامركزية المالية محطات رئيسية للسنوات القادمة، كالاتي:

السنة المالية 2017

1. إنشاء وحدة اللامركزية المالية في وزارة المالية وتعيين الكادر المؤهل. (تم الانتهاء من ذلك).
2. اعتماد اسس لتحديد سقف الانفاق الراسمالي الكلي والسقوف الجزئية للمحافظات. (تم الانتهاء من ذلك)
3. تحديد سقوف موازنات المحافظات الرأسمالية من خلال معايير ومعادلة عادلة وواضحة وشفافة من قبل وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة. (تم الانتهاء من ذلك).
4. إعداد دليل إجراءات تطوير أدلة الاحتياجات والخطة التنموية السنوية للمحافظة ودليل إعداد مشاريع الموازنات على مستوى المحافظات لعام 2018. (تم الانتهاء من ذلك)
5. تمكين المحافظات من تحديد احتياجاتها وإقرار مشروع موازنة المحافظة للمشاريع الرأسمالية لعام 2018 من قبل مجلس المحافظة ضمن السقف المحدد من وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة وضمن مفهوم المشروع على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني.
6. تبني خطة لرصد وتسجيل كافة النفقات الجارية والرأسمالية على مستوى المحافظات من قبل الوزارات.
7. العمل على رفع مستوى التنسيق بين المحافظات والبلديات من خلال وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية ووزارة الداخلية بهدف تجنب ازدواجية تمويل وتنفيذ المشاريع بين المحافظات والبلديات وضمان الفاعلية في آلية تحديد احتياجات المحافظات من المشاريع التنموية.
8. اعتماد السياسات التي سيتم الاستناد اليها في نقل النشاطات من المركز الى المحافظات وادراجها ضمن موازنة 2019 وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة.
9. تحديد نطاق النشاطات التي سيتم نقل عملية تنفيذها من المركز الى المحافظات خلال موازنة 2019.
10. تحديد آلية وأدوات تنفيذ النشاطات لأوجه الانفاق الجديدة التي سيتم نقلها الى المحافظات بما في ذلك تعميم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) والموارد اللازمة لذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية.
11. تدريب الجهات المعنية في المحافظات على إجراءات اعداد مشاريع موازنتها. (تم الشروع بذلك)
12. عقد لقاءات مع مجالس المحافظات لإطلاعها على آلية اعداد موازنة المحافظة حسب الأدلة المعتمدة.
13. الاستمرار في عملية تنفيذ موازنات المحافظات الرأسمالية للعام 2018 وفق احكام النظام المالي والتعليمات النافذة من قبل الوزارات في المركز وذلك لحين تدريب الكوادر وتعديل الانظمة اللازمة لتمكين المحافظات من تنفيذ النشاطات التي يقرر مجلس الوزراء نقلها من المركز الى المحافظات.

السنة المالية 2018

1. عقد لقاءات مع مجالس المحافظات لإطلاعها على مفهوم اللامركزية المالية والتطورات المستقبلية المتوقعة.
2. استمرار المحافظات بالاضطلاع بمسؤولية تحديد احتياجاتها التنموية واختيار مشاريعها الرأسمالية للعام 2019.
3. إقرار مشروع موازنة 2019 من قبل مجالس المحافظات ضمن السقوف المحددة من وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة وبحيث تتضمن موازنات

- المحافظات لعام 2019 النفقات التشغيلية المتعلقة بإدارة المحافظة، ونفقات المشاريع الرأسمالية بالإضافة الى النفقات المتعلقة بالنشاطات التي ستقرر الحكومة نقل عملية تنفيذها من المركز الى المحافظات.
4. إعداد الموازنة العامة لسنة 2019 متضمنة الموازنات التفصيلية لـ 12 محافظة بما في ذلك البيانات المالية لنشاطات أوجه الإنفاق الجديدة التي تم نقلها الى المحافظات.
5. توسيع نطاق النشاطات وأوجه الإنفاق الجديدة التي سيتم نقل عملية تنفيذها من المركز الى المحافظات.
6. مراجعة وتطوير المعادلة التي يتم الاستناد اليها في تحديد سقف الإنفاق للمحافظة ليتم الأخذ بعين الاعتبار نشاطات أوجه الإنفاق الجديدة التي تم نقلها الى المحافظات.
7. توفير القدرات اللازمة لجمع وتحليل البيانات وتخطيط وتنفيذ الموازنة ومتابعة تنفيذ مشاريع النفقات الرأسمالية ذات الأولوية بالتعاون مع الجهات المعنية.
8. اعتماد خطة شاملة لتدريب الجهات المعنية في المحافظات على تنفيذ الموازنات والرقابة عليها.

السنة المالية 2019

1. مواصلة مراجعة وتطوير المعادلة التي تم الاستناد اليها في تحديد سقف الإنفاق للمحافظة ليتم الأخذ بعين الاعتبار النشاطات لأوجه إنفاق جديدة تم نقلها الى المحافظات.
2. الاستمرار في توسيع نطاق النشاطات وأوجه الإنفاق الجديدة التي سيتم نقل عملية تنفيذها من المركز الى المحافظات للسنوات اللاحقة.
3. تطبيق إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي على عملية تنفيذ الموازنة في المحافظات في 2019.
4. إقرار مجالس المحافظات لمشروع موازنة 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار نشاطات أوجه الإنفاق الجديدة التي تم نقلها الى المحافظات وكذلك الآلية والأدوات المقترحة لتمويل هذه النشاطات الجديدة وإرسالها الى وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة.

التحديات المقبلة

أ) تحوّل المحافظة من كونها مساءلة أمام جهة واحدة لتصبح مساءلة أمام جهتين

ان من أهم التحديات التي ستواجهه عملية تطبيق اللامركزية المالية هو إعطاء المحافظة الصلاحيات الإدارية والمالية اللازمة لها لتنفيذ البرامج والمشاريع على مستوى المحافظة لتصبح لديها القدرة على تقديم خدمات حكومية مختارة، لأن المحافظة في هذه الحالة ستكون مسؤولة أمام المواطنين الذين انتخبوا مجلس المحافظة من جهة ومسؤولة أمام الحكومة المركزية من جهة أخرى. وفي سبيل تطبيق مفهوم اللامركزية المالية بنجاح، على الحكومة بذل الجهود اللازمة لبناء القدرات في المحافظات وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة.

ب) التكاملية في عمل أجهزة الدولة

سيطلب نجاح اللامركزية المالية وجود علاقات قوية وتكاملية للعمل بين مؤسسات الحكومة المركزية وإدارات المحافظات ومجالسها.

ج) بناء القدرات المؤسسية في المحافظات

لضمان سلاسة الانتقال إلى تطبيق اللامركزية يجب بناء القدرات المؤسسية اللازمة في المحافظات ومجالس المحافظات ومديريات التنمية المحلية.

د) التدرج في تطبيق اللامركزية

ان التسرع في تطبيق مفهوم اللامركزية المالية بشكلها الشامل وبدون مراعاة تطوير وتأهيل الكوادر وتعديل الانظمة المالية التي تمكن المحافظات من ادارة وتنفيذ موازاناتها يمثل تحدياً مهماً ينبغي التنبيه له، ولمواجهة هذا التحدي أعدت الحكومة خطة عمل مقسمة

أهداف اللامركزية

- توسيع صلاحيات الإدارات المحلية
- تعميق مشاركة المواطنين وتمكينهم من تحديد أولوياتهم
- توزيع مكتسبات التنمية بشكل أكثر عدالة وفعالية

جلالة الملك عبد الله الثاني-خطاب العرش السامي خلال افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة السابع عشر، 15-11-2015

إلى مراحل زمنية تدريجية سيتم من خلالها تحديد وتنسيق المسؤوليات بين الوزارات المختلفة والمحافظات.

هـ) التوعية

تتطلب عملية تنفيذ اللامركزية تعزيز التنسيق بين جميع الجهات المعنية سواء الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المانحة وعلى المستويين الوطني (الحكومة المركزية) والمحلي (المحافظات) وإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص خلال عمليات الحوار.

وتتمثل خطة الحكومة في تنفيذ استراتيجية توعوية تفصيلية تعتمد على عملية انتقال شفافة نحو اللامركزية، ويتم من خلالها الأخذ بأراء الجهات المعنية لتحسين إجراءات الانتقال.

وستستمر اللامركزية المالية بالتطور على مدى عدة سنوات، مما يتطلب إجراء مراجعة منتظمة في المنهجيات المتبعة وما تم إنجازه في كل مرحلة من مراحل التطبيق. وسيتم إشراك المواطنين والجهات المعنية لتعديل المنهجيات بما يتناسب مع احتياجات المملكة والمواطنين.

تحدد هذه الورقة مجموعة واسعة من الإصلاحات التي تعتمزم الحكومة تنفيذها لمأسسة اللامركزية المالية، وتهدف الورقة بشكل رئيس إلى:

1. تقديم لمحة شاملة عن الوضع الحالي والإجراءات التي من الممكن اعتمادها من قبل الحكومة لتطبيق اللامركزية المالية.
2. توفير وسيلة لتحفيز الحوار في المركز والمحافظات، وبناء توافق في الآراء بشأن ما يمكن تنفيذه لدعم جهود اللامركزية المالية في الأردن.

وتتناول الورقة المجالات الرئيسية للامركزية المالية، وتقدم تقييماً للوضع الراهن والمجالات الرئيسية التي يجب التركيز عليها وذلك ضمن الفصول التالية:

1. نبذة عن اللامركزية
2. اللامركزية المالية
3. اللامركزية في الأردن
4. خارطة طريق للامركزية المالية
5. بناء القدرات لتنفيذ اللامركزية المالية
6. مشاركة المواطنين
7. التحديات المقبلة

نبذة عن اللامركزية

ما هي اللامركزية؟

يُقصد باللامركزية نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بتقديم الخدمات الحكومية من الحكومة المركزية إلى الإدارات المحلية لكونها أقرب للمواطن وأكثر وعياً ودرابة بأولوياته واحتياجاته مما يجعلها في موقع أفضل لدعم التنمية المستدامة والارتقاء بمستوى المنافع والخدمات المقدمة على المستوى المحلي، وتعزيز الشفافية والمساءلة بشكل عام. وبالنظر إلى التقسيمات الإدارية في المملكة فإنه من الممكن تطبيق مفهوم اللامركزية على أدنى مستوى من الإدارة المحلية (البلديات) وكذلك على المستوى المتوسط (المحافظات).

تقوم اللامركزية على ثلاثة محاور:

تخفيف التركيز (Deconcentration):
قيام الحكومة المركزية بإنفاذ بعض الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والمالية إلى الوحدات التنظيمية في المحافظات (المدريات والدوائر) تحت إشراف الحكومة المركزية - وهو النمط المعمول به في المملكة.

تفويض الصلاحيات (Delegation):
قيام الحكومة المركزية بنقل مسؤولية اتخاذ القرار وإدارة المهام العامة إلى إدارات محلية تخضع للمساءلة أمام الحكومة المركزية ومنحها درجة تحكم متوسطة بالمهام الإدارية

نقل السلطة (Devolution):
قيام الحكومة المركزية بنقل صلاحيات اتخاذ القرارات والمسؤوليات المالية والإدارية كاملة إلى الإدارة المحلية

- اللامركزية السياسية: تحدد النظام السياسي وشكل المجالس الإقليمية وآلية انتخابها وتحديد عددها.
- اللامركزية الإدارية: تحدد هيكل وتنظيم الإدارة المحلية اللازمة، كما تحدد العلاقات التنظيمية والصلاحيات والمسؤوليات لكافة الهياكل الإدارية.
- اللامركزية المالية: تحدد الصلاحيات المالية ودورها في إعداد السياسات والتخطيط، بالإضافة إلى التصرف بالتقدير الملائم من المخصصات

المتوفرة لتأدية نشاطات وأوجه إنفاق بفعالية.

يعد إعطاء المحافظة الصلاحيات الإدارية والمالية اللازمة لها لتنفيذ البرامج والمشاريع على مستوى المحافظة وتقديم خدمات حكومية مختارة لصالح مواطني المحافظة عملية ليست سهلة وتحتاج الى العديد من السنوات. وعليه، ستقوم الحكومة بتطبيق اللامركزية تدريجياً لضمان تحقيق الهدف العام المتمثل في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة مشاركتهم. وستشمل المرحلة الأولى من اللامركزية تفويض من المركز صلاحيات تحديد واختيار المشاريع الرأسمالية الجديدة إلى المحافظات، وفي المراحل اللاحقة سيتم نقل صلاحيات أخرى إلى المحافظات تدريجياً.

كيف تحقق اللامركزية قيمة مضافة للمواطنين؟

قامت العديد من الدول على مدى العقود الماضية بإضفاء الطابع المؤسسي على اللامركزية المالية في الحكومات والإدارات المحلية. وتعد الإدارات المحلية (محافظات وبلديات) أقرب إلى الناس، وأكثر دراية باحتياجاتهم وأولوياتهم وبالتالي أكثر قدرة على تحقيق التنمية وتحديد المناطق التي ينبغي تحسين جودة وآلية تقديم الخدمات الحكومية فيها.

ومن خلال تطبيق قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015، سيتمكن المواطنون في المحافظات من المشاركة بفاعلية في عملية صنع القرار، حيث تشمل أهداف اللامركزية¹ ما يلي:

- زيادة المشاركة الشعبية: أي أن يكون للمجتمع المحلي مشاركة في تحديد المشاريع ذات الأولوية وأن يتم تنفيذ هذه المشاريع على نحو فعال، مما يعمق المشاركة الشعبية.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة: تعتمد إدارة الأموال العامة من خلال المحافظة على توزيع الموارد المحدودة بالشكل الأمثل وضمن الأولويات المختلفة.
- العدالة في توزيع الموارد: وذلك لتحقيق الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجات المواطن وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.
- تحسين كفاءة الإدارة المحلية: ستزداد معرفة وخبرات الأعضاء المنتخبين والإداريين بمرور الوقت مع ازدياد مسؤولياتهم وتنفيذهم الأولويات المحلية بنجاح.
- تحسين تقديم مستوى خدمة أفضل للمواطن: لا بد أن يطرأ تحسن ملحوظ على جودة الخدمات الحكومية المقدمة في المحافظات من خلال تنفيذ المشاريع ذات الأولوية ونقل المسؤوليات والمهام للمحافظات تدريجياً.

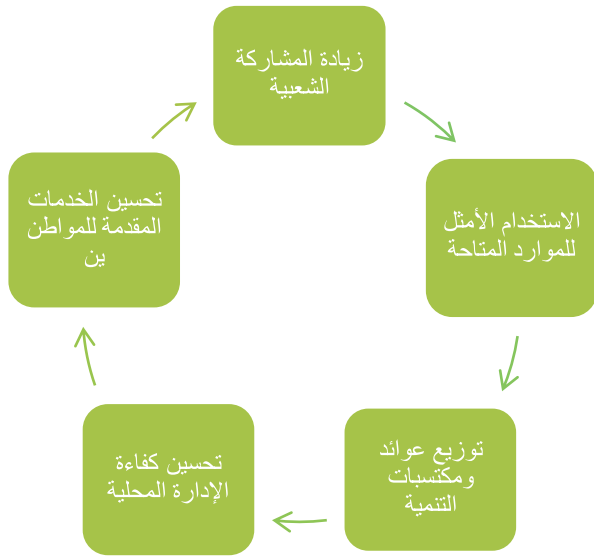
يتطلب تحقيق هذه النتائج وضع الأطر التشريعية والمالية الملائمة، والعمل على بناء وتطوير قدرة المحافظات بالإضافة إلى توفير الموارد من بشرية ومالية وأنظمة إدارية مساندة.

نماذج تطبيق اللامركزية

كما أوضحت الحكومة خلال مرحلة إعداد قانون اللامركزية بأنه ليس هناك طريقة واحدة لتطبيق اللامركزية. فكل دولة - بما فيها الأردن - اعتمدت على نموذج مختلف للامركزية السياسية والإدارية والمالية والذي يلبي احتياجات ومتطلبات كل دولة وكل مرحلة.

ويشار إلى أن هناك فرقاً بين الدولة المركزية (Unitary) والاتحادية (Federal)، فهيكلية الدولة المركزية (مثل الأردن) تحتوي على درجة معينة من اللامركزية. وتعتبر معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول شمال أفريقيا دولاً مركزية في الأصل لكن تغييراً قد طرأ - بدرجات مختلفة - على مسؤوليات الإدارات المحلية فيها بحيث أعطيت الإدارات المحلية الصلاحيات بدرجات مختلفة حتى تستطيع إدارة مناطقها حسب احتياجات مواطنيها ومتطلباتهم المحلية.

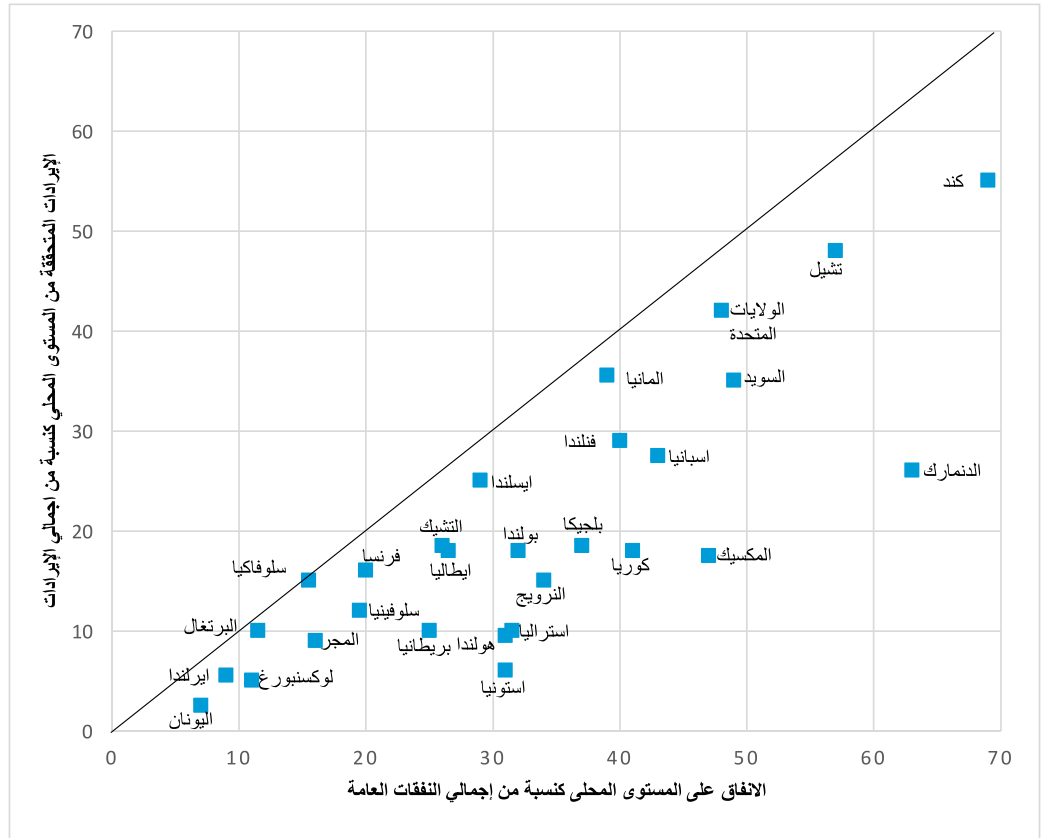
1- وزارة الداخلية، الإطار العام لتنفيذ اللامركزية، 2016 (العرض الذي قدمه المحافظ الدكتور خالد العموطي، تشرين الثاني 2016).



ومن المهم أن تكون القواعد التي يتم الاعتماد عليها لتحديد دور وصلاحيات ونطاق عملية صنع القرار في الكيانات اللامركزية محددة وواضحة. فالأنظمة التي ينبغي توافرها يجب أن تكون منسجمة لتراعي تحقيق الأهداف العامة المطلوبة من تطبيق اللامركزية.

وتشير الممارسات الدولية الى ان تطبيق اللامركزية يتفاوت من دولة الى أخرى وذلك حسب الانظمة السياسية السائدة والمتطلبات التتموية المراد تحقيقها، فالرسم البياني التالي يوضح مدى التفاوت في تطبيق اللامركزية بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تتفاوت نسبة الإيرادات المحلية (المحصلة على مستوى محلي) من إجمالي الإيرادات الوطنية من حوالي 5% في اليونان إلى أكثر من 50% في كندا، بينما تتفاوت نسبة النفقات المحلية (المتعلقة بالنشاطات المنفذة على المستوى المحلي) الى إجمالي النفقات الوطنية من 5% في اليونان إلى أكثر من 60% في الدنمارك وكندا وبين الحدود الدنيا والعليا المشار إليها، فان لامركزية

الإيرادات والنفقات في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتراوح نسبها بين 10-25% فيما يتعلق بالإيرادات و15-40% للنفقات.² وهذا يعني أنه يمكن للإدارات المحلية القيام بالمهام الموكلة إليها في حدود التمويل المتاح لها فقط.



الشكل 2: نسبة الإيرادات والنفقات على المستوى المحلي من إجمالي الإيرادات والنفقات من الإجمالي في دول OECD (2014)

وقد شهدت أنماط اللامركزية تطوراً في العديد من الدول حول العالم. وتشير المقارنات بين الدول المختلفة أن اللامركزية تتطور بسرعات مختلفة مع مرور الوقت. وخلصت دراسة حول تطور اللامركزية في الفترة 1995-2014 إلى أن بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تمكنت من تعزيز اللامركزية ونقلت المزيد من الصلاحيات المالية للإدارات المحلية مثل فرنسا وفنلندا وإيطاليا بينما عادت دول أخرى إلى المركزية خلال الفترة ذاتها مثل هنغاريا وهولندا والنرويج³. وتختلف نماذج اللامركزية من بلد إلى آخر باختلاف التاريخ، والقيم، والمنطقة الجغرافية، والاحتياجات المحلية، والتوقعات في كل دولة.

وبمقارنة الأردن مع التجارب الدولية الأخرى، يمكننا أن نلاحظ أن اللامركزية في المحافظات هي عملية تحول تدريجي بحيث يتم إعطاء المحافظات الصلاحيات الإدارية والمالية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع على مستوى المحافظة وتصبح قادرة على تقديم خدمات حكومية مختارة. وستحول المحافظة إلى كيان لامركزي برئاسة محافظ ويدعمه مجلس تنفيذي ومجلس محافظة منتخب.

وقد تمر هذه العملية بعدة مراحل، بدءاً من الدور المزدوج لـ «الإدارة المحلية» ثم إلى «الحكومة المحلية»، كما كان شائعاً في المرحلة الانتقالية في كثير من دول أوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي السابق خلال التسعينيات من القرن الماضي. في هذه الأمثلة، تم بناء مستويات إدارية متوسطة، من خلال إعداد انتخابات (مباشرة أو غير مباشرة)، وإيجاد وحدات هجينة وتعيين محافظ، وانتخاب مجلس محلي لها، وفيها يضمن المحافظ، بصفته ممثلاً للحكومة المركزية، احترام القوانين والمبادئ الخاصة بمهام الحكومة على المستوى الوطني، بينما يختص المجلس المحلي بالأسس المتعلقة بمهام الحكومة المحلية والقرارات والسياسات على المستوى المحلي.

مثال على ما سبق، أنشأت تونس نظاماً هجيناً مماثلاً، يتم من خلاله تعيين محافظ (والي) ومجلس شوري مسؤول عن التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية، وكذلك الإشراف على البلديات.

وتشتمل القدرات الواجب توفرها على المستوى المحلي على سبيل المثال ما يلي:

- التخطيط الإقليمي والتنمية الاقتصادية
- البنية التحتية للطرق والنقل
- إدارة المياه الإقليمية والتزويد بالمياه
- التعليم المهني/ التقني

اللامركزية المالية

ما هي اللامركزية المالية؟

تتمحور اللامركزية المالية حول الجوانب المتعلقة بالموازنات وإدارة المالية العامة، وهي الركيزة الأساسية التي تتيح تطبيق مكونات اللامركزية السياسية والإدارية وتضمن استدامتها. وينبغي أن تمتلك مجالس المحافظات القدرات اللازمة لإعداد السياسات وتخطيط وإدارة مسؤولياتها. كما ينبغي أن يتوفر لديها قدر كاف من المخصصات لتتمكن من القيام بمهامها التنفيذية على نحو فعال.

اللامركزية المالية بحسب التشريعات السارية

من خلال مراجعة التشريعات الناظمة يتضح توفر العناصر الأساسية والملامح الرئيسية لنظام من شأنه أن يدعم تطبيق اللامركزية المالية في الأردن. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعديل القوانين والأنظمة الحالية أو سن تشريعات جديدة تعالج الشؤون المالية للمحافظات والتطور التدريجي لدور المحافظات مع بيان الصلاحيات التي تتمتع بها وهيكلها التنظيمي وتحديد مهامها وواجباتها بشكل أوضح. إضافة إلى ذلك، ينبغي صياغة

3 - « Making Decentralisation Work » 2016 - « Fiscal Federalism »، Blöchliger, Hansjörg. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد الكوري للمالية العامة)، ص 17

استراتيجية وطنية للامركزية يتم اقرارها من قبل مجلس الوزراء لتحديد اتجاه إطار اللامركزية بجميع مكوناته السياسية والمالية والإدارية. وتتناول التشريعات النازمة بشكل واضح جانباً واحداً من المكونات الأساسية للامركزية والمشار اليه سابقا وهو عملية تخطيط الموازنة العامة وتمكين المواطنين في المحافظات من اختيار المشاريع المراد تمويلها من خلال الموازنة العامة، وبالتالي فان عملية المراجعة لهذه التشريعات ينبغي ان تراعي تطبيق اللامركزية المالية بمكوناتها الاربعة وهي تحديد أوجه الإنفاق والتمويل وتخطيط الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها. وعليه فإن مراجعة التشريعات هي نقطة الانطلاق التي يجب البدء بها لتعزيز جهود تطبيق اللامركزية المالية.

قانون اللامركزية

وفقا لقانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015 يتمتع مجلس المحافظة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله أدوار وواجبات محددة في القانون إضافة إلى أدوار ومهام واضحة للمجلس التنفيذي.

ومن أجل تنفيذ اللامركزية المالية على النحو الموضح حسب المكونات الأربعة الأساسية والمذكورة سابقا، يجب مراجعة وتطوير القوانين والانظمة المتعلقة بالجانب المالي، وعلى وجه الخصوص فان عملية التطوير هذه ينبغي ان تتناول وبشكل واضح النقاط والمجالات الرئيسية التالية:

1. تعريف المحافظة ككيان له مهام وأدوار محددة وواضحة
2. نطاقاً لتنظيم العلاقة بين المحافظات والبلديات
3. حق التملك وممارسة الأنشطة الاقتصادية في المحافظات
4. الحق في تحصيل الإيرادات وإنفاقها حتى تتمكن من ممارسة مسؤولياتها
5. قواعد تتعلق بمصادر الإيرادات وآليات التمويل
6. قواعد تتعلق بأوجه الإنفاق للنشاطات والخدمات التي سيتم نقلها إلى المحافظات
7. قواعد لإدارة الشؤون المالية للمحافظات ومجالسها
8. قواعد لتحديد العلاقة بين المحافظات ككيان وبين الوزارات والمديريات التابعة لها في المحافظات
9. قواعد إعداد وتخطيط الموازنة
10. قواعد تنفيذ الموازنات من خلال اعتماد مبدأ التدرج في عملية التنفيذ
11. هيكلية المحافظة، وتحديد واضحاً لكافة مهام مديرياتها
12. قواعد الرقابة المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؛ والعلاقة مع ديوان المحاسبة ومجلس الأمة
13. قواعد للتحويلات المالية والسقوف ومعادلات تمويل النفقات

ما هي المكونات الرئيسية لتنفيذ اللامركزية المالية؟

لضمان تنفيذ قانون اللامركزية بنجاح ينبغي اتباع منهجية تتبع التدرج الزمني، تهدف أولاً إلى بناء قدرات وكفاءات وزارة المالية والمحافظات بشكل تدريجي حتى تتمكن من مواجهة التحديات المتعلقة باللامركزية المالية، وثانياً تطوير الأنظمة والأدوات الداعمة (التشريعات المتضمنة القوانين، الأنظمة، الأدلة الإجرائية، النظم، النماذج) لمجالس المحافظات الجديدة.

تركز المنهجية المقترحة على أربعة مكونات أساسية لبناء أنظمة اللامركزية المالية على مستوى المحافظة.



الشكل 3: مكونات اللامركزية المالية الأربعة

تحديد أوجه الإنفاق

ينبغي تحديد أوجه الإنفاق للخدمات والأنشطة التي سيتم نقلها من المركز الى المحافظات بوضوح. وسيكون مجلس الوزراء مسؤولاً عن تحديد الخدمات العامة / الأنشطة التي ستتولى المحافظات مسؤولية تنفيذها تدريجياً وبعد إجراء دراسات تفصي المتطلبات الضرورية (due diligence) مع الأخذ بعين الاعتبار الخدمات الحالية المقدمة في المحافظات والكلف والأثر المالي على الموازنة ودور البلديات في تقديم الخدمات العامة، وبعد تحليل قدرة المحافظات على تنفيذ هذه الخدمات والأنشطة.

التمويل

يجب إيجاد نظام لتمويل النفقات وتحديد سقف موازنات المحافظات بكل شفافية ووضوح. وتعد التحويلات المالية (من الموازنة العامة الى المحافظات) هي وسيلة التمويل الوحيدة المتوفرة كون الإطار التشريعي الحالي لا يمنح المحافظات الحق في تحصيل الإيرادات الخاصة بها، أو الاقتراض. لكن من الممكن معالجة قدرة المحافظات على الاقتراض أو تحصيل الإيرادات الخاصة في المستقبل من خلال إدخال التعديلات على التشريعات ذات الصلة وزيادة قدرة المحافظات على إدارة مواردها.

تخطيط الموازنة

يجب وضع نظام لتخطيط الموازنات على مستوى المحافظات لتمكينها من تحديد أولوياتها واحتياجاتها التنموية بناءً على سياسات ومعايير واستراتيجيات وطنية محددة مسبقاً ومن خلال التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى.

وستتم عملية تخطيط الموازنة من خلال منهجية مقسمة إلى مراحل، حيث سيقوم المجلس التنفيذي في البداية بتخطيط موازنة المحافظة الرأسمالية. ولكن في السنوات اللاحقة سيقوم مجلس المحافظة بتخطيط موازنة المحافظة والتي ستشمل إدارة المحافظة والموازنة الرأسمالية وموازنات نشاطات أوجه الإنفاق التي سيتم نقلها من المركز إلى المحافظات.

تنفيذ الموازنة والرقابة عليها

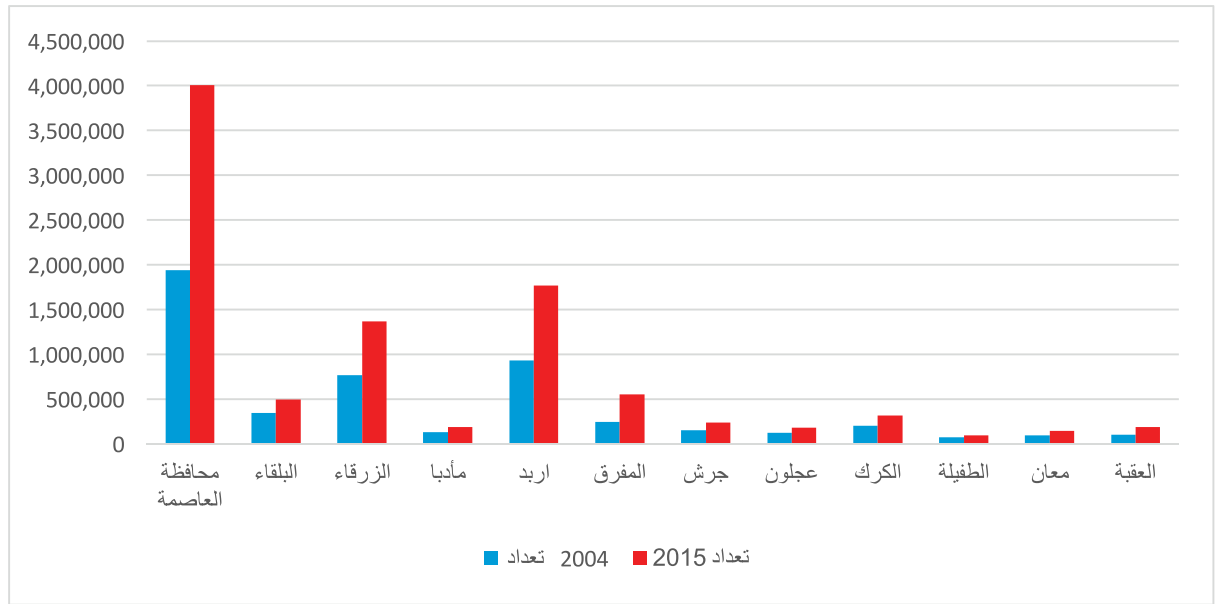
يقصد بتنفيذ الموازنة ضبط وإيجاز صرف الأموال لاستخدامات محددة وواضحة. وستتم عملية تنفيذ الموازنة من خلال اتباع منهجية تدريجية إلى أن تكتسب المحافظات القدرات اللازمة لتنفيذ الموازنات وتوفر الأنظمة والموارد المناسبة الأمر الذي سيتطلب سنوات عديدة من التخطيط والتطوير لحد من خطر أي انقطاع في التمويل وتقديم الخدمات للمواطنين.

ولغايات تمكين المحافظات من تنفيذ النشاطات التي سيتم نقلها بشكل تدريجي من المركز إليها، فإن ذلك يتطلب أولاً تعديل التشريعات المالية ووضع نظام مالي محوسب لاتمام عملية الصرف والرقابة عليه، بالإضافة الى ذلك فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب مراجعة خارطة الحسابات ومواصلة تطوير الأدلة الإجرائية والتنظيمية وتدريب الكوادر البشرية.

اللامركزية في الأردن

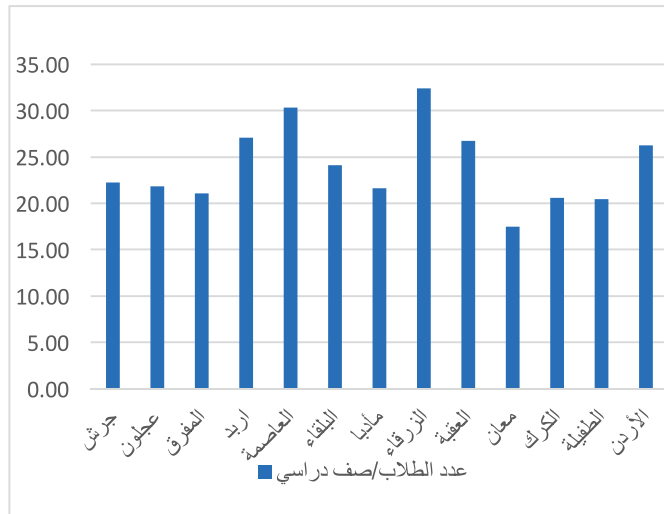
الأوضاع الديموغرافية والتنمية في المحافظات

ارتفع عدد المواطنين الاردنيين خلال العقد الماضي بنسبة 40.3% من 4.71 مليون نسمة في العام 2004 إلى 6.61 مليون نسمة في العام 2015، مع وجود تفاوت كبير في الكثافة السكانية بين المحافظات. حيث يتركز أكثر من نصف سكان المملكة في المنطقة الوسطى التي تشمل مدن عمان والزرقاء والمدن القريبة منها، مما يجعل هذه المنطقة مركزاً لمعظم الأنشطة الاقتصادية. (الملحق رقم 2 يوضح عدداً من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني وعلى مستوى كل محافظة والشكل رقم 4 يبين التوزيع السكاني حسب المحافظات خلال الفترة من 2004-2015 حسب تعداد عام 2015).



الشكل 4: تعداد السكان في المحافظات (2004 و2015)

وفي ضوء سعي الحكومة من خلال تطبيق اللامركزية إلى تمكين المواطنين من تحديد احتياجاتهم التنموية فإن الرسومات التالية تلقي الضوء



الشكل 5: متوسط عدد الطلاب لكل صف دراسي حسب المحافظة

على المجالات ذات الأولوية التي يمكن اقتراحها على مجلس المحافظة لاختيار مشاريعها بشكل يساعد على معالجة الاختلالات القائمة، كتوفير المرافق المدرسية الكافية أو الطلب من وزارة التربية والتعليم تحسين نوعية التعليم لرفع معدلات النجاح في المدارس الثانوية⁴. ويظهر تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وجود تفاوت أو فروقات في مستوى الخدمات المقدمة من محافظة إلى أخرى، ومنها على سبيل المثال مؤشرات تتعلق بالتعليم والرعاية الصحية، ويكشف هذا التفاوت عن ضعف في مرافق البنية التحتية في بعض المحافظات وعدم مواكبة التغيرات الكبيرة في عدد السكان على مدى السنوات العشرة الماضية. وفي القطاع الصحي بلغ متوسط عدد الأسرة في المستشفيات 14 سريراً

4- المصدر: البرنامج التنموي للمحافظات 2016-2018

العناصر الأساسية لقانون اللامركزية الجديد

يقدم قانون اللامركزية آلية جديدة لصنع القرار على مستوى المحافظات. إذ ستولى المحافظات مهام التخطيط وإقرار المشاريع التنموية حسب الأولويات واعداد وإقرار موازنات المحافظات. وسيتم دور المجلس التنفيذي الحالي ليكتسب أهمية أكبر كونه سيعمل على تعزيز التنسيق وتحسين تقديم الخدمات والتركيز على التخطيط الاستراتيجي في المحافظة.

ستكون مدة مجلس المحافظة المنتخب أربع سنوات وهو يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.

وسيساهم مجلس المحافظة في اختيار المشاريع التنموية ذات الأولوية للمحافظة بأكملها. ويتوقع من مجلس المحافظة والمحافظ ومن خلال المديرية الحكومية في المحافظة ضمان تحسين جودة الخدمات في المحافظة. وسيكون مجلس المحافظة المنتخب مسؤولاً أمام المواطنين. وسيكون دور المحافظ هو ضمان تنفيذ قرارات مجلس المحافظة وتوفير أفضل الخدمات للمواطنين بالتنسيق مع مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي، كما أن حسن سير كل من هذه المؤسسات سيكون له تأثير إيجابي على الإدارة المالية وفعالية مجلس المحافظة.

الأدوار الجديدة ضمن إطار قانون اللامركزية

بمرور الوقت، ستهدف اللامركزية الى إعطاء المحافظات المزيد من الصلاحيات المالية والإدارية حتى يتسنى لها تنفيذ البرامج والمشاريع على مستوى المحافظة وتقديم خدمات حكومية مختارة. وسيصبح تركيز المجلس التنفيذي للمحافظة على التأكد من أن المديرية التنفيذية في المحافظة تستجيب وتنفذ الأولويات والبرامج المحددة من قبل مجلس المحافظة.

أدوار ومسؤوليات الحكومة المركزية

سيترتب على تطبيق اللامركزية تغييرات على أدوار ومسؤوليات الحكومة المركزية. حيث ستتطور أدوار الوزارات مع مرور الوقت لتنتقل من التركيز على تقديم الخدمات إلى التركيز على إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية وعمليات التنظيم، مما سيسهم في الحد من ازدواجية المسؤوليات والأدوار بين الوزارات والمحافظات وجعل المحافظات أقرب إلى المواطنين وأكثر استجابة لأولويات التنمية. أما الحكومة المركزية فتتولى إعداد السياسات والمعايير الوطنية التي يجب اتباعها وتنفيذها في المحافظات لخدمة الأولويات الوطنية والخطط الاستراتيجية الوطنية واستدامتها. سيتم نقل بعض الأدوار من الحكومة المركزية إلى المحافظات مثل إعداد موازنة المحافظات، والتخطيط والتنفيذ وذلك من خلال منهجية تدريجية. وستقوم وزارة المالية، وبالتعاون مع دائرة الموازنة العامة، بإجراء ما يلزم لمواكبة التغييرات الناتجة عن تطبيق اللامركزية وفي هذا الإطار تم استحداث وحدة اللامركزية المالية في وزارة المالية من أجل تنسيق كافة أنشطة اللامركزية المالية والإشراف عليها وبناء قدرات الوزارات والمحافظات في مجال اللامركزية المالية.

أدوار ومسؤوليات المحافظات

ستكون مسؤوليات المحافظات مختلفة عن مسؤوليات البلديات والوزارات، مما سيمكن الحكومة المركزية من التكيف مع دورها المتغير بالتركيز على وضع السياسات أكثر من التركيز على تقديم الخدمات.

الأدوار الرئيسية لمجلس المحافظة

التخطيط - الموازنة - الرقابة

- الموافقة على الخطط الاستراتيجية وخطط العمل للمحافظة
- الموافقة على مشروع موازنة المحافظة
- الموافقة على المشاريع الخدمية والرأسمالية والتنموية.
- الإشراف على تنفيذ مشاريع المحافظة

أدوار ومسؤوليات البلديات ووزارة الشؤون البلدية

تعد وزارة الشؤون البلدية عنصراً رئيسياً وسيظل لها دور أساسي، ولكن مختلف حيث ستصبح العلاقات بين البلديات والمحافظات أقوى من خلال إدخال التغذية الراجعة من البلديات عند إعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية والتنموية للمحافظات. ومع مرور الوقت، فإن دور وزارة الشؤون البلدية سوف يتطور ليصبح استراتيجياً بشكل أكبر بالإضافة إلى مواصلة تقديم الدعم المباشر إلى البلديات من حيث القدرات والموارد.

دور المجلس التنفيذي - التخطيط والعلاقة مع البلديات

- إعداد الخطط الاستراتيجية وخطط العمل
- مواءمة خطط المحافظة مع خطط المجلس البلدي
- إعداد دليل المشاريع التنموية والخدمية التي تحتاجها المحافظة، بما في ذلك أدلة احتياجات البلديات
- مراجعة تقارير المجالس البلدية واتخاذ القرارات المناسبة

البلديات وأهمية ربطها بالمحافظات

البلدية هي مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي وإداري وتعمل كمؤسسة ذات صلاحيات ومسؤوليات محددة، وقد أنشئت في الأردن منذ عدة عقود. وتدار البلدية من قبل رئيس ومجلس بلدي يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات. وتستمد البلديات سلطاتها وصلاحياتها من قانون البلديات المعدل (رقم 41/2015).

تلعب وزارة الشؤون البلدية دوراً رئيسياً بشأن العديد من الأمور المتعلقة بالبلديات، ولكن ومن المتوقع وفقاً لقانون اللامركزية رقم 49/2015 أن تكون هناك ارتباطات بين المحافظات والبلديات في مجالات التخطيط والتنسيق. ومن بين أعضاء المجلس التنفيذي في المحافظة سيكون هناك ثلاثة مدراء تنفيذيين من البلديات تتم تسميتهم من قبل وزارة الشؤون البلدية حسب المادة (4.أ) من قانون اللامركزية.

كما سيدعم مجلس المحافظة البلديات في تحديد واختيار الاحتياجات التنموية ذات الأولوية. وفي السنوات المقبلة، سيتم تكليف مجالس المحافظات بمسؤوليات جديدة إلى جانب صياغة وتخطيط وتنفيذ موازنتها. وسيكمن التحدي في تجنب تداخل المسؤوليات بين هذه الكيانات، وضمان وجود آلية واضحة للتنسيق والتعاون بين المحافظة والمجالس البلدية.

ومع تنفيذ قانون اللامركزية، سيكون للبلديات دور أكبر ومشاركة فاعلة مع مجالس المحافظات المنتخبة حديثاً. وفي نفس الوقت، فهي تختلف عن المحافظة في أن لديها مهام محددة لتقديم الخدمة المحلية (انظر قائمة المهام الرئيسية للبلديات) والتصرف في مواردها الذاتية.

معايير معادلة توزيع الضرائب / رسوم البلديات المشتركة

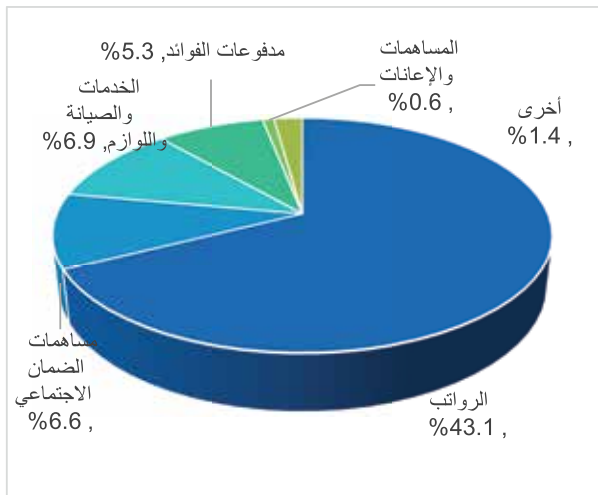
1. فئة البلدية
2. المساحة
3. السكان
4. الموقع الجغرافي وطبيعته
5. مساهمة البلدية في تحصيل الإيرادات
6. مدى الحاجة للمشاريع التنموية
7. التميز في أداء المهام والواجبات

يشير تحليل أداء نفقات البلديات وأمانة عمان الكبرى مؤخراً إلى:

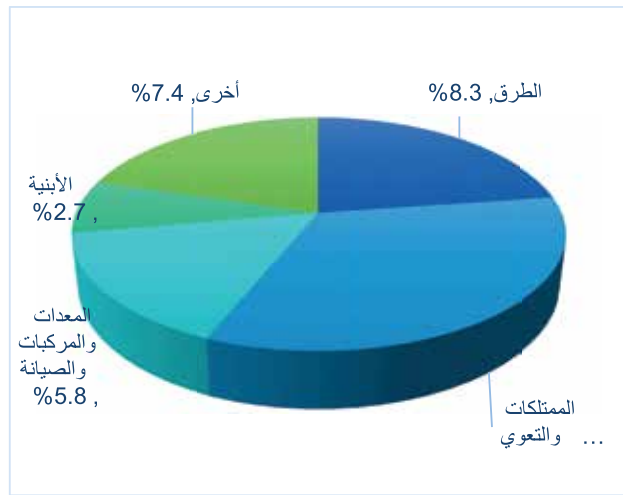
- ازدياد نفقات البلديات وأمانة عمان الكبرى من 465.8 مليون دينار في 2011 إلى 640 مليون دينار في 2016⁸
- تمثل النفقات الجارية 61% من إجمالي النفقات، في حين تمثل النفقات الرأسمالية 39%

⁸ - ، المجلد التاسع عشر، العدد السادس، تموز، 2017.

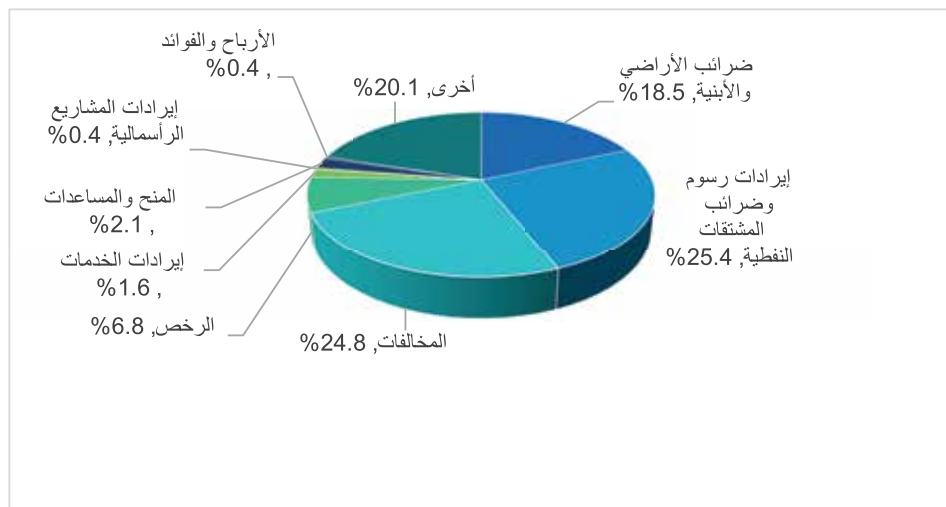
- يتم تخصيص 48% من إجمالي النفقات أو 79% من النفقات الجارية للرواتب والضمان الاجتماعي.
- يتم تخصيص معظم النفقات الرأسمالية للطرق و«الاستملاكات والتعويضات» وتمثل 59% من النفقات الرأسمالية.
- تتكون إيرادات البلديات وأمانة عمان الكبرى بشكل أساسي من ضرائب الأراضي والأبنية التي يتم تحصيلها محلياً بالإضافة الى الرسوم والغرامات وإيرادات المحروقات التي يتم تحديدها من خلال معادلة تضم عدة معايير
- وتشمل مصادر الإيرادات البلدية الأخرى الغرامات، والمنح، وعائدات المشاريع الرأسمالية. وقد تقتصر البلديات من بنك تنمية المدن والقرى بعد موافقة وزارة الشؤون البلدية. وتشير بيانات الأداء المالي الأخيرة إلى:
- ارتفاع إجمالي إيرادات البلديات وأمانة عمان الكبرى من 407.8 مليون دينار أو 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في 2011، إلى 663.3 مليون دينار أو 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.
- حوالي 67.2% من إجمالي الإيرادات تأتي من: إيرادات المحروقات (24%)، والرسوم والغرامات (24.1%) وضرائب الأراضي والبناء (19.1%).
- ينص قانون البلديات رقم 41 لسنة (2015) على إنشاء مستوى جديد من السلطة «المجلس المحلي» الذي يتم انتخابه مباشرة من المواطنين، بالإضافة إلى المجلس البلدي. ويهدف المجلس المحلي إلى التواصل مع المواطنين لفهم احتياجات التنمية ومتطلباتها على المستوى المحلي، وإيصال هذه الأولويات إلى المجلس البلدي.



الشكل 11: النفقات الجارية 2016



الشكل 10: النفقات الرأسمالية 2016



الشكل 12: إيرادات البلديات 2016

خارطة طريق اللامركزية المالية

تدرك وزارة المالية ضرورة أخذ الكثير من القضايا الرئيسية بعين الاعتبار عند إنفاذ مهام جديدة للمحافظات وتكليفها بتقديم الخدمات العامة. ومن خلال قيادتها للمحور المالي، إلى جانب العمل مع المحللين والخبراء في وحدة اللامركزية المالية الجديدة، ستقوم الوزارة بضمان:

- وجود إطار ملائم لإدارة المالية العامة على صعيد المحافظات ومجالس المحافظات لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- وجود عمليات ملائمة لإدارة المالية العامة، تتضمن تخطيط واعداد وتنفيذ الموازنة، بالإضافة الى العمليات المالية المختلفة والتدقيق الداخلي.
- تحديد وتوزيع موازنات المحافظات بناء على معادلات ذات معايير شفافة لضمان عدالة التمويل بين المحافظات
- تعديل القوانين والأنظمة اللازمة للانتقال إلى اللامركزية
- تطوير الأنظمة المالية المساندة اللازمة لعمل المحافظات والإجراءات والسياسات والعمل بها
- امتلاك المحافظات القدرات اللازمة لمعالجة القضايا المالية
- وجود تعريفات واضحة للموظفين والمباني والمعدات على مستوى المحافظات
- نقل صلاحيات كافية للمحافظ للتسيق مع المديرية الحكومية للوزارات في المحافظة
- الشفافية عند تخصيص موازنات الوزارات للمحافظات سواء كانت الجارية أو الرأسمالية

لمعالجة كافة هذه القضايا من قبل الحكومة، يجب مراعاة هيكلية وحوكمة المحافظات، والوضع الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، ودور البلديات في المحافظات.

من الضروري أن تقوم وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بالتأكد من معالجة الآثار المالية المترتبة على اللامركزية في الوقت المناسب حتى تكون مجالس المحافظات المنتخبة قادرة على تنفيذ مهامها.

في أواخر عام 2016، وضعت وزارة المالية خطة عمل مفصلة ومقسمة إلى مراحل لتطبيق اللامركزية المالية على مستوى المحافظات تغطي الفترة 2017-2019.

الأهداف الرئيسية والجدول الزمني التدريجي لخطة التنفيذ

الأهداف الرئيسية للامركزية المالية هي:

- تطوير القدرات المؤسسية في محافظات المملكة في مجال تخطيط وإدارة وتنفيذ مجموعة محددة من الخدمات والبرامج العامة على مستوى المحافظات.
- ضمان مستوى مناسب من التمويل للمشاريع ذات الأولوية الخاصة بمجلس المحافظة وضمان سير عمل مجالس المحافظات.

التحدي:

تحويل المحافظات من وحدات إدارية مساءلة فقط من قبل المركز وتتولى المسؤولية بشكل رئيسي عن الأمن العام إلى وحدات ادارية محلية منتخبة ذات مسؤولية تجاه المواطنين وتجاه الحكومة المركزية - ومسؤولة أيضاً عن ضمان جودة الخدمات المقدمة في المحافظة

يتطلب تحقيق الأهداف العامة للامركزية التعاون الفعّال بين الوزارات المعنية من خلال اللجنة الوزارية للامركزية ولجنتها التنفيذية. وخلال هذه العملية، فإن وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة ستركزان على تنفيذ مكونات اللامركزية المالية الأربعة ضمن عملية ممنهجة ومدروسة. سيتم من خلال هذه المنهجية، بناء قدرات وكفاءات وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والمحافظات تدريجياً في مجال اللامركزية المالية.

تركز المنهجية على المكونات الرئيسية الأربعة: 1) تحديد أوجه الإنفاق، 2) التمويل، 3) تخطيط الموازنة، و4) تنفيذ الموازنة والرقابة عليها والتي يجب معالجتها لإرساء أسس السياسات وتحديد أنظمة اللامركزية المالية على مستوى المحافظات.

خطة العمل للسنوات المقبلة

المكون الأول هو تحديد أوجه الإنفاق، وسيركز خلال الفترة الانتقالية على النشاطات والخدمات الحكومية التي سيتم نقلها الى المحافظات وبشكل تدريجي في المستقبل إذ سيتم التركيز على:

- تحديد أوجه الإنفاق ومسؤوليات تقديم الخدمات المستقبلية للمحافظات من خلال إجراء دراسات تقصي المتطلبات الضرورية (due diligence) التي سيتم تكليف المحافظات بها.
- تعديل دور كل مؤسسة في تقديم الخدمات العامة (رسم السياسات، والتنظيم والتمويل وتقديم الخدمات)، بما في ذلك تحديد أدوار البلديات.
- تنفيذ دراسات تقصي المتطلبات الضروري لتحديد آليات انتقال الموظفين والمباني والمعدات من المركز الى المحافظات وبصورة تدريجية للنشاطات والخدمات الحكومية التي سيتم تفويضها الى المحافظات.
- مراجعة عمليات إدارة المالية العامة، بدءاً من تخطيط الموازنة، وتنفيذها، والعمليات المحاسبية، والإبلاغ، والتدقيق الداخلي لضمان سلاسة وعدم تأثر عمليات تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين خلال عملية النقل.

سيسعى المكون الثاني، المتعلق بتمويل المحافظات، إلى تطوير عملية مناسبة لتحديد المخصصات اللازمة للمحافظات وتحديد السقوف للموازنات من خلال معايير واضحة وشفافة.

سيتم تطبيق نظام تمويل المحافظة على مراحل. ينبغي في البداية النظر في إعداد معايير ومعادلة لتحديد سقف إنفاق المحافظات للمشاريع الرأسمالية الجديدة. وقد وافق مجلس الوزراء على المعايير والمعادلة لتحديد المخصصات الرأسمالية للمحافظات ضمن موازنة العام 2018 كما يلي:

- تم توزيع 30% من السقف الاجمالي المخصص لتمويل المشاريع الرأسمالية الجديدة بالتساوي على جميع المحافظات.
- تم توزيع 70% المتبقية بناءً على معادلة تضم المعايير التالية:
 1. 25% كوزن لنسبة الفقر في المحافظة
 2. 25% كوزن لنسبة البطالة في المحافظة
 3. 35% كوزن لعدد السكان في المحافظة
 4. 5% كوزن لمساحة المحافظة
 5. 10% كوزن لعدد المنشآت الاقتصادية في المحافظة.

ويجب مراجعة وتعديل المعايير ومعادلة التمويل بشكل سنوي لتعكس التطور في تنفيذ اللامركزية.

- مع مرور الوقت وعند نقل نشاطات أوجه الإنفاق إلى المحافظات، ستم إعادة النظر في سقف الموازنات ومعايير توزيع المخصصات لتعكس التطور والحاجة الى المزيد من المخصصات لتقديم الخدمات.
- ستكون التحويلات المالية مصدر التمويل الرئيسي للمحافظات، كونها لا تمتلك القدرة على تحصيل إيراداتها ضمن الإطار القانوني الحالي. وفي مراحل لاحقة يمكن تحديد مصادر تمويل ذاتية للمحافظات لدعم التحويلات المالية.

يركز المكون الثالث على إيجاد نظام تخطيط الموازنة لتمكين المحافظات من تحديد أولوياتها واعتماد موازناتها بناء على سقف واضحة وضمن الإطار الزمني المحدد.

- عندما يتم البدء بتنفيذ الموازنات على مستوى المحافظات، يجب تعديل خارطة الحسابات لتأخذ بعين الاعتبار التغييرات الجديدة.
- تخطيط الموازنة للمحافظة. وافق مجلس الوزراء على أن يتم التخطيط لموازنات المحافظات الرأسمالية للعام 2018 وتمويل من الموازنة العامة وقد تم اعتماد مفهوم مشروع على مستوى المحافظة بحيث يكون من مسؤولية المحافظة تخطيط المشاريع الرأسمالية الجديدة ضمن هذا المفهوم. في الأعوام المستقبلية وحسب قرارات مجلس الوزراء سيتم تخطيط الموازنات للمحافظات والتي ستشمل إدارة المحافظة ومهام الانفاق الجديدة التي ستفوض الى المحافظات.
- يجب أن يكون برنامج تسمية المحافظات المعد من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي متكاملًا مع عملية تخطيط موازنة المحافظات. كما يجب بناء الأدوات المناسبة التي ستساعد المحافظات في التخطيط الاستراتيجي وفي تحديد أولويات المشاريع والاختيار حسب متطلبات التنمية.
- يجب على المحافظات أن يكون لديها القدرة على الدراية بكافة مشاريع المحافظة سواء المنفذة من خلال الموازنة العامة أو من خلال الجهات المانحة والداعمة.
- ينبغي تقديم الدعم الكافي والتدريب على تخطيط الموازنة للمحافظات وموظفي مجالس المحافظات.

وأخيراً يحدد المكون الرابع إجراءات تنفيذ الموازنة لضمان قدرة كل محافظة على تنفيذ ومراقبة موازنتها وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها وضمن الإطار الزمني المحدد.

- إنشاء وحدة الشؤون المالية للمحافظات ووحدة الرقابة الداخلية في المحافظات مع تحديد أدوار كل منهما وهيكلهما التنظيمية بوضوح. وفي المرحلة الأولى، قد تكون جزءاً من المديرية المالية في المحافظات التي سيتم توسيع نطاقها.
- تحديد أنظمة تنفيذ الموازنة والمحاسبة التي سيتم تنفيذها والعمليات الواجب اتباعها

المحطات الرئيسية في اللامركزية المالية

حددت وزارة المالية في خطة عملها لتنفيذ اللامركزية المالية محطات رئيسية للسنوات القادمة، كالآتي:

السنة المالية 2017

1. إنشاء وحدة اللامركزية المالية في وزارة المالية وتعيين الكادر المؤهل. (تم الانتهاء من ذلك).
2. اعتماد اسس لتحديد سقف الانفاق الراسمالي الكلي والسقف الجزئي للمحافظات (تم الانتهاء من ذلك)
3. تحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالية من خلال معايير ومعادلة عادلة وواضحة وشفافة من قبل وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة. (تم الانتهاء من ذلك).
4. إعداد دليل لتحديد الاحتياجات التنموية ودليل إعداد مشاريع الموازنات على مستوى المحافظات. (تم الانتهاء من اعداد دليل تحديد الاحتياجات التنموية ودليل إعداد موازنة المحافظات لعام 2018)
5. تمكين المحافظات من تحديد احتياجاتها وإقرار مشروع موازنة المحافظة للمشاريع الرأسمالية للعام 2018 من قبل مجلس المحافظة ضمن السقف المحدد من وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة وضمن مفهوم المشروع على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني.
6. تبني خطة لرصد وتسجيل كافة النفقات الجارية والرأسمالية على مستوى المحافظات من قبل الوزارات.
7. العمل على رفع مستوى التنسيق بين المحافظات والبلديات من خلال وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية ووزارة الداخلية بهدف تجنب ازدواجية تمويل وتنفيذ المشاريع بين المحافظات والبلديات وضمان الفاعلية في آلية تحديد احتياجات المحافظات من المشاريع التنموية.
8. اعتماد السياسات التي سيتم الاستناد إليها في نقل النشاطات من المركز الى المحافظات وادراجها ضمن موازنة 2019 وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة.
9. تحديد نطاق النشاطات التي سيتم نقل عملية تنفيذها من المركز الى المحافظات خلال موازنة 2019.
10. تحديد آلية وأدوات تنفيذ النشاطات لأوجه الانفاق الجديدة التي سيتم نقلها الى المحافظات بما في ذلك تعميم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) والموارد اللازمة لذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

11. تدريب الجهات المعنية في المحافظات على إجراءات إعداد مشاريع موازنتها. (تم الشروع بذلك)
12. عقد لقاءات مع مجالس المحافظات لإطلاعها على آلية إعداد موازنة المحافظة حسب الأدلة المعتمدة.
13. الاستمرار في عملية تنفيذ موازنات المحافظات الرأسمالية للعام 2018 وفق أحكام النظام المالي والتعليمات النافذة من قبل الوزارات في المركز وذلك لحين تدريب الكوادر وتعديل الانظمة اللازمة لتمكين المحافظات من تنفيذ النشاطات التي يقرر مجلس الوزراء نقلها من المركز الى المحافظات.

السنة المالية 2018

1. عقد لقاءات مع مجالس المحافظات لإطلاعها على مفهوم اللامركزية المالية والتطورات المستقبلية المتوقعة.
2. استمرار المحافظات بالاضطلاع بمسؤولية تحديد احتياجاتها التنموية واختيار مشاريعها الرأسمالية للعام 2019.
3. إقرار مشروع موازنة 2019 من قبل مجالس المحافظات ضمن السقف المحددة من وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة وبحيث تتضمن موازنات المحافظات لعام 2019 النفقات التشغيلية المتعلقة بإدارة المحافظة، ونفقات المشاريع الرأسمالية بالإضافة الى النفقات المتعلقة بالنشاطات التي ستقرر الحكومة نقل عملية تنفيذها من المركز الى المحافظات.
4. إعداد الموازنة العامة لسنة 2019 متضمنة الموازنات التفصيلية لـ 12 محافظة بما في ذلك البيانات المالية لنشاطات أوجه الإنفاق الجديدة التي تم نقلها الى المحافظات.
5. توسيع نطاق النشاطات وأوجه الإنفاق الجديدة التي سيتم نقل عملية تنفيذها من المركز الى المحافظات.
6. مراجعة وتطوير المعادلة التي يتم الاستناد اليها في تحديد سقف الإنفاق للمحافظة ليتم الأخذ بعين الاعتبار نشاطات أوجه الإنفاق الجديدة التي تم نقلها الى المحافظات.
7. توفير القدرات اللازمة لجمع وتحليل البيانات وتخطيط وتنفيذ الموازنة ومتابعة تنفيذ مشاريع النفقات الرأسمالية ذات الأولوية بالتعاون مع الجهات المعنية.
8. اعتماد خطة شاملة لتدريب الجهات المعنية في المحافظات على تنفيذ الموازنات والرقابة عليها.

السنة المالية 2019

1. مواصلة مراجعة وتطوير المعادلة التي تم الاستناد اليها في تحديد سقف الإنفاق للمحافظة ليتم الأخذ بعين الاعتبار النشاطات لأوجه إنفاق جديدة تم نقلها الى المحافظات.
2. الاستمرار في توسيع نطاق النشاطات وأوجه الإنفاق الجديدة التي سيتم نقل عملية تنفيذها من المركز الى المحافظات للسنوات اللاحقة.
3. تطبيق إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي على عملية تنفيذ الموازنة في المحافظات في 2019.
4. إقرار مجالس المحافظات لمشروع موازنة 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار نشاطات أوجه الإنفاق الجديدة التي تم نقلها الى المحافظات وكذلك الآلية والأدوات المقترحة لتمويل هذه النشاطات الجديدة وإرسالها الى وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة.

بناء القدرات لتنفيذ اللامركزية المالية

يعد بناء قدرات المحافظات عاملاً أساسياً لضمان الانتقال الناجح إلى اللامركزية وضمان تأدية المحافظات للمهام والمسؤوليات الجديدة المناطة بها ضمن هذا الإطار. ويعتبر وجود نظام إدارة مالية عامة يمتاز بالكفاءة والفاعلية في المحافظات أساسياً لتطبيق اللامركزية، حيث سيتم نقل جميع المسؤوليات المرتبطة بالمالية العامة ضمن منهجية تدريجية تشمل تخطيط وإعداد الموازنة وتنفيذها، والرقابة عليها.

وسييسهم وجود نظام إدارة مالية عامة فعال وكوادر حكومية مؤهلة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المحافظات، وتحقيق النمو الشامل في المملكة. الأمر الذي يتطلب من الحكومة المركزية الاستثمار بكثافة في مجال بناء القدرات والتدريب اللازم لتطوير القوى العاملة وأنظمة الحوكمة الضرورية في المحافظات.

ستكون تنمية الموارد البشرية أبرز مجالات التركيز في عملية تطوير القدرات. إذ سيتم تزويد الأفراد في المحافظات بالمعرفة والمعلومات والمهارات والقدرات التي تمكنهم من أداء مهامهم بفعالية. وعلى سبيل المثال، ستكون إحدى المهام الأولى التي ستدار من قبل الوزارة، هي مساعدة مجالس

المحافظات المنتخبة في فهم مبادئ الموازنة بما في ذلك الموازنة الموجهة بالنتائج والتخطيط الاستراتيجي لتعزيز ثقافة تدعم النمو المستدام والأداء وتحقيق النتائج بصورة يستشعر معها المواطن أثر ذلك على تقدم مستوى معيشتة نحو الأفضل.

ستقوم وزارة المالية بتقديم الدعم لبناء قدرات موظفي المحافظات وأعضاء مجالس المحافظات المنتخبين في مجال تحليل الاقتصاد الكلي والقطاعي بينما ستقوم دائرة الموازنة العامة بتوفير الدعم في إعداد الموازنة الرئيسية.

يعد إنشاء وتطبيق أنظمة إدارة وإشراف ورقابة مالية للمحافظات أمراً بالغ الأهمية لضمان انسجام القرارات المتعلقة بالتخطيط والاستثمار وتنفيذ الموازنات مع القوانين والسياسات والمعايير الوطنية.

كما ستدعم الوزارة بناء قدرات المحافظات في مجال تخطيط الموازنة. وسيتم تحديد الموضوعات التدريبية التالية لمديرية التنمية المحلية في كل محافظة لأنها ستكون مضطلة بمسؤولية تخطيط وإعداد موازنة المحافظة:

- الموازنة الموجهة بالنتائج
 - الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي
 - القوانين والأنظمة المالية الحكومية
 - التخطيط المالي
 - تحليل الكلفة - المنفعة
 - تحليل الجدوى
 - إدارة المشاريع
 - إدارة المخاطر
 - التخطيط الاستراتيجي
 - إدارة الأداء ومؤشرات الأداء الرئيسية
- وسيتم تطوير المزيد من أنشطة بناء القدرات للمديريات المالية في المحافظات في المواضيع التالية:

- الموازنة الموجهة بالنتائج
- الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي
- تخطيط الموازنة
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)
- إدارة المالية العامة
- التدقيق الداخلي

ستعمل وزارة المالية على تطوير مواد تدريبية لأعضاء المجلس التنفيذي، وأعضاء مجلس المحافظة حول:

- الموازنة الموجهة بالنتائج
- الموازنة المعتمدة على النوع الاجتماعي
- تخطيط الموازنة
- التخطيط الاستراتيجي
- القوانين والأنظمة المالية الحكومية
- التخطيط المالي
- إدارة المالية العامة
- التدقيق الداخلي

مشاركة المواطنين

دور المواطنين في إطار اللامركزية المالية

أحد الأهداف الرئيسية المتعلقة بتطبيق اللامركزية هو تعميق مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وصنع القرار وتحسين الخدمات العامة وآلية تقديمها وذلك من خلال إنشاء كيانات منتخبة على مستوى المحافظات من شأنها التنسيق مع البلديات والمديريات التابعة للوزارات في المحافظات. وبالتالي، إيجاد إطار يمكّن المواطنين من التعبير عن آرائهم والتأثير في عملية تحديد واختيار المشاريع ذات الأولوية في المحافظات، مما سيقلص المسافة بينهم وبين المسؤولين خلال عملية صنع القرار في المحافظة. ولأول مرة، سيمثّل المسؤولون المنتخبون المواطنين على مستوى المحافظة.

دور المواطنين خلال تخطيط الموازنة - تعزيز الشفافية والمساءلة

يعد إشراك المواطنين الخطوة الأولى في نجاح اللامركزية، لأنه يضمن اختيارهم للمرشحين المناسبين لتمثيلهم في مجلس المحافظة المنتخب، ويضمن إبداءهم للآراء والمداخلات للمساهمة في تحقيق التنمية الحقيقية في المحافظة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة على مستوى المحافظة.

الحوار بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الشفافية في مجال اللامركزية المالية

يعد الحوار بين القطاعين العام والخاص آلية فاعلة للتواصل بين المؤسسات الخاصة والعامة لضمان ان تكون الإصلاحات أكثر شمولية واستدامة من خلال تشاركية العمل.

ويسهم الحوار بين القطاعين في تعزيز الشفافية والمساءلة، ويساعد المواطنين على تفهم اللامركزية كما يساعد القطاع الخاص على تصور التحديات التي قد تواجه اللامركزية بشكل عام واللامركزية المالية بشكل خاص. وتعتبر هذه الآلية تشاركية وتعمل على إيجاد حلول مبتكرة للإصلاحات المستدامة في مجال اللامركزية التي تبني على المعرفة المكتسبة وتدعم ازدهار المحافظات.

التحديات المقبلة

أ) تحوّل المحافظة من كونها مساءلة أمام جهة واحدة لتصبح مساءلة أمام جهتين

ان من أهم التحديات التي ستواجهه عملية تطبيق اللامركزية المالية هو إعطاء المحافظة الصلاحيات الإدارية والمالية اللازمة لها لتنفيذ البرامج والمشاريع على مستوى المحافظة لتصبح لديها القدرة على تقديم خدمات حكومية مختارة، لأن المحافظة في هذه الحالة ستكون مسؤولة أمام المواطنين الذين انتخبوا مجلس المحافظة من جهة ومسؤولة أمام الحكومة المركزية من جهة أخرى. وفي سبيل تطبيق مفهوم اللامركزية المالية بنجاح، على الحكومة بذل الجهود اللازمة لبناء القدرات في المحافظات وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة.

ب) التكاملية في عمل أجهزة الدولة

سيطلب نجاح اللامركزية المالية وجود علاقات قوية وتكاملية للعمل بين مؤسسات الحكومة المركزية وإدارات المحافظات ومجالسها.

ج) بناء القدرات المؤسسية في المحافظات

لضمان سلاسة الانتقال إلى تطبيق اللامركزية يجب بناء القدرات المؤسسية اللازمة في المحافظات ومجالس المحافظات ومديريات التنمية المحلية.

د) التدرج في تطبيق اللامركزية

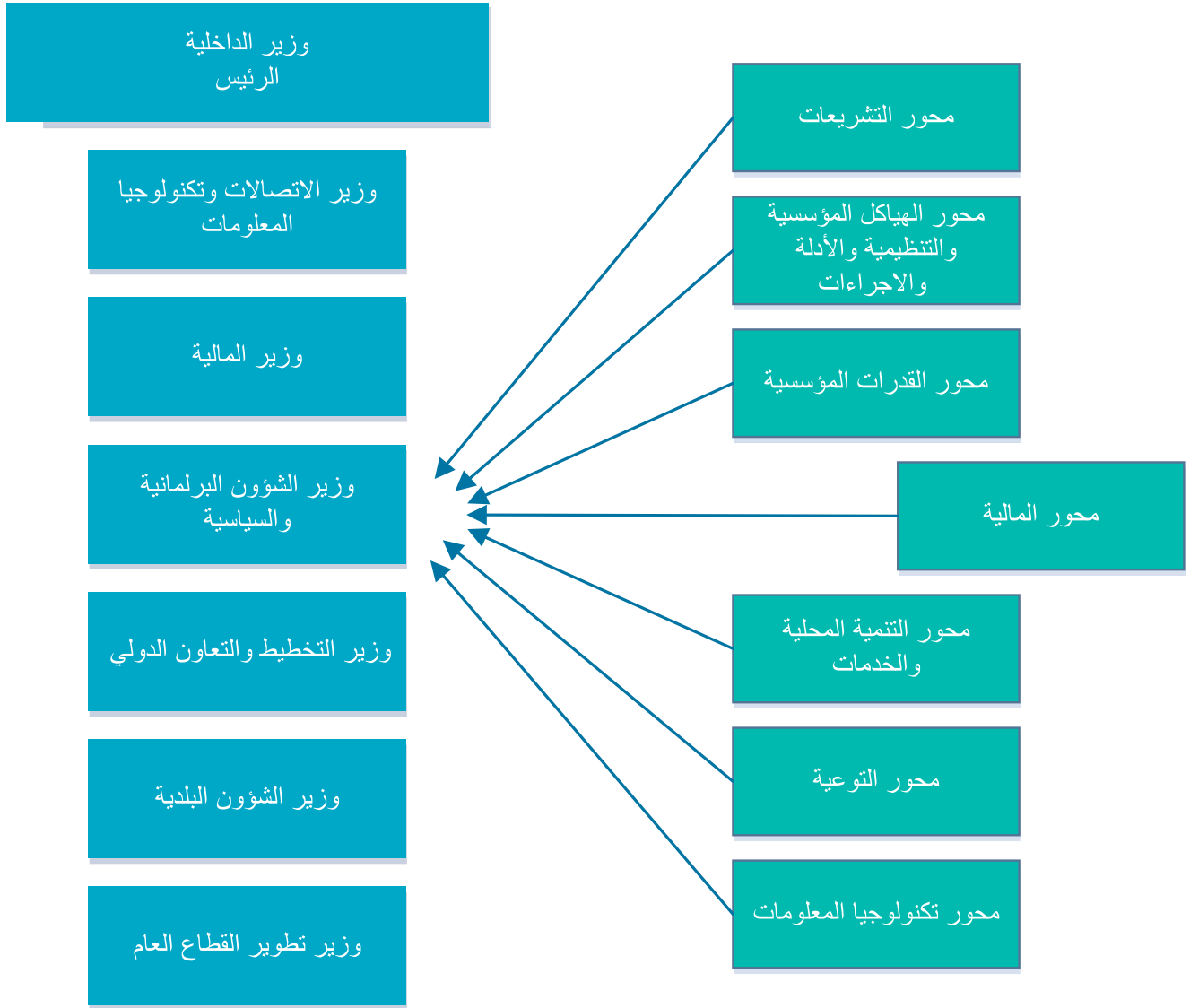
ان التسرع في تطبيق مفهوم اللامركزية المالية بشكلها الشامل وبدون مراعاة تطوير وتأهيل الكوادر وتعديل الانظمة المالية التي تمكن المحافظات من ادارة وتنفيذ موازنتها يمثل تحدياً مهماً ينبغي التنبه له، ولمواجهة هذا التحدي أعدت الحكومة خطة عمل مقسمة إلى مراحل زمنية تدريجية سيتم من خلالها تحديد وتنسيق المسؤوليات بين الوزارات المختلفة والمحافظات

ه) التوعية

تتطلب عملية تنفيذ اللامركزية تعزيز التنسيق بين جميع الجهات المعنية سواء الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المانحة وعلى المستويين الوطني (الحكومة المركزية) والمحلي (المحافظات) وإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص خلال عمليات الحوار. وتتمثل خطة الحكومة في تنفيذ استراتيجية توعوية تفصيلية تعتمد على عملية انتقال شفافة نحو اللامركزية، ويتم من خلالها الأخذ بآراء الجهات المعنية لتحسين إجراءات الانتقال.

وستستمر اللامركزية المالية بالتطور على مدى عدة سنوات، مما يتطلب إجراء مراجعة منتظمة في المنهجيات المتبعة وما تم إنجازه في كل مرحلة من مراحل التطبيق. وسيتعين إشراك المواطنين والجهات المعنية لتعديل المنهجيات بما يتناسب مع احتياجات المملكة والمواطنين.

الملحق 1: هيكلية لجنة اللامركزية والمحاور المنبثقة عنها



مهام محور المالية

- إعداد أدلة لتقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات
- إعداد أدلة لإعداد مشاريع الموازنات على مستوى المحافظات
- وضع أسس لتحديد سقف الموازنة لكل محافظة
- وضع الموازنات السنوية للمحافظات، والإنفاق، وآلية الرصد والرقابة
- أية مسائل أخرى ذات صلة تحددها اللجنة

الملحق 2: مؤشرات اقتصادية واجتماعية

(أ) التوزيع السكاني في المملكة⁹

الرقم	المحافظة	الأردنيون	غير الأردنيين	الإجمالي	نسبة غير الأردنيين من الإجمالي
1	العاصمة	2,554,923	1,452,603	4,007,526	%36.25
2	البلقاء	396,939	94,770	491,709	%19.27
3	الزرقاء	923,652	441,226	1,364,878	%32.33
4	مادبا	156,787	32,405	189,192	%17.13
5	إربد	1,316,618	453,540	1,770,158	%25.62
6	المفرق	314,164	235,784	549,948	%42.87
7	جرش	167,751	69,308	237,059	%29.24
8	عجلون	157,162	18,918	176,080	%10.74
9	الكرك	272,449	44,180	316,629	%13.95
10	الطفيلة	90,108	6,183	96,291	%6.42
11	معان	127,989	16,093	144,082	%11.17
12	العقبة	135,045	53,115	188,160	%28.23
13	الأردن	6,613,587	2,918,125	9,531,712	%30.61

(ب) مؤشرات التعليم والصحة¹⁰

الرقم	المحافظة	مؤشرات التعليم		مؤشرات للصحة	
		الطلاب لكل غرفة صفية	نسبة الطلاب الذين نجحوا في الثانوية العامة (التوجيهي)	نسبة المواطنين المشمولين بالتأمين الصحي	عدد المواطنين لكل مركز صحي
1	العاصمة	30.30	%40.30	%54.90	18
2	البلقاء	24.11	%31.10	%73.50	16
3	الزرقاء	32.41	%38.80	%70.90	10
4	مادبا	21.63	%30.60	%77.30	10
5	إربد	27.10	%38.90	%82.80	13
6	المفرق	21.05	%23.10	%80.70	9
7	جرش	22.23	%35.60	%84.30	6
8	عجلون	21.86	%30.00	%90.20	14
9	الكرك	20.60	%28.70	%87.90	18
10	الطفيلة	20.44	%24.60	%89.10	10
11	معان	17.49	%26.70	%83.20	14
12	العقبة	26.76	%28.20	%79.00	14
13	الأردن	26.26	%36.60	%87	14

9- المصادر: دائرة الإحصاءات العامة 2016
10- المصدر: البرنامج التنفيذي للمحافظات 2016-2018

ج. مؤشرات الفقر والبطالة والإنفاق الرأسمالي

معدل الفقر 13 (%)	معدل البطالة 12 (%)	الإنفاق الرأسمالي/ للفرد (دينار أردني)	الإنفاق الرأسمالي (ألف دينار) 11 لعام 2016	المحافظة	الرقم
11.40	14.10	33.4	178.407	العاصمة	1
20.90	14.80	141.3	77.989	البلقاء	2
14.10	14.70	59.9	88.806	الزرقاء	3
15.10	14.80	228.2	46.305	مادبا	4
15.00	17.40	54.6	108.043	إربد	5
19.20	16.30	84.1	50.086	المفرق	6
20.30	15.50	183.7	46.372	جرش	7
25.60	16.70	258.3	49.498	عجلون	8
13.40	15.00	177.0	61.802	الكرك	9
17.20	15.40	447.1	49.729	الطفيلة	10
26.60	19.10	565.8	110.257	معان	11
19.2	15.80	358.5	119.522	العقبة	12
14.40	15.30	122.5	986.816	الأردن	13

11- المصدر: 2016 بيانات دائرة الموازنة العامة. وقد تم تخصيص 323.770.500 دينار للمركز، مما يجعل إجمالي النفقات الرأسمالية 1.310.599.000 دينار

12- دائرة الإحصاءات العامة

13- المصدر: البرنامج التنفيذي للمحافظات 2016-2018



المملكة الأردنية الهاشمية